العياشي عنصر

نحو علم اجتماع نقدي

دراسات نظرية و تطبيقية



ديوان المطبوعات الجامعية

العياشي عنصر
أستاذ بجامعة عنابة

نحو علم اجتماع نقدي

دراسات نظرية وتطبيقية

الطبعة الثانية 2003



ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر

صدر للمؤلف :

عن دار طلاس للنشر - دمشق 1990

علم الظواهر الاجتماعية

ديوان المطبوعات الجامعية 2003-09

رقم النشر: 4.03.4179

رقم: ر.د.م.ك (ISBN) 9961.0.0281.4

رقم الإيداع القانوني: 99/222

الفهـــرس

مقدمة 7

1- الابستمولوجيا وخصوصية العلوم الانسانية 11

أ - نحو تحديد المفهوم..12
2 - تكوين الابستمولوجيا كمعرفة مستقلة..............................16
1.2- الذات العارفة: الفرد والجماعة 18
2.2- انحياز الابستمولوجيا التقليدية.......................... 19
3 - الابستمولوجيا والعلوم الانسانية.....................................21
1.3- خصوصية العلوم الانسانية............................23
2.3- عقبات امام تطور الفكر العلمي..........................26

2- نظرية الطبقة في الاتجاه الفيبري المحدث........................ 25

1- فيبر: الطبقة والمكانة...36
2- غيدنز : سيرورة البنيان الطبقي..42
3 - باركين: فكرة الغلق الاجتماعي.....................................50

3- أزمة أم غياب علم الاجتماع.................................63

- وضعية علم الاجتماع...63
1 - سيطرة السياسي على العلمي....................................67
2 - عدوانية المجتمع وانغلاقه...69
3 - ضعف منظومة التكوين..72
4 -إهمال البحث وتهميشه..77

4- وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة.........................83

1 - المحاور البحثية الكبرى..85
2 - الاشكاليات والأطر النظرية...91
3 - المنهجية والتقنيات...96

5 - التصنيع وتشكل الطبقة العاملة.................................104

1 - أسس وأهداف مشروع التنمية......................................106
2 - التحولات في البنية الاجتماعية....................................108
3 - خصائص عامة لطبقة عاملة ناشئة.................................115
1.3- حداثة العهد بالصناعة..115
2.3- حراك القوة العاملة...117
3.3- التوزيع الجغرافي..120
4.3- التموقع في فروع النشاط المختلفة.............................122
5.3- التموقع في القطاعين العمومي و الخاص..............125

6- تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة..................138

1 - تمثلات الهوية...140
2 - تمثلات البنية الاجتماعية.......................................148

7- سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر..........................159

1 - الأبعاد الأساسية للأزمة 159
1.1- البعد الاقتصادي...160
2.1- البعد الاجتماعي والثقافي...162
3.1 - البعد السياسي...167
2 - أفكار أولية لتجاوز الأزمة 171
1.2 - التنمية الاقتصادية...171
1.2- تحديث المجتمع..173
3.2- بناء الدولة الديمقراطية...174

«إذا كشفنا مبكرا عن الأمراض وهي في طور تكوينها، أمكننا علاجها بسرعة، أما إذا تركناها تنمو الى أن تصبح معروفة لدى الجميع، فإن علاجها يصبح مستعصيا»

ميكيافيلي

مقدمة

إن تقدم المعرفة الإنسانية عموما وتطور العلوم الاجتماعية خصوصا لايحدث في غياب أسلوب التفكير العلمي والتحليل النقدي. وليس هناك مبالغة في القول أن مستقبل الإنسان ورقيه، وخلاصه من كل أشكال الاستلاب مرتهن الى حد كبير بمدى النجاح الحاصل في تطور هذه العلوم.

ليس هناك شك اليوم في أن المعرفة الانسانية عموما هي ثمرة الظروف التاريخية والشروط الاجتماعية التي تنتج فيها، ويصدق ذلك على العلوم الاجتماعية أكثر من غيرها. لذلك فإن كل محاولة لتطوير هذه العلوم حتى تفسر بصدق واقع مجتمعنا وطموحاته تستدعي بالضرورة مراجعة الأسس والمبادىء التي تستند إليها وتستمد منها إدعاءاتها بالموضوعية والصدق والملاءمة. إنها دعوة صريحة لكل الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية للمساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور هذه العلوم في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا باعتبارها نتاجا لسيرورة تاريخية وثقافية متميزة.

ذلك أننا نعتقد بوجود روابط قوية بين «تخلف وغربة» العلوم الاجتماعية عندنا (نظريا ومنهجيا وتطبيقيا) وهيمنة التصور التقنوي المبتذل لمشكلات المجتمع. كما أن العقبات أمام تأسيس فكر نقدي كثيرة ومتنوعة (مؤسساتية ، ثقافية، اجتماعية، سياسية...الخ) .وتشكل عملية التعرف عليها وتحديد طبيعتها وكشف آلياتها نقطة الإنطلاق لإعادة الإعتبار للتفكير العلمي وتأسيسه.

إن تهميش البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية يعود لعوامل كثيرة موضوعية وذاتية، مادية ومعنوية، وفي كل الحالات فإن ذلك يعبر بصدق عن طبيعة الرهانات المرتبطة بإنتاج واستعمال المعرفة الإجتماعية . ويتجسد ذلك في وضعية العلوم الاحتماعية في بلادنا المتميزة بسيطرة نزعة تقنوية قوية تمثلها وتدافع عنها

مجموعة من الإمتثاليين وحراس المعبد الذين لايستطيعون إنتاج معرفة نقدية حول المجتمع فيقومون بدلا من ذلك بإنتاج خطاب عقيدي حول المعرفة لايتجاوز الحدود التي ترسمها السلطة والقوى الاجتماعية المسيطرة في كل تجلياتها (سياسية، اقتصادية، دينية، ثقافية). وقد حرم ذلك المجتمع من النظر الى نفسه نظرة نقدية متفحصة، والتساؤل حول مساره، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وأتاح له الاستمرار في دوامة من الزيف الذي لم يعمل سوى على زيادة حدة التناقضات والصراعات الى درجة أضحت تهدد المجتمع في كيانه.

إذا نظرنا الى علم الاجتماع اليوم في بلادنا باعتباره يمثل رأس الحربة في حقل العلوم الاجتماعية فسوف نجد ان مايميزه هو التأرجح بين نزعتين متعارضتين من جهة نجد التبني غير النقدي لمقاربات نظرية واطر مفهومية مطورة في فترات سابقة ومجتمعات مغايرة، واستخدامها بطريقة آلية كقوالب جاهزة لفهم الواقع وتفسيره. في المقابل هناك سيادة مقاربات سطحية تتعامل مع الواقع باعتباره معطى للإدراك الحسي المباشر، وهي مقاربات تفتقر الى تصورات نظرية عامة تسمح لها بتجاوز التجربة الحسية وعالم المعرفة العامية الذي تسيطر عليه خطابات أيديولوجيّة وسياسية. إذ بينما تتعسف الاولى في استخدام مقولات ومفاهيم عامة ومجردة متجاهلة خصوصية المجتمع، تعادي الثانية ، باسم نفس الواقع ، كل محاولة تجعل منه موضوعا للتفكير والتحليل النظري مغرقة في حسية مفرطة معادية لكل ممارسة تنظيرية.

تقف هذه الثنائية المتعارضة المميزة لعلم الاجتماع في بلادنا عائقا أمام كل محاولة جادة ترمي الى تجاوز هذه البدائل سعيا الى تأسيس فكر اجتماعي أصيل يحافظ على مشاربه العالمية ويحقق في الوقت ذاته الانشغالات المشروعة المرتبطة بفهم وتفسير التحولات العميقة في مجتمعنا، واستشراف مساره المستقبلي. وتجدر الإشارة الى ضرورة التمييز بين هذه المحاولات وتلك الدعوات الهادفة الى إقامة علم اجتماع خصوصي (يسمى تارة علم إجتماع عربي وتارة اخرى علم إجتماع إسلامي)، لأن تلك الدعوات تحركها في الغالب انشغالات عقيدية وسياسية ظرفية ذات أهداف معارضة

للاهتمام بتطوير ممارسة فكرية نقدية غايتها تحرير الإنسان من كل أشكال الهيمنة والاستلاب، بل تندرج ضمن مشاريع ترمي الى تحقيق السيطرة على المجتمع والحفاظ عليها في ظل سيادة علاقات جائرة بين القوى الاجتماعية، حيث تكرس أقليات هيمنتها ونفوذها على الغالبية.

في هذا السياق، يندرج هذا العمل المتواضع الذي يتكون من مجموعة نصوص مكتوبة في أوقات متباعدة وفي مناسبات مختلفة. لكنها تندرج جميعها في إطار خط واحد يمثله الانشغال المستمر بالمساهمة في تأسيس علم إجتماع نقدي يساعد على تعرية الواقع وكشف رهاناته، كونها تشكل عوامل حركية في سيرورة بناء المجتمع الحديث الذي يعيش اليوم أزمة عميقة تمثل منعطفا حاسما في مسار تكوينه التاريخي.

تنقسم هذه النصوص الى مجموعتين، تتكون الاولى من نصوص تعبر عن انشغالات نظرية تندرج ضمن المحاولة الرامية الى صياغة وبلورة مقولات ومفاهيم أساسية تساعد على تحليل وتفسير ظواهر المجتمع، ويأتي في مقدمة هذه النصوص بحث حول المسألة الابستمولوجية في العلوم الانسانية عموما وعوائق تأسيس التفكير العلمي في مجتمعنا تخصيصا، تليه في الفصل الثاني دراسة حول نظرية الطبقة في التيار الفيبيري، حيث نقدم قراءة نقدية لأحد أبرز التيارات في علم الاجتماع المعاصر. ونقدم في الفصل الثالث بحثا عن علم الاجتماع في الجزائر يبرز ظروف ولادة وتطور هذا الحقل المعرفي منذ إصلاح التعليم العالي في سنة 1971 ونستكمل في الفصل الرابع رسم تلك الصورة بدراسة حول وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة بالنظر الى ثلاثة أبعاد هي : موضوعات البحث، الأطر النظرية والمفهومية، والإجراءات المنهجية.

أما المجموعة الثانية فتتكون من نصوص يغلب عليها الإنشغال بتحليل ظواهر مجتمعية محددة وهي في الوقت ذاته نموذجا حيا لتطبيق المقولات والمفاهيم النظرية باعتبارها أدوات لتحليل الواقع في تجلياته المختلفة. نجد في الفصل الخامس دراسة عن

تجربة التنمية الوطنية في الفترة الممتدة ما بين 1967 - 1985، مع التركيز بالخصوص على ظاهرة التصنيع وتكوين الطبقة العاملة في الجزائر وابراز بعض خصائصها الأساسية.

في الفصل السادس، دراسة عن تمثلات العمال الصناعيين في الجزائر حول انفسهم كمجموعة متميزة بعدد من الخصائص الموضوعية والذاتية التي تجعل منها قوة إجتماعية تحتل موقعا محددا في بنية المجتمع. إضافة الى تمثلاتهم حول طبيعة المجتمع وبنيته وعوامل التمايز الاجتماعي داخله.

وفي الفصل السابع والأخير نقدم قراءة سوسيولوجية للأزمة الراهنة في الجزائر، وهي بمثابة محاولة اولية نسعى من خلالها الى تجاوز الثنائية العقيمة التي ميزت علم الاجتماع في الجزائر لمدة طويلة، وتقديم بديل يقوم على التوليف بين استقراء الواقع وتنظيره في الوقت ذاته.

نود في النهاية أن يكون هذا العمل إضافة متواضعة الى رصيد المعرفة والتحليل العلمجتماعي في بلادنا، وأن يجد فيه القارىء، وبالخصوص طلاب علم الاجتماع، ما يساعدهم على مواصلة طريقهم الشاق في نهل المعرفة ليس من أجل فهم الواقع وتفسيره فحسب ، بل ومن أجل تغييره كذلك.

عنابة،
ماي 1995

الفـــصــل الأول

الابستمولوجيا وخصوصية العلوم الانسانية
عناصـــر أولـــية للتفكير*.

مـقدمــة :

سنحاول في بداية هذه المداخلة تحديد معنى «الابستمولوجيا» بما هو مفهوم يشير الى حقل منخصص من المعرفة الانسانية، ثم نوجه اهتمامنا بعد ذلك الى سيرورة تشكل هذا الفرع باعتباره حقلا معرفيا مستقلا عن باقي المعارف المتخصصة. سنركز خلال هذا الجزء على مناقشة العلاقة بين الذات العارفة الفردية والتحديد الاجتماعي للمعرفة، وصولا الى كشف بعض مظاهر الانحياز الذي يميز موقف الابستمولوجيا التقليدية .

أما الجزء الثاني فنخصصه لمعالجة العلاقة بين الابتسمولوجيا والعلوم الانسانية باعتبارها علاقة جدلية تستدعي بالضرورة الاهتمام بابراز خصوصية هذه العلوم. هذه الخصوصية التي نعتبرها ذات طابع مزدوج بما هي متميزة عن العلوم الطبيعية التي شكلت نموذجا للتفكير الابستمولوجي، وبما هي غريبة المنشأ عندما يتعلق الأمر بدراسة مجتمعاتنا التي رغم تطورها ضمن اطار سيرورة تاريخية كونية، فإنها مع ذلك تتميز ببنى اجتماعية وثقافية تحدد هويتها ومكانتها.

(*) - مداخلة مقدمة للملتقى الذي عقده نادي فلسفة العلوم بمعهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة حول موضوع : "الابستمولوجيا والعلوم الانسانية" من 17-19 ديسمبر 1991 .
- نشر في مجلة دراسات عربية، العدد 7/8 ، السنة 31، ماي 1995.

1 – نحو تحديد المفهوم :

الابستمولوجيا كلمة اغريقية مركبة من «ابتسمي Epistémé» وتعني العلم ، و«لوغوس Logos» التي تعني دراسة : (دراسة العلم) . وإذا تصفحنا المعاجم والقواميس سنجد عدة تعاريف معجمية تساعدنا على ابرار وتوضيح معنى اللفظ من حيث هو مفهوم. لهذا الغرض سوف نورد عدة تعاريف محاولين من خلال مناقشتها الوقوف على نقاط التلاقي والاختلاف في المعنى المعطى للمفهوم.

التعريف الأول :

«الابستمولوجيا هي الدراسة النقدية للعلوم الدقيقة والانسانية، وكذلك تكوين المعرفة العلمية وظروفها».(1)

كما يبدو، يركز هذا التعريف على استقلالية الابستمولوجيا باعتبارها فرعا معرفيا له مجال خاص للدراسة هو سيرورة تشكل المعرفة العلمية وذلك باعتماد طريقة محددة تتمثل في الدراسة النقدية.

التعريف الثاني :

«الابستمولوجيا فرع من الفلسفة يهتم بدراسة تاريخ ومناهج ومبادىء العلوم.»(2)

يربط هذا التعريف الابستمولوجيا بإطار معرفي أوسع هو الفلسفة معتبرا أياها فرعا متخصصا من ذلك النشاط المعرفي الواسع. ويلاحظ عدم اختلاف هذا التعريف عن السابق من حيث تحديد موضوع الاهتمام غير أنه لايشير الى طريقة الدراسة.

التعريف الثالث:

"الابستمولوجيا هي الدراسة التي تبحث في العلوم من حيث موضوعاتها ومبادئها وقوانينها وعلاقتها بعضها ببعض وتكشف عن أصلها ومداها وتطلق أيضا على نظرية المعرفة"(3) يشير هذا التعريف الى نفس العناصر الواردة في التعاريف السابقة وان

بصياغة مغايرة. لكن ما يثير الانتباه هو إضافة مهمة تتعلق بالمطابقة بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة. لعل ذلك مؤشرا عن الغموض وعدم الدقة الذي يكتنف استعمال المفهوم كما سنوضح فيما بعد.

التعريف الرابع :

«... معنى الابستمولوجيا إذن نظرية العلوم، أو فلسفة العلوم، أعني دراسة مبادىء العلوم وفرضياتها ونتائجها، دراسة انتقادية توصل الى ابراز أصلها المنطقي وقيمتها الموضوعية».(4) يتميز هذا التعريف ، كما نرى ، بشيء من التفصيل وهو تعريف مستقى من تعريف "لالاند" الذي نورده فيما بعد. لعل أهم شيء يمكن ملاحظته هو وصف الابستمولوجيا باعتبارها نظرية أو فلسفة للعلوم.

التعريف الخامس :

«تعني هذه الكلمة (أي الابستمولوجيا) فلسفة العلوم ولكن بمعنى أدق، فهي ليست دراسة خاصة بمناهج العلوم، لأن هذه الدراسة موضوع للمنهجية وهي جزء من المنطق، كما أنها ليست أيضا تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية (على الطريقة الوضعية)، أنها بصفة جوهرية الدراسة النقدية للمبادىء والفرضيات والنتائج العلمية، الدراسة الهادفة الى بيان أصلها (المنطقي لاالنفسي) وقيمتها الموضوعية. وينبغي أن نميز الابستمولوجيا عن نظرية المعرفة، بالرغم من أنها تمهيد لها وعمل مساعد لاغنى عنه، من حيث أنها تدرس المعرفة بتفصيل وبكيفية بعدية في تنوع العلوم والموضوعات لافي وحدة الفكر».(5)

تجدر الملاحظة أن هذا التعريف الذي يقدمه "لالاند" يعتبر أكثر دقة وتفصيلا بحيث يميز الابستمولوجيا عن أنواع عديدة من المعارف مثل المنهجية والمنطق والفلسفة الوضعية رغم أنه لاينفي الصلة التي تربطها بهم في نفس الوقت. ولعل أهم ملاحظة هي الفصل بينها وبين نظرية المعرفة وفي المقابل ربطها بفلسفة العلوم من حيث هي صنف متخصص منها.

بالرغم من الاختلافات القائمة بين هذه التعاريف من حيث تحديد موقع الابستمولوجيا وتعيين طبيعتها كفرع متخصص من المعرفة وتبيان علاقتها بمختلف فروع المعرفة مثل الفلسفة ونظرية المعرفة، والمنطق... الخ، فإن مجمل التعاريف تلتقي حول بعض العناصر الأساسية مثل تلك التي تشكل موضوع الدراسة في الابستمولوجيا: مبادىء وفرضيات ونتائج العلوم. لكن يبقى التحديد الدقيق لمهمتها بمثابة نقطة الخلاف التي يدور حولها جدل المهتمين.

إذا كانت الابستمولوجيا لاتهتم بدراسة مناهج العلوم كما يقول البعض ولابصياغة نظرية للمعرفة، كما يرى الآخرون، فما هي مهمتها ياترى؟ يبدو أن النقطة التي يقع عليها الإجماع هي أن مهمتها تتمثل في الدراسة النقدية للمعرفة. وهذه كما يبدو صياغة غير دقيقة تفتح المجال أمام عدة تساؤلات منها : هل تشكل المعرفة بدون تمييز موضوعا للابستمولوجيا؟ أم أن نوعا محددا منها فقط يشكل موضوع الدراسة؟ يمكننا القول أن هناك اتفاقا نسبيا على اعتبار المعرفة العلمية وحدها موضوعا للدراسة النقدية من طرف الابستمولوجيا، لكن ما المقصود بالدراسة النقدية؟ هذا التعبير الذي يتردد في معظم التعاريف. إنها تعني توضيح الأسس والمبادىء وكشف المسلمات والفرضيات التي تقوم عليها معرفة علمية متخصصة سواء تعلق الأمر بظواهر العالم الطبيعي أو المجتمع الانساني، كما يعني ذلك تقييم النتائج التي يتم التوصل إليها بالنظر إلى معايير معينة هدفها أبراز مدى صدق وموضوعية تلك المعارف المحققة.

ويكفي لتوضيح الخلاف القائم حول تحديد مهام الابستمولوجيا أن نشير الى موقف إثنين من الابستمولوجيين المعاصرين مثل، باشلار، وبياجيه. إذ نجد باشلار يحدد مهمتين أساسيتين للابستمولوجيا التي يعتبرها فلسفة للعلوم. الأولى تتمثل في القيام بتحليل نفسي للمعرفة الموضوعية حيث يكون موضوع التحليل هو لاشعور الباحث والهدف هو التعرف على الحواجز التي تحول دون تحقيق المعرفة الموضوعية

.

أو مايطلق عليه باشلار "العوائق الابستمولوجية". أما المهمة الثانية فتتمثل في ابراز القيم الابستمولوجية ، أي توضيح معنى ودلالة الاكتشاف العلمي من الناحيتين الثقافية والنفسية.

أما بياجيه فيحدد للابستمولوجيا مهمة مغايرة مؤكدا ضرورة اهتمامها وتركيزها على البحث في نشوء المفاهيم والمقولات العلمية وتطورها. هذا ما يفسر الميل الواضح لدى بياجيه الى ربط الابستمولوجيا بعلم النفس التكويني وهو ما يفسر أيضا صياغته لمفهوم الابستمولوجيا النشوئية "Epistémologie Génétique" التي تعني نظرية المعرفة المؤسسة على تحليل نمو المعرفة عند الطفل، كما تهتم بنسق المفاهيم التي يستخدمها كل علم خلال مسيرة تطوره.(6)

لابد من الاشارة الى أن تحديد معنى كلمة ابستمولوجيا من حيث هي مفهوم يشير الى حقل معرفي معين ليس موضوع خلاف بين الباحثين فحسب، بل بين اللغات كذلك. إذ بينما يستعمل لفظ الابستمولوجيا في اللغة الانكليزية كمرادف "لنظرية المعرفة"، نجدها تبتعد عن ذلك في اللغة الفرنسية حيث يستعملها معظم المفكرين بمعنى «فلسفة العلوم».

في الأخير يمكننا القول مع الأستاذ المرزوقي أن الابستمولوجيا قسمان : خاصة وعامة. أما الأولى فتختص بدراسة العلوم كل واحد على انفراد، «وهي وليدة انكماش معرفي مزدوج : وجودي وابستمولوجي». في حين يكون موضوع الثانية دراسة المعرفة العلمية بصفة عامة، وهي لاتعدو أن تكون في النهاية سوى الفلسفة ذاتها. لأن هذه الأخيرة ليست سوى "وعي الذات العارفة بالمعرفة ككل والسعي الى رد كل ماعدا هذا الوعي اليه". أما من حيث العلاقة بينهما فإن الابستمولوجيا الخاصة توصل الى العامة إذ بينما تقتصر الأولى على مهمة الوصف تقوم الثانية بمهمة التفسير، ومن ثم فهي تشكل نظرية عامة في المعرفة أي "نظرية معرفة فلسفية".(7)

ويحصر المزروقي الابستمولوجيا في أربعة مناظر رئيسية :

1 - الابستمولوجيا العامة التي أسسها أرسطو التي تعتبر العلم "نسقا من القضايا ذات أواصر منطقية" ويعتبر المنطق هو علم العلم.

2 - الابستمولوجيا العامة التي أسسها ابن خلدون وهي تعتبر العلم «نسقا من الممارسات التقنية ذات الأواصر الإجتماعية» ، وتمثل التكنولوجيا علم العلم.

3 - الابستمولوجيا الذاتية التي أسسها ديكارت وطورها كانط وهي صورة باهته عن الأولى، إذ تقوم على تعويض النسق اللغوي بنسق متعال يتضمن ملكات العقل المتسامي ويشكل المنطق المتعالي علم العلم.

4 - الابستمولوجيا العامة التي أسسها وطورها هيغل وفيها يقع استبدال المجتمع بماهية خيالية هي الفكرة المطلقة التي تتجسد عبر التاريخ.

وهي تشكل صورة باهتة عن الثانية وفيها يعتبر "التاريخ الاسطوري علم العلم، وفلسفة التاريخ صورة العلم".(8)

خلاصة هذا العرض البسيط لبعض التعاريف والآراء هي أن مفهوم الابستمولوجيا يتميز بدرجة من الغموض بحيث لايشكل موضوع اتفاق لدى المهمتين رغم وجود نقاط إلتقاء أساسية، وترتبط الاختلافات بالمدارس والتيارات الفكرية السائدة حول موضوع المعرفة عموما والعلم بما هو نشاط متخصص يعتمد قواعد وإجراءات محددة.

2 - تكوين الابستمولوجيا كمعرفة مستقلة :

يعتبر ظهور الابستمولوجيا كنوع معرفي قائم بذاته ومستقل عن باقي الفروع المعرفية المتخصصة إحدى النتائج الأساسية لتفتت التصور الأحادي للعالم الذي كان سائدا في القرون الوسطى في أوروبا، كما أنها ثمرة لاكتشاف التنوع الهائل في وجهات النظر نحو أنساق الوجود. وعلى حد تعبير كارل مانهايم «عملت الابستمولوجيا على إنهاء الشك باعتمادها على نقطة انطلاق لاتستند الى تلقين وثوقي لنظرية الوجود، ولا الى نظام كوني يستمد مصداقية من نوع متعال من المعرفة، لكن

تعتمد على تحليل الذات العارفة».(9) ويحدد مانهايم الثنائية الأساسية التي تقوم عليها كل الافكار والتأملات الابستمولوجية التي تتمثل في قطبين هما : الموضوع (أو الشيء) والذات (أو الفاعل). لذلك تميزت الابستمولوجيا بسيطرة اتجاهين رئيسيين من التفكير. ينطلق الأول من عالم الأشياء الذي يمثل قاعدة لتفسير موقع الذات في النظام الكوني، والذي تستمد الذات من خلاله كل قدراتها الادراكية. أما الثاني فينطلق من الذات من حيث هي معطى آنيا لاريب في وجوده ومنها تتم محاولة التوصل الى المعرفة الموضوعية الصادقة.(10).

يشير مانهايم الى تفكك وانهيار النظرة الأحادية نحو العالم وقد كانت مهيمنة حتى نهاية القرون الوسطى حيث وجدت سندا قويا لها في تعاليم الكنيسة وافكارها. وقد كرست تلك الأفكار نظاما كونيا تمنح من خلاله لكل المواضيع والأشياء«قيمة وجودية» معينة واضعة أياها في سلم هرمي تحتل فيه تلك الأشياء مراتب محددة. وبذلك سيطر تفسير معين عن قيمة الفكر الانساني يجد قاعدته وركيزته في عالم الأشياء لكن مع انهيار هذه النظرة ، في خضم التغيرات والتحولات العميقة التي شهدتها مجتمعات القرون الوسطى، ظهرت مواقف معارضة تماما لهذا التوجه حيث لم يبق هناك من بديل غير الانطلاق من الذات(او الفاعل) من أجل تحديد طبيعة الفعل الادراكي الانساني وقيمته والبحث عن إيجاد سند للوجود الموضوعي انطلاقا من الذات العارفة.

يمكن إرجاع هذا التقليد الابستمولوجي الى ظهور وتأسيس التيار العقلي في الفلسفة الفرنسية والألمانية (ديكارت، كانط، لايبنيتز) كما أن أثره واضح في التفكير الابستمولوجي الانكليزي ذي التوجه المثالي - النفسي الذي يمثله فلاسفة مثل هيوم ولوك وباركلي. وهكذا ظهرت مبادىء ابستمولوجية جديدة تحت وقع التغيرات الجوهرية التي عرفتها المجتمعات سواء في بنيانها المادي او الثقافي. كانت النتيجة بروز تصورات ووجهات نظر جديدة أسهمت في إيجاد حل للإشكالية الابستمولوجية. إذ ساد الاعتقاد، كما يقول مانهايم ، أنه «من خلال معرفة أصول التمثل الادراكي

يمكننا بلوغ فكرة معينة عن دور ودلالة الذات بالنسبة لفعل المعرفة وكذلك مدى قيمة ومصداقية المعرفة الانسانية عامة.»(11) لذلك يشكل تحديد طبيعة الذات العارفة في بعديها الفردي والإجتماعي مهمة جوهرية.

1.2- الذات العارفة : الفرد والجماعة :

تحتل أسطورة الفرد المنعزل والمكتفي ذاتيا موقعا مركزيا في الابستمولوجيا التقليدية. كما تؤدي هذه الفكرة دورا أساسيا وكأن الفرد المنعزل يمتلك منذ البداية القدرات المميزة للنوع البشري، بما في ذلك المعرفة الموضوعية الصادقة. تشتغل الأسطورة وكأن معارف الفرد تنبع من داخل ذاته فقط استنادا الى مطابقة هذه الذات مع العالم الخارجي.(12) يجد مثل هذا الموقف الابستمولوجي جذوره في نظرية الفردانية المتطرفة التي انتشرت خاصة في عصر النهضة، ثم بعد ذلك في فترة ظهور وتوسع الايديولوجيا الليبرالية. وقد تميزت هذه الفترات بضعف التركيز على العلاقات القائمة بين الفرد والجماعة والاهتمام المتزايد بأهمية دور الفرد على مستوى الادراك الحسي للموجودات وكذلك الاعتقاد بقوة في أولوية الطبيعة الأصيلة للفرد في بلورة الذات على المستوى التجريدي.

في مقابل هذا الموقف الذي يربط فعل المعرفة بجذور فردانية صرفة ويحدد الذات العارفة باعتبارها ظاهرة فردانية أيضا، يؤكد كثير من المفكرين على اختلاف انتماءاتهم وفترات ظهورهم (من ابن خلدون الى باشلار وبياجيه مرورا بماركس ومانهايم) على الطبيعة الجمعية والطابع التعاوني للمعرفة باعتبارها ثمرة تجربة جماعية تميز حياة الجماعة حيث يطور الاعضاء قدراتهم وخبراتهم في اطار مشترك يعمل على بلورة النشاط الجمعي. لذلك نجد مانهايم مثلا يشير الى أن الفشل في إبراز الطابع الاجتماعي للمعرفة يجد جذوره في إهمال وعدم تحليل الحلقة الاجتماعية الأساسية التي يتم من خلالها تنمية وتطوير كل الخبرات والقدرات الفردية وتتمثل هذه الحلقة المهملة في الجماعة.(13)

كما تنبغي الاشارة الى أن الابستمولوجيا التقليدية تتميز بتصورها لسيرورة الادراك باعتبارها انبثاق وتبلور للمعرفة انطلاقا من التأمل النظري الصرف. وبذلك فإنها تقوم برفع حالة خاصة واستثنائية الى مستوى المبدأ العام. غير أن مثل هذا التصور لايستند الى أساس، إذ مادام فعل المعرفة يمثل في جوهره فعلا جمعيا فإنه يستدعي وجود أسرة معرفية ذات جذور متأصلة في الخبرة الجمعية التي تتوفر شروط وجودها في الممارسة والذاكرة الجمعيتين.

2.2- انحياز الابستمولوجيا التقليدية :

عرف مجال المعرفة العلمية تقسيما تقليديا بين نوعين من المعارف المتخصصة يتمثل الأول في المعرفة المحققة في العلوم الطبيعية، والثاني في المعرفة التي تحققها العلوم الانسانية. وقد احتدم النقاش حول مشروعية هذه التجزئة والأسس التي تستند اليها ويعود الجدل الى اختلاف التصورات الانطولوجية الخاصة بكل من العالم الطبيعي من جهة والمجتمع الانساني من جهة ثانية. إذ ساد الاعتقاد في وجود تمايز جوهري بين طبيعة ظواهر ووقائع كل من هذين العالمين، وبالتالي ضرورة تباين المقاربات والمناهج المعتمدة في دراستهما.(14)

مادامت الطريقة المثلى للتحقق من صدق المعرفة التي تعتمد على وجود عقل متجاوز للانسان يصدر أحكاما لاتقبل الخطأ قد اثبتت فشلها، كما أن الفلسفات التي تبنت ادعاءات مطلقة بإمتلاك الحقيقة عن طريق التأمل العقلي وحده أو التجربة الذاتية وحدها قد منيت بخيبة أمل وتحولت الى أنساق وثوقية مغلقة، كل ذلك أعطى مصداقية أقوى لتيار أثبت فعاليته في تطوير العلوم الطبيعية، أنه التيار الحسي المعتمد على المنهج التجريبي. هذا الى جانب عوامل أخرى، جعل العلوم الطبيعية تقدم نموذجا مثاليا ينبغي لكل المعارف أن تطمح الى بلوغه إن هي أرادت اكتساب صفة العلمية.

لعل من بين العوامل الحاسمة التي جعلت هذه العلوم، بخاصة تلك التي تقبل التكميم والقياس، تحظى بالأفضلية هو استقلاليتها النسبية عن الاطار المرجعي

التاريخي والاجتماعي للباحث، بمعنى تميزها بمستوى عال من التجريد. وهذا ما يجعل من جهة أخرى المعارف المتخصصة المعتمدة على التحليل النوعي تبدو ذات قيمة دنيا مادامت لاترقى الى تبني نماذج التكميم والقياس المطورة في العلوم الطبيعية.

لكن ينبغي التأكيد أن التفوق الذي حققته هذه العلوم الأخيرة لايجد جذوره في ظروف تاريخية ومجتمعية محددة فحسب، بل أيضا في اختلاف المعارف والرهانات التي تشكل موضوعا لكل مجموعة من هذه العلوم. ويمكننا أن نجمل التمايز القائم بين هاتين المجموعتين في نقطتين :

أولا : تتميز وقائع العالم الطبيعي بقدر كبير من الموضوعانية Objectification والاستقلالية عن الفكر خلافا للأحداث والممارسات المجتمعية التي تكون أكثر ارتباطا بالتصورات والمواقف التي يتبناها الناس، بل أنها ولو جزئيا نتائج لها.

ثانيا : اختلاف طبيعة الرهانات التي تشكل المعرفة، بطريقة أو بأخرى، وسيلة لحلها بإتجاه أوآخر وفي صالح قوة اجتماعية أو أخرى. ذلك أن السيطرة على العالم الطبيعي التي تكون هدف كل معرفة في العلوم الطبيعية رغم أنها تشكل رهانا أساسيا إلا أنه مع ذلك لايكتسي الطابع الملح والحاسم الذي يميز الرهانات في مجال العلوم الانسانية والتي تدور حول السيطرة على المجتمع والتحكم في مساره.(15)

بالرغم من أن السيطرة على العالم الطبيعي تبقى مهمة حيوية مما يفسر التطور المستمر في مجال العلوم الطبيعية ، فإن هناك تغييرا في ميزان القوة المميز للعلاقة بين هذه العلوم والعلوم الانسانية وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر. هذا التغيير الذي دفع العلوم الانسانية الى مقدمة الاهتمام ومن ثم التطور السريع على المستويين النظري والمنهجي لكن لم يتم التخلص من سيادة نموذج العلوم الطبيعية إلا جزئيا، بل وقع تأكيدها في بعض الأحيان. وكانت النتيجة المنطقية هي سيطرة فكر إبستمولوجي يستمد مبادئه وقواعده في دراسة المعرفة وتقييمها من نموذج العلوم الطبيعية. حتى وأن عملت هذه السيطرة لفترة في صالح تطوير العلوم الانسانية فإنها

لم تؤد في النهاية سوى الى طريق مسدودة. لعل ذلك ما يفسر تعدد المحاولات التي برزت في هذا المجال من أجل تجاوز الأزمة الناتجة عن سيادة فكر ابستمولوجي منحاز بقوة نحو نموذج العلوم الطبيعية القائمة على مقاربة حسية.

هكذا عرفت العلوم الانسانية تطور تيارات فكرية عديدة تستند الى أسس مغايرة لتلك التي تميز التيار الحسي عموما والتجريبي بالخصوص، من ذلك علوم التأويل Hermeneutic Sciences منذ القرن التاسع عشر وكذلك الفينومينولوجيا والاثنوميثودولوجيا حديثا. ومع أن هذه التيارات قدمت مساهمة معتبرة على المستوى النظري إلا أنها لم تنجح في تأسيس فكر ابستمولوجي بديل في ميدان العلوم الانسانية. وباعتقادنا أنه عدا محاولتين هما الفلسفة الماركسية الحديثة (بخاصة أعمال ألتوسير) والتحليل النفسي اللذان شكلا قاعدة لعملية توليف نتج عنها النظرية الاجتماعية النقدية، وبخاصة في شكلها الحديث الذي طوره هابرماس وكذلك عمل ميشال فوكو،(16) وقد حاول كل منهما بطريقته التخلص من نموذج العلوم الطبيعية، فإن باقي المحاولات لم تخرج عن حدود ذلك النموذج.

تثير هذه المسألة إشكالية العلاقة بين الابستمولوجيا والمعارف المتخصصة وبالذات العلوم الانسانية باعتبارها أكثر ارتباطا بالممارسة والتصورات الجمعية، لذلك ينبغي التوقف قليلا لتفحص هذه العلاقة.

3 – الابستمولوجيا والعلوم الانسانية :

تتخذ العلاقة بين الابستمولوجيا والمعارف المتخصصة عموما شكلين أساسيين: أما الأول فيبدو في الادعاءات التأسيسية للابستمولوجيا باعتبارها لاغنى عنها بالنسبة للمعارف المتخصصة حيث توفر لها المبررات الضرورية لنوع المعارف التي تتضمنها وكذلك التصورات التي تعتمدها في اجراءاتها المنهجية سعيا وراء الحقيقة والموضوعية، إضافة الى ذلك تقديم المعايير التي يتم على أساسها تقييم النتائج المحصلة في هذه المعارف. ويتجلى الشكل الثاني من هذه العلاقة في اعتماد

الابستمولوجيا على منجزات العلوم المتخصصة التي تتحقق في فترات تاريخية معينة، إذ منها تستمد تصوراتها عن طبيعة المعارف التي يمكن بلوغها ومن ثم صياغة المبادىء العامة التي تؤسس عليها أحكامها ومعاييرها.

إن هذه العلاقة المزدوجة تزيد في تعقيد المشكلة كما يقول مانهايم:"لأن تلك المبادىء التي تشكل قاعدة لنقد وتقييم المعارف هي ذاتها محددة تاريخيا واجتماعيا".(17) هذا التحديد هو ما يجعل تأثير وفعالية الأحكام والمعايير المعتمدة في ابراز صدق وموضوعية المعرفة تفقد ادعاءاتها بأنها كلية ومطلقة، ويجعلها على العكس من ذلك محدودة في الزمان أي خاصة بفترة تاريخية معينة وبنوعية المعارف المحققة خلالها.

كما تطرح العلاقة الخاصة بين الابستمولوجيا والعلوم المتخصصة قضية جوهرية أخرى تتعلق بالتطور والتغير الذين يتعرض لهما الفكر الابستمولوجي ذاته. فالتطور والتغير يحدثان دون شك لكن ليس كما يرى الفلاسفة الكلاسيكيون الذين يعتقدون أن الابستمولوجيا تتطور بطريقة مستقلة وبعيدا عن التطورات و«الثورات» التي تشهدها المعارف المتخصصة. بل على العكس من ذلك، فإن تاريخ العلوم ومن ضمنها الابستمولوجيا يبين أن تطور هذه الأخيرة مرتبط بشكل وثيق بالتغيرات التي تعرفها العلوم المتخصصة. ذلك أن المعرفة الانسانية عموما والمعرفة العلمية بشكل خاص تنمو وتتطور خلال سيرورة الممارسة المجتمعية التي تسعى لتقديم حلول معقولة وفعالة للمشكلات التي تفرزها الحياة الاجتماعية. وتطور المعرفة العلمية بهذه الطريقة لايخضع لإجراءات قبلية صارمة ومحددة لانتاج المعرفة، بل إن مثل هذه الإجراءات الابستمولوجية والقواعد المنهجية ومعايير التقييم يتم اكتشافها وصياغتها في نفس الوقت الذي تتطور فيه المعرفة، وغالبا ما تأتي عملية بلورتها وصقلها بشكل نهائي في مرحلة لاحقة لإنتاج المعرفة في ميدان معين من الحياة الاجتماعية.

1.3- خصوصية العلوم الانسانية :

بعد تقديم هذه الافكار النظرية العامة عن طبيعة العلاقة بين الابستمولوجيا والعلوم المتخصصة، يمكننا أن نورد بعض الملاحظات الاولية حول خصوصية العلوم الانسانية في العالم العربي عموما وفي الجزائر بصفة خاصة. وسوف نحاول أن نستخلص من هذا التشخيص السريع الآثار المترتبة عن تطبيق أسس ومعايير إبستمولوجية تدعي العالمية وتم تطويرها في فترة تاريخية محددة وظروف اجتماعية معينة على علوم انسانية تتطور في ظروف محلية وخصوصية تضع قيودا عديدة وتطرح أسئلة كثيرة حول مصداقية مقولاتها النظرية وأجهزتها المفهمية.

إن تأسيس العلوم الانسانية في مجتمعاتنا لم يأت نتيجة لتفوق إطار معرفي يندرج ضمن سيرورة تراكم للمعارف خلال فترات تاريخية محددة، بل كان يعبر عن سيادة ظروف عامة داخلية وخارجية تميز تطور المجتمع. كما أن هذه العلوم تحمل بصمات المرحلة الحديثة من تطور هذه المجتمعات وما أفرزته من تيارات أيديولوجية وسياسية معينة تتنافس على الساحة من أجل الهيمنة على المؤسسات الاجتماعية، ولذلك فإن العلوم الانسانية لم تساهم في غالب الأحيان في إنتاج معرفة علمية، بل أنتجت خطابا أيديولوجيا تبريريا، كما أنها لم تنتج مثقفين نقديين بل أنتجت شريحة من المثقفين العضويين الذين خدموا السلطة السياسية ومشاريعها. لقد كان الطلب على هذه العلوم في أغلب الحالات مستمدا من الدور الذي لعبته وما تزال في خدمة الرهانات والصراعات بين القوى الاجتماعية المتنافسة على الحكم، وفي سبيل نيل الشرعية أو معالجة مشكلات اجتماعية ذات صلة بتوجهات سياسية وعقائدية في مواجهة مشاريع أخرى منافسة ومعارضة.(18)

هذا فيما يتعلق بتأثير العوامل الداخلية ، أما فيما يخص العوامل الخارجية فإن أهم ما يمكن الاشارة اليه هو التأثير الذي يمارسه المنشأ الغريب لهذه العلوم عن مجتمعاتنا سواء تعلق الأمر بالأطر المعرفية، والمقاربات النظرية، أو الأجهزة المفهمية والقواعد المنهجية المعتمدة في البحث ، ويبدو ذلك بوضوح إذا علمنا أن فكرة

النموذج "Paradigm" التي تحدث عنها «كون KHUN في كتابه "بنية الثورات العلمية» "The structure of scientific revolution" تتضمن بالإضافة الى العناصر المعرفية التي تختص بتحديد شروط إنتاج المعرفة ومدى صدقها الظروف العامة المحيطة بعملية إنتاجها. وتمثل هذه الظروف سندا قويا لاغنى عنه لعملية البحث العلمي. لذلك فإن التغيرات التي عرفتها العلوم الانسانية خلال مراحل تطورها لاتشير فقط الى حدوث قفزات نوعية في الأطر المعرفية أو إذا استخدمنا تعبيرا مشهورا لدى ألتوسير «قطيعات إبستمولوجية»، بل إنها تعبر كذلك عن تغيرات نوعية في المحيط وما يميزه من شروط وظروف ذات تأثير مباشر وغير مباشر على البحث العلمي.[19] (مثل قضايا توجيه البحث، وتمويله واستخدام نتائجه والتدخل المؤسسي والسياسي..) .

لذلك فإن الابستمولوجيا بما هي معرفة محددة اجتماعيا وتاريخيا فإنها تتضمن إلى جانب المبادىء العامة ذات الطابع الشمولي والتي يمكن تطبيقها بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والثقافية، نوعا آخر من المبادىء محدودة في الزمان والمكان ومرتبطة بعناصر خصوصية يحددها المحيط الذي تنشأ فيه. ونجد من بين هذه المبادىء عناصر مثل أدوات القياس، واجراءات التحقق من صدق المعرفة، وكذلك شروط صياغة وبلورة الجهاز المفهمي، والاجراءات التطبيقية التي تعين شروط عمل هذه العناصر. فالعلاقة بين الابستمولوجيا والعلوم الانسانية ، كما أشرنا من قبل،ليست أحادية الجانب أو ميكانيكية تفعل فعلها في إتجاه واحد: (الابستمولوجيا ← العلوم الانسانية)، بل هي علاقة جدلية بكل معنى الكلمة. ذلك أن الاهتمامات الابستمولوجية التي تنشأ بفعل المشكلات النظرية والعملية التي يطرحها تطور البحث في العلوم الانسانية توفر في نفس الوقت إطارا موجها لتجاوز تلك المشكلات. وبفعل ذلك فإن المبادىء الابستمولوجية ذاتها تصبح موضوعا للمساءلة من خلال البحث عن صيغ جديدة لتأطير وتوجيه التفكير والبحث حول مشكلات مستجدة وربما مغايرة تبرز في حقل العلوم الانسانية.

من هذا المنطلق فإن القضية الملحة اليوم فيما يخص توطين هذه العلوم لاتطرح فقط على مستوى تكييفها بحيث تصبح أطرها النظرية وأجهزتها المفهمية ومناهجها نابعة ومعبرة عن واقع مجتمعنا بكل ما يحمله من خصوصية، بل إضافة الى ذلك، هناك مشكلتان أخريان:

تتعلق الاولى بإستيعاب وفهم المكانة الخاصة التي يحتلها المجتمع الذي نتحدث عنه، وتحليل بنيانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وتحديد طبيعته بإعتباره مجتمعا تابعا وخاضعا. أي أن الآليات التي تصيغ بنيانه وتتحكم في سيره تتحدد في جزء منها على الأقل خارج حدوده الجغرافية والثقافية. وبذلك فإن الحديث عن خصوصية هذا المجتمع تكتسي بالضرورة طابعا نسبيا.[20]

أما المشكلة الثانية فتتعلق بالحرص على تطوير فكر ابستمولوجي يتماشى مع الخصوصية التي نحن بصدد التأكيد عليها حتى لاتحدث لدينا فجوة خطيرة العواقب على مستقبل العلوم الانسانية عندنا اذا ما اجتهدنا في العمل على توطين هذه العلوم في حين يتم إخضاعها لفكر ابستمولوجي مرتبط بعلوم تعبر عن اهتمامات ومشكلات مغايرة وتتطور في ظل شروط مجتمعية وتاريخية مختلفة عن تلك التي تعرفها مجتمعاتنا حاليا. لذلك فإن الدعوة الى إعادة النظر في العلوم الانسانية وتكييفها مع خصوصيات الواقع الاجتماعي المحلي لابد وأن ترتبط بدعوة أخرى الى ضرورة بعث فكر ابستمولوجي أصيل يصوغ المبادىء والمعايير الخاصة بتحليل وتقييم المعارف المحققة في تلك العلوم بعد توطينها. ولابد أن تتضمن هذه الابستمولوجيا البديل الى جانب المبادىء العامة الكلية مبادىء تعبر بوضوح وبقوة عن الجوانب الخصوصية المرتبطة بالمرحلة التاريخية وبطبيعة ومستوى تطور التشكيلة الاجتماعية بمختلف مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وهذه بالطبع تشكل دعوة الى إخضاع مناهج البحث وتقنياته وكذلك الأطر المفهمية لنظرة نقدية فاحصة من أجل تطويعها وتطويرها.

2.3 – عقبات امام تطور الفكر العلمي :

لقد أشرنا منذ البداية الى العلاقة المتجذرة القائمة بين أشكال التفكير الابستمولوجي والظروف التاريخية المميزة لأشكال موضوعية من الوجود والتطور الاجتماعي. وتتمثل هذه العلاقة في أن تلك الشروط الموضوعية لاتحدد نماذج المعلومات والمعطيات الحسية التي تؤسس على قاعدتها معارف وعلوم متخصصة فحسب، بل تتجاوز ذلك الى التأثير في الفكر الابستمولوجي من حيث تعيين ما يعتبر «**حقيقة**» في فترة تاريخية محددة، وفي ظل أوضاع اجتماعية وثقافية معينة. ثم ان هذا التأثير يبلغ مداه من خلال تحديد المعايير والاجراءات المنهجية التي ينبغي على الباحث اعتمادها في سعيه لإثبات صدق وموضوعية المعرفة المحققة، أي مطابقتها للصورة النموذجية السائدة عن «**الحقيقة**» في تلك الفترة والظروف.

لا يخفى أن النموذج المثالي للصدق وفكرة الحقيقة والاجراءات الكفيلة بتحقيقهما لايتشكل بمعزل عن الطرق الفعلية الملموسة التي تستخدم لتحصيل المعرفة في فترة ما بكل مميزاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، بل أن جميع هذه العناصر تتشكل في إطار تلك الظروف وتحمل آثارها بشكل أو بآخر. ان ما يهمنا من التأكيد مرة أخرى على طبيعة هذه العلاقة هو محاولة تقديم عرض أولي وبسيط نشير من خلاله الى بعض العقبات التي تعترض سبيل الفكر العلمي وتطوره في مجال العلوم الانسانية خصوصا في الفضاء الثقافي والفكري العربي الذي تشكل الجزائر جزءا منه.

أولا : يبدو أن احدى المشكلات التي تواجه تطور الفكر العلمي وبصفة خاصة في العلوم الانسانية ، هي فشل الفلسفة ، نظرا لخصوصية الثقافية العربية الاسلامية، في تحقيق الاستقلالية من تأثير الفكر الديني الذي يمارس ضغوطا قوية في توجيه التفكير وصياغته. ونقصد بالتفكير الديني التراث الفقهي المبني على الاجتهاد في فهم النص المقدس (القرآن) الذي يبقى موضوع قراءات متعددة ومتنوعة بحسب المذاهب والتيارات. ومن الواضح أيضا أن المحاولات المعاصرة الرامية الى إعادة الاعتبار للعقل في مواجهة النقل وتجديد الاهتمام بالبحث وبعث النقاش العلمي لاتزال محدودة

وضعيفة في مواجهة عقبات عديدة منها ما يتعلق بالإرث الفكري القديم ومنها ما يخص صعوبات توطين التصورات والمناهج الحديثة وتكييفها لملاءمة الاشكاليات المطروحة علينا والتي تجسد بأشكال مختلفة خصوصية المرحلة التاريخية ومكانة مجتمعاتنا فيها.

لعلنا لانبالغ إذا وصفنا الموقف السائد في الثقافة العربية الاسلامية عموما بالعداء تجاه الفكر العلمي وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالعلوم الانسانية، سوف لن نبحث عن مثال بين المفكرين المعروفين بعدائهم الصريح للعقل، بل سنجده عند أحد الاعلام الذين عرفوا بالتجديد وترجيح العقل والإسهام في تطوير أحدث العلوم، إنه العلامة ابن خلدون.

لنتأمل ما يقوله هذا المفكر العظيم في معرض نقده للفلسفة والبراهين والقواعد المنهجية للتفكير العقلي في الجانب الحسي من الوجود الذي يسميه الطبيعيات إنه يقول:

"إلا أنه ينبغي لنا الاعراض عن النظر فيها إذ هو من ترك المسلم لما لايعنيه. فإن مسائل الطبيعيات لاتهمنا في ديننا ولا معاشنا فوجب علينا تركها. (21)

ومع أن ابن خلدون يعترف بأهمية الفكر المنطقي والتأمل العقلي ، فإنه ينبه الى ضرورة الاحتراس من الفلسفة ويدعو من يريد الاطلاع عليها الى وجوب التزود بالأحكام الشرعية وعلوم الدين إذ يقول: «وليكن نظر من ينظر فيها بعد الإمتلاء من الشرعيات والاطلاع على التفسير والفقه، ولا يكبن أحد عليها وهو خلو من علوم الملة فقل ان يسلم لذلك من معاطبها». (22)

بل أكثر من ذلك ، نجد هذا المفكر المستنير يهاجم علماء المسلمين الذين تأثروا بالفلاسفة اليونانيين ونقلوا عنهم واهتموا بمناقشة القضايا الفلسفية وألفوا فيها، إذ يقول بشأنهم :

«لما ترجمها (يقصد كتب الفلاسفة اليونانيين) الخلفاء من بني العباس من اللسان اليوناني الى اللسان العربي تصفحها كثير من أهل الملة وأخذ من مذاهبهم من أضله الله من منتحلي العلوم وجادلوا عنها واختلفوا في مسائل من تفاريعها، وكان من أشهرهم ابو نصر الفارابي في المائة الرابعة لعهد سيف الدولة، وأبو علي بن سيناء في المائة الخامسة لعهد نظام الملك من بني بويه بأصبهان وغيرهما». (23)

لعل هذا الموقف من العلامة ابن خلدون الذي لايمكن بأي حال تصنيفه ضمن المفكرين المتعصبين والمتزمتين أو المعادين للعلم، خير دليل على مدى التأثير الذي مارسه ويمارسه حتى الآن الفكر الديني والذي من شأنه الحيلولة دون تطور الفكر العلمي. كما أن هذا التأثير يجسد بحق إحدى السمات الخصوصية للمجتمع العربي الاسلامي التي يبدو أنها لم تنل حقها من الاهتمام والفحص الدقيق بغية فهمها وتجاوزها. بل أكثر من ذلك، هناك مؤشرات تدل على أن حظوظ تجاوزها قد تقلصت اليوم أكثر من ذي قبل من خلال ردة قوية في التفكير تشجعه الحركات الدينية السلفية التي تزايد نطاق نشاطها وتأثيرها في العقود الأخيرة بشكل مثير للإنتباه.(24)

ثانيا : العقبة الثانية الهامة التي تحول دون تطوير الفكر العلمي تتمثل في هشاشة مكانة الجامعة بإعتبارها المؤسسة المختصة في إنتاج ونشر المعرفة العلمية، وكذلك ضعف الدور الذي تقوم به في تنشيط البحث العلمي والتفكير النقدي ومن ثم طرح القضايا الابستمولوجية التي تستدعيها عمليات التراكم المعرفي من حيث الاتصال وتبادل الخبرات والتجارب داخل الأسرة العلمية محليا وبينها وبين الأسر العلمية في المجتمعات الأخرى.

ان هذه الأزمة التي تطبع مكانة الجامعة كمؤسسة منتجة للمعرفة والضعف الذي يميز دورها يعود ان في جزء منهما على الأقل، الى مشكلة الاستقلالية ويطرحان

علاقة الجامعة بالدولة والمجتمع المدني على حد سواء. هذه العلاقة التي تميزت حتى الآن بهيمنة السلطة السياسية على الجامعة واستخدامها لنيل الشرعية وتبرير نفوذ الفئات المسيطرة وتمرير مشاريعها. وفي نفس الوقت تعاني الجامعة من التجاهل والتهميش من قبل المجتمع المدني الذي لايرى فيها، في أحسن الأحوال سوى آلية إضافية في خدمة النظام القائم.

ثالثا : ترتبط بالقضية السابقة عقبة أخرى أساسية تتمثل في اشكالية تكوين النخبة المثقفة التي يقع على عاتقها استيعاب وهضم الأفكار والعقائد المميزة لمراحل زمنية مختلفة من تطور الفكر العلمي والعلوم الانسانية والفرص الممكنة لتكييفها مع معطيات الواقع الاجتماعي وما يطرح فيه من قضايا . لكن هذه ليست بالمهمة السهلة نظرا لعدة عوامل ذاتية وموضوعية، منها ما يتعلق بمكانة المثقفين في المجتمع ومنها ما يخص تعقد المهمة ذاتها، فالباحثون والمفكرون في مجتمعاتنا يواجهون سيلا من الآراء والأفكار التي تعتبر ثمرة ظروف خارجية وغريبة عن مجتمعاتنا وتنتمي الى عصور ومراحل مختلفة وساهم في صياغتها مفكرون على مراحل متتالية، بينما المطلوب منهم اليوم مواجهتها دفعة واحدة. وأكثر من ذلك ينبغي استيعابها وتنقيتها وتوطينها بما يتلاءم والمشكلات المطروحة في مجتمعاتنا.(25)

أما إذا نظرنا الى البدائل الممكنة لمواجهة هذه العقبات فلا نجد سوى خيارين أمام «الانتليجانسيا» كما يقول نذير معروف :

1 - الخيار الاول ويتمثل في التملك الارادي والنخبوي للعلوم الانسانية الغربية عن طريق عملية التثاقف. ويبدو أنه الشكل السائد رغم فشله الواضح في تطوين وتكييف هذه العلوم مع الواقع الاجتماعي بكل تعقيداته وخصوصياته.

2 - أما الخيار الثاني فيتمثل في إحداث قطيعة نموذجية Rupture Paradigmatique سواء على مستوى معنى او مضمون هذه العلوم او عن طريق الاعتراف بوجود

ذات عارفة خاصة بالفضاء العربي. ويبدو أن هذا الخيار، رغم أهميته يبقى صعب التحقيق في الظروف الراهنة نظرا لأن العلوم الانسانية تبدو غير خاضعة لمطالب محددة نابعة من المجتمع.(26)

خلاصـــة :

حاولنا في هذه المداخلة ان نعرض بعض عناصر التفكير حول ما يمكن تسميته بالمسألة الابستمولوجية. ولعل أقصى ما نطمح اليه هو أن نكون قد جلبنا الاهتمام الى بعض القضايا الجوهرية والمسائل الملحة التي تستدعي مزيدا من التفكير والبحث المتفحص. وباعتقادنا أن ما طرحناه لايمثل الا جزءا ضئيلا ومساحة محدودة من الفضاء الشاسع والمبهم الذي ينبغي علينا اقتحامه وتسليط الضوء عليه.

إن تقدم المعرفة الانسانية عموما وتطور العلوم الانسانية خصوصا لايتم بمعزل عن تطوير التفكير العلمي بصورة عامة والابستمولوجيا بصفة خاصة. ولعلنا لانبالغ عند القول أن مستقبل الاولى وفعاليتها كأداة لتحقيق رفاهية الانسان ورقيه وتخليصه من كل أشكال الاستلاب يرتبط أوثق الارتباط بحظوظ تطوير الثانية.

وإذا كانت المعرفة الانسانية عموما ثمرة للشروط الاجتماعية والظروف التاريخية التي تنتج فيها، فإن ذلك يصدق أكثر على العلوم الانسانية. وهذا ما يجعلنا نؤكد بقوة أن كل محاولة لتطوير هذه العلوم وجعلها تعبر عن واقع وطموحات مجتمعاتنا يستدعي بالضرورة إعادة النظر في الأسس والمبادىء التي تستمد منها إدعاءاتها بالموضوعية والصدق والملاءمة. إنها دعوة صريحة لكل الباحثين من أجل المساهمة في بعث نقاش فكري وعلمي حول المسألة الابستمولوجية في العلوم الانسانية في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا بإعتبارها نتاجا لسيرورة تاريخية وثقافية متميزة.

إننا نعتقد بوجود علاقة وطيدة بين "تخلف وغربة" العلوم الانسانية عندنا (نظريا ومنهجيا وتطبيقيا)، وهيمنة الطابع التقنوي المبتذل عليها من جهة، وغياب الاهتمام والانشغال بالقضايا الابستمولوجية من جهة ثانية. ويبدو أن العقبات التي تحول دون بروز هذا الاهتمام وترسيخه كثيرة ومتنوعة (مؤسسية، ثقافية اجتماعية، سياسية...الخ) ، ويمكن أن تشكل عملية التعرف عليها وفحصها وتحليلها نقطة انطلاق لإعادة الاعتبار للتفكير العلمي وتشجيعه.

الهـــــوامـــــش

1) - **Dictionnaire quillet,** Librairie Aristade quillet, Paris.1975

2) - **Petit Larousse,** Librairie Larousse, Paris, 1988

3) - يوسف خياط: **معجم المصطلحات العلمية والفنية** .دار لسان العرب، بيروت (د.ت)

4) - جميل صليبا: **المعجم الفلسفي**: دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978،ج1، ص33.

5) - تعريف لالاند وارد في: محمد وقيدي: **ماهي الابستمولوجيا ؟** دار الحداثة، بيروت، 1983، ص7-8.

6) - انظر حول موقف كل من باشلار وبياجيه، محمد وقيدي، مرجع سابق، ص 13.

7) - الاقتباسات السابقة مأخوذة عن : أبو يعقوب المرزوقي، **الابستمولوجيا البديل**، الدار التونسية للنشر، تونس 1985، ص ص 76-77.

8) - نفس المرجع، ص ص 78-80.

9) - Karl Mannheim, **Ideology and Utopia,** London, R.K.P, 1979, p 11.

10) - Ibid, p 12.

11) - Ibid, p. 13

12) - Ibid, p.25

13) - Ibid, p.28

14) - لقد حاولنا معالجة هذه النقطة بتفصيل أكثر في عمل آخر، انظر:

- العياشي عنصر، **علم الظواهر الاجتماعية**، دار طلاس، دمشق، 1990.

15) - انظر بخصوص الفرق بين الرهانات و الأهداف في العلوم الطبيعية و الإنسانية:

ıɒermas, J. **Knowledge and Human Interests**. London, Heinnemann, 1972

16) - L. Althusser et E.Balibar : **Lire le capital** .vol1. eds Maspero. (petite collection) 1978.

- M.Foucault: **Les Mots et les choses**, Paris, Gallimard, 1966.

- " : **L'archéologie du savoir,** Paris,Gallimard.1969.

17) - Mannheim, op. cit. p 259.

18) - راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب، "أزمة ام غياب علم الاجتماع في الجزائر" وكذلك مقال :

- Remaoun, H "Sciences Sociales et Monde Arabe : élements pour une problématique" in URASC; **Cahiers du laboratoire sciences sociales et Monde Arabe**, N°1, Oran, O.P.U. (S D) pp. 48-57.

19) - انظر مثلا ، مصطفى مرضي: "خطابات حول ممارسة البحث السوسيولوجي في العالم العربي" جامعة وهران **دفاتر مخبر العلوم الاجتماعية والعالم العربي**، رقم1، ص ص1-10 (دون تاريخ).

20) - انظر بخصوص هذه النقطة : الواثق كمير وزينب البكري : "الدعوة الى "علم اجتماع عربي" بين الايديولوجية و العلمية". **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد السابع، العدد الثاني، 1989. ص ص 91-110.

21) - ابن خلدون: **المقدمة**، المجلد الأول، الكتاب الأول، الفصل الحادي و الثلاثون، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1981. ص ص 996-997 .

22) - نفس المرجع ، ص ص 1001 -1002 .

23) - ابن خلدون: نفس المرجع، ص ص 995.

24) - ما يهمنا هنا هو أن نشاط هذه الحركات تجاوز الساحة السياسية الى المجال الفكري، حيث نجد السوق مغرقة بالكتب التي تتطفل على الدين وما هي في الدين من شيء. إذ أن الأغلبية الساحقة منها تعالج مواضيع غيبية (الساعة ، العذاب...الخ). بينما الأقلية تعالج مواضيع هامة، لكن تغلب عليها السطحية وغياب المنهجية في التناول، بحيث تعتمد في معظم الحالات على استعمال النصوص المقدسة والفقهية دون قيد، وهي ذاتها بحاجة الى دراسة وتحليل وفهم من أجل تكييف الأحكام مع الواقع الحديث بكل تعقيداته ومستجداته.

25) - Remaoun, H. op. cit

26) - Maarouf, N. "Allocution d'ouverture" in URASC Actes du séminaire, **Tendances des sciences sociales dans le Monde Arabe**. 2-3 Mars,1988 Cahier N°4 1991,p.13.

الفصل الثاني

نظرية الطبقة
في الاتجاه الفيبري المحدث

مقدمة :

يعتبر ماكس فيبر أحد الرواد الذين ساهموا بتقديم نموذج تجريدي عن ظهور وتطور الرأسمالية معتمدا على تحليلات نظرية ومعطيات تاريخية تخص البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي. واعتبرت هذه المساهمة منذ البداية بديلا نقديا لذلك الذي قدمه ماركس قبله. بالرغم من تناثر إسهامات فيبر في مواضع متعددة من أعماله،(1) إلا أنها تشكل في مجموعها نسقا فكريا متكاملا وقع تبنيه وتطويره من قبل عديد من المفكرين المعاصرين الذين شكلوا بذلك ما أصبح يعرف اليوم في الأوساط الجامعية، بخاصة الانكلوسكسونية، الاتجاه الفيبري المحدث.

سنحاول في هذا النص عرض بعض الأفكار الرئيسية التي قدمها فيبر نفسه حول موضوع البنية الطبقية والتقسيم الطبقي المميز للمجتمع الرأسمالي، وما يترتب عن ذلك بخصوص الوعي والفعل الاجتماعيين. ثم نعمد بعد ذلك الى رصد وتحليل أهم التطورات التي عرفها هذا الاتجاه من خلال مناقشة إسهامات إثنين من مشاهير علماء الاجتماع في بريطانيا وهما "انطوني غيدنز" "A. Giddens" و "فرانك باركين" F. Parkin. إذ حاول كل منهما بطريقته وأسلوبه إثراء هذا التيار من خلال تعميق وتدقيق بعض المقولات النظرية التي قدمها فيبر في محاولة لتجاوز تحليلات ماركس للبنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي.

لعل أهم ما يثير الانتباه بهذا الصدد ويدفعنا الى مثل هذا العمل المتواضع هو قلة الدراسات التي تناولت هذا الاتجاه الفكري بالتحليل والفحص النقدي، حتى في الجامعات الاوروبية، خاصة الانكلوسكسونية التي نشأ وتطور فيها هذا الموقف النظري من الفكر السوسيولوجي. إذ تميزت ردود الفعل اتجاهه إما بالقبول والرواج السريع، أو التجاهل والإعراض عنه.

1 - فيبر : الطبقة والمكانة :

لعله من المهم أن نشير منذ البدء الى تمييز فيبر بين جانبين أساسيين في أي نسق اجتماعي (المجتمع) : يتمثل الأول في النظام الاجتماعي، والثاني في النظام الاقتصادي. على هذا الأساس يقوم ايضا بالتمييز بين المكانة او جماعة المكانة Status group والطبقة. إذ تشير الاولى الى الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الشرف، والتقدير والاعتبار، بينما تجسد الثانية الطريقة المعتمدة في توزيع الخيرات والخدمات الاقتصادية. ولعله من الأهمية ايضا أن فيبر عندما يحاول تحديد مفهوم الطبقة يعبر عن ذلك بطريقة سلبية ، حيث يقول: «الطبقات ليست مجموعات تضامنية» Communities ومع ذلك فإنها تشكل في بعض الأحيان أرضية للفعل المشترك. وهذا يعني حسب فهمنا، أن الفعل ليس مشروطا ببنية آنية قائمة ، ولاينبغي أن يكون كذلك بل قد يكون العكس صحيحا أيضا، بمعنى أن الفعل ليس له تأثير مباشر ولاجذري على طبيعة البنية الاجتماعية.

يؤكد فيبر في معرض البحث عن تحديد و ضح لمفهوم الطبقة على ضرورة توافر ثلاثة شروط حتى يمكننا الحديث عن وجود الطبقة كظاهرة سوسيولوجية : **أولا** وجود عامل مشترك يحدد حظوظ الحياة بالنسبة لجماعة ما. **ثانيا** : يتجسد هذا العامل المشترك كليا في مصلحة اقتصادية (امتلاك السلع والدخول). **ثالثا**، من أجل تحقيق هذين المعيارين السابقين واستكمال دورهما ينبغي أن يأخذ عامل المصلحة الاقتصادية المشتركة شكلا سلعيا قابلا للمبادلة في السوق.

تتمثل أهمية هذه الشروط أو المعايير الثلاثة في أنها تكشف من خلال تفاعلها عن «الوضعية الطبقية» لأي فرد في المجتمع. وتتجسد الوضعية الطبقية بالنسبة لفيبر فيما أسماه «حظوظ أو فرص الحياة»، بمعنى نموذج توزيع السلع والخدمات ، والظروف الخارجية المحيطة بنمط الحياة لكل فرد حسب ما يتمتع به من قوة لإمتلاك السلع أو الخدمات أو المهارات...الخ، التي تؤدي كلها دورا أساسيا يتمثل في تحقيق الدخل. لذلك فإن حظوظ أو فرص الحياة المحددة، كما يرى فيبر، تعتبر في نهاية التحليل نتاجا طبيعيا للسوق أو «الوضعية في السوق»، أين يجري التبادل بين الناس على تباين درجات امتلاكهم لملكية مادية ، أو خدمات أو مهارات .(2)

هكذا يتم تحديد طبيعة البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي تبعا لمقدرة كل مجموعة على اقتناء أو امتلاك السلع والخدمات من خلال عملية التبادل في السوق الحرة. بالرغم من أن فيبر يميز بين الطبقات بالإعتماد أولا على توزيع الملكية فإنه مع ذلك يعتبر السوق شرطا كافيا أو أساسيا لظهور التقسيم الطبقي. غير أن فيبر لايولي أهمية خاصة لمحاولة تفسير عدم تكافؤ الفرص والحظوظ في الحصول على السلع والخدمات التي تميز العلاقات في السوق. ويمكننا القول أنه يتحاشى طرح المشكلة عندما يعتبر أن الوضعية في السوق هي المحددة للوضعية الطبقية. إنطلاقا من هذا التصور نجد أن الطبقتين الأساسيتين ، المالكة وغير المالكة اللتين حددهما فيبر تتميزان بانقسام داخلي. ويكون العامل الحاسم في ذلك التباين الداخلي هو طبيعة الملكية و«نوع الخدمات التي يمكن عرضها في السوق». اعتبارا لهذا التقسيم، يرى فيبر أن الملاك ينتمون الى إحدى الطبقتين: الريعيون أو المقاولون وأحيانا نجده يعتبر «العمل» أو «ناتج العمل» بمثابة ملكية. ويتضح هذا من استعماله لفظي «الملكية Property» والامتلاك أو الحيازة Possession كمترادفين يشيران الى نفس الشيء، أو على الأقل لهما نفس الدلالة.(3)

على نفس المنوال، يرى فيبر أن طبقة غير الملاك تنقسم داخليا نتيجة عملية التمايز القائمة على عوامل متنوعة منها، نوع الحرفة، ومستوى المهارة، وطبيعة

الخدمات المعروضة...الخ. هكذا يمكننا، تبعا لهذا التصور أن نتوقع عددا كبيرا من الطبقات بقدر ما هناك من أشكال الملكية، وأنواع الخدمات ومستويات المهارة.

عند هذا الحد لابد من التأكيد أن فيبر يستخدم مفهوم الطبقة في معنى محدد له دلالة خاصة وتتحدد من خلال معايير موجودة في عملية التبادل التي تجري في سوق حرة. وبالرغم من محاولة العديد من أتباعه تبرير هذا التصور بالتأكيد على استعمال فيبر لفظ «الطبقة» للإشارة الى الطبقة الاقتصادية وليس الطبقة الاجتماعية، فإنه من الصعب اعتبار ذلك إجراءا ملائما وله ما يبرره.(4) لقد أشرنا آنفا الى أن فيبر يعتبر وجود السوق الحرة أحد الشروط الاساسية، إن لم تكن شرطا كافيا، لوجود الطبقات. بهذا المعنى فإن الطبقات تصبح ميزة خاصة تنفرد بها التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية دون غيرها . وحرصا على دفع أي اتهام بالتأويل الخاطىء لأفكار فيبر من جهتنا سوف ندعه يتحدث عن ذلك بنفسه.

إن أولئك الناس الذين لايتحدد قدرهم بواسطة حظهم في استعمال السلع أو الخدمات لصالحهم في السوق مثل العبيد، لايشكلون طبقة بالمعنى التقني للكلمة. إنهم يشكلون بالأحرى جماعة مكانة.(5)

مادامت الطبقات بما في ذلك غير المالكة (العمال مثلا) تتحدد بواسطة المصالح الاقتصادية البحتة التي ترتبط بقوة بالسوق، فإن طبيعة هذه المصلحة وسبل متابعتها وتحقيقها تختلف بين المجموعات المشكلة للطبقة الواحدة، أو حتى داخل المجموعة الواحدة بما في ذلك الحالات التي يكون فيها الوضع الطبقي وعوامل أخرى مرتبطة به متماثلة أو متطابقة. إذا ما نظرنا الى وضعية الطبقة العاملة فإن هذا التنوع يتأثر بعاملين هما: مستوى التأهيل الرسمي لمنصب العمل الذي يشغله العامل، ثم وجود أو غياب فعل جمعي تضامني «Communal» أو تنظيم قائم على الوضع الطبقي للمعنيين بالأمر.

بصدد الحديث عن الفعل لابد من الاشارة الى أن فيبر يميز بين نمطين:
أولا : الفعل الجمعي التضامني Communal action الذي يقوم على مشاعر الانتماء الموحد لدى الفاعلين . **ثانيا : الفعل المجتمعي** societal action الذي يختلف عن الأول لأنه يقوم على «التكييف العقلاني للمصالح». ويختلف هذان الفعلان كما هو واضح ليس من حيث إتساع نطاقهما أو تدرجهما على سلم معين، بل اعتبارا لطبيعتهما إذ يجد كل واحد منهما مصدره في مجال مختلف تماما عن الآخر. لكن هذا التصنيف الذي يقدمه فيبر للفعل الاجتماعي يميزه الغموض لأنه لايحدد بوضوح الشروط الضرورية لكل نمط، كما يتجاهل موضوع العلاقة بينهما. إلا أنه مع ذلك حريص على تأكيد نقطة مهمة هي أن إنبثاق هذين النمطين من الفعل عن الوضع الطبقي ليس ظاهرة عمومية إطلاقا. بمعنى آخر، لايشكل الوضع الطبقي شرطا كافيا لإنبثاق الفعل الطبقي. فذلك الوضع، كما يراه فيبر لايمكنه سوى أن ينتج «فعلا جماهيريا». (وهو نمط ثالث من الفعل الذي يعني بالأساس تماثل ردود الفعل)، وحتى هذا النمط لايتم بلوغه أحيانا.

إن كل ما يشير إليه فيبر بخصوص شروط ظهور كل من «الفعل الجمعي التضامني» و«الفعل المجتمعي» هو أنهما يبرزان في ظل شروط ثقافية عامة، وبخاصة تلك التي لها طابع فكري. يتميز مثل هذا التعبير بدرجة من الغموض لاتسمح إطلاقا بالمخاطرة لتقديم تأويل معين للمعنى المقصود، لكننا سوف لن نحجم عن القيام بمحاولة. في اعتقادنا أن ما قصده فيبر قد عبر عنه بارسونز بعده بمقولة تحديد الفعل من قبل النسق المعياري. وهي فكرة تمثل قاعدة لتيار بأكمله في المدرسة الوظيفية لعلم الاجتماع الأمريكي. إضافة الى ذلك يعتبر فيبر «التناقضات العامة »المميزة للمجتمع بمثابة شرط أساسي لظهور الفعل . كما تكتسي درجة «شفافية »الروابط القائمة بين محددات الوضع الطبقي والنتائج المرتبطة به أهمية خاصة في تكوين الفعل.

نصادف أيضا التأكيد على نقطة محددة هي أن الفعل الطبقي مشروط، وتجري المحاولة للتمييز بين مشروطية الفعل والنتائج المرتبطة بالوضع الطبقي الذي يفرزه.

بمعنى آخر، نجد لدى فيبر نسقين من الأبنية: الأول مباشر، يتمثل في الوضع الطبقي. والآخر وسيط، يتمثل في الشروط العامة. وتجدر الاشارة الى أن فيبر لايحدد بدقة طبيعة هذه الشروط العامة، ولا العوامل المساعدة على وجود «شفافية» في العلاقة بين محددات الوضع الطبقي والنتائج المرتبطة بذلك الوضع.

لاتمنع الفكرة التي مفادها أن الطبقات ليست مجموعات تضامنية فيبر من تأكيد أن الفعل الجماعي يشكل قاعدة للوضع الطبقي. ويعود ذلك الى أن الفعل الجماعي ليس فعلا يجمع بين أعضاء الطبقة الواحدة ولكن بين أعضاء الطبقات المتنافسة ومفهوم الافعال الجماعية لدى فيبر يعني شيئا محددا، حيث يقول أن الافعال التي تحدد «الوضع الطبقي للعمال والمقاولين هي : سوق العمل وسوق السلع والمنشأة الرأسمالية».(6)

بالرغم من بقاء فيبر وفيا لتصوره العام حول شروط الفعل فإنه يعتبر المنشأة الرأسمالية نفسها (باعتبارها بناءً مباشرا): تستدعي فعلا جماعيا من نمط آخر يتمثل في «النظام القانوني». هذا الأخير يشكل النسق المعياري الذي يوفر القاعدة الضرورية، أولا، لظهور الحق الفردي في ملكية وسائل الانتاج، ثم بعد ذلك المحافظة على استمراره. ويلاحظ هنا مرة أخرى أن الفعل محدد من قبل نسق معياري لايمكن الحديث في غيابه عن وجود شروط للفعل. إن هذا البناء في صيغته العامة، أي «النظام القانوني» لايوفر الوسائل (الحقوق القانونية للتملك) فحسب، بل ينظم أيضا من خلال البناء المباشر (السوق) استخدام هذه الوسائل ويحدد عموما الغايات والأهداف الملائمة والمطابقة أكثر للبناء العام الذي هو «النظام القانوني» أو «الشروط الثقافية العامة».

لاتشير فكرة البناء الاجتماعي عند فيبر الى طبقات اجتماعية متبلورة، رغم أنه لايستبعد ذلك في حالة سيادة شروط التقسيم الطبقي القائم على الملكية كعامل وحيد في ظل إقصاء العوامل الأخرى التي تقلل من فعالية ذلك التقسيم. لكن هذه العوامل

المتدخلة لاتغيب تماما مما يجعل الاعتماد على القوة المستمدة من الملكية تتوسط مصادر أخرى للقوة على درجة من الأهمية أيضا. يثير فيبر هذه النقطة بوضوح عندما يعالج موضوع «جماعات المكانة» التي يقول بشأنها : «أنها تمنع مبدأ السوق وحده من القيام بمهمته بدقة وصرامة». وخلافا للوضع الطبقي يتحدد وضع جماعة المكانة من خلال توزيع الحظوة الاجتماعية والامتيازات سواء بالإيجاب أو السلب. ومع ذلك يعترف فيبر أن هذه العوامل ليست شروطا أو مصادر للقوة ذات وجود مستقل عن الوضع الطبقي لدرجة أن «الملكية في حد ذاتها لايتم قبولها دوما كمؤهل للمكانة، غير أنها تكون كذلك على المدى البعيد، وبانتظام غير معهود.»(7)

بالنسبة لفيبر، تعتبر جماعات المكانة، أولا وقبل كل شيء، بمثابة حلقات تسود فيها أنماط حياة خاصة وينتظر من أعضائها قبول هذه الحقيقة القائمة. لذلك تصبح التفاعلات الاجتماعية، ونمط الحياة، وحظوظ التشغيل والزواج وغيرها من الأشياء، مشروطة بدرجة الخضوع لهذا الشكل الجديد من المراتبية التي اعتبرها فيبر ميزة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. ويرى أن جماعات المكانة تصبح أنساقا مراتبية قائمة بذاتها عندما تتقوى بنمط «توزيع القوة الاقتصادية». فالجماعات العرقية والطائفية مثلا تعتبر جماعات مكانة تمتاز بمستوى عال من الامتثالية لدرجة أن «التمايزات بين المكانات تصبح مضمونة ليس من خلال الاتفاقيات والقوانين فحسب، بل بواسطة الطقوس أيضا».(8) كما يؤكد فيبر نقطة أخرى هامة هي أنه كلما كان هناك تباين وظيفي وبرز نسق مراتبي متبلور، كلما دفع ذلك جماعات المكانة إلى تنظيم نفسها على أساس علاقات السيطرة والخضوع داخل كل جماعة وكذلك فيما بين الجماعات المختلفة.

في النهاية، لابد من الإشارة الى أن هناك عددا من المهتمين بأفكار فيبر الذين لايعتقدون أن الطبقات وجماعات المكانة يمثلان نسقين مختلفين من المراتبية، لكنني على قناعة بأن فيبر كان يعتقد ذلك واستخدمهما بهذه الطريقة. إذ نجده يقول عندما

يحاول التمييز بين النسقين: «إن الطبقات مرتبة تبعا لعلاقاتها بالإنتاج وتحصيل السلع، بينما تقوم جماعات المكانة على أساس مبادىء استهلاك السلع مثلما تعبر عنها أنماط خاصة من الحياة».(9)

لعل الحجة الأقوى التي تؤكد وجهة نظري نجدها في موقف فيبر حين عبر عن اعتقاده بزوال جماعات المكانة كنسق مراتبي: «إن كل تأثير تكنولوجي وتحول اقتصادي يهدد المراتبية القائمة على جماعات المكانة ويدفع الوضع الطبقي الى مركز الصدارة».(10) لذلك يمكننا القول أن جماعات المكانة لن تلعب سوى دورا ضئيلا في أي شكل من أشكال المراتبية الاجتماعية المميزة للمجتمع الرأسمالي الحديث. لكن يبدو أن هذا الأمر غير مقبول لدى عديد من أتباع فيبر الذين يرفضون السير في هذا الاتجاه حيث نجدهم يؤكدون الأهمية المتعاظمة لأطروحاته وصلاحيتها اليوم لتحليل المجتمع الرأسمالي أكثر من ذي قبل.

بعد هذه القراءة السريعة في بعض أفكار فيبر لنحاول الآن القيام بنفس العملية لدى أحد مشاهير علماء الاجتماع المعاصرين في بريطانيا الذي عمل كثيرا لتطوير مقولات وتصورات فيبر.

2 – غيدنز : سيرورة البنيان الطبقي :

يستند غيدنز عند استعماله لمفهوم الطبقة وتحليله للبناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي المعاصر الى قاعدة نقدية تخص تصورات ماركس وفيبر، أو أن ذلك ما يدعيه على الأقل. إذ يرى أن تصور ماركس يتضمن عدة نقائص أقلها شأنا استعماله في تحليله الطبقي لنموذج ثنائي أدى الى معالجة غير موفقة للفئات التي تحتل موقعا وسيطا بين الطبقتين الأساسيتين في أية تشكيلة اجتماعية. بالإضافة الى ذلك يشير غيدنز الى نقطة أخرى تتعلق بعدم تقديم ماركس لعمل منهجي متكامل يوضح استعماله لمفهوم الطبقة بإعتباره يحتل مكانة مركزية في نسقه الفكري،(11) غير أن هذا النقد يبدو مبالغا فيه إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عمل ماركس الرئيسي «رأس المال» كان

مخصصا لتحليل ومعالجة آليات تكوين البنية الطبقية في التشكيلة الرأسمالية بما هي نموذج تجريدي. بينما قام في أعمال أخرى مثل «الحرب الأهلية في فرنسا» وكذلك «الثامن عشر برومير للويس بونابرت» بتوضيح استعمال مفهوم الطبقة عندما يتعلق الأمر بتحليل وضعيات واقعية وأحداث حسية تكون فيها الطبقات الاجتماعية حاضرة على الساحة وتدخل في نضالات سياسية وعقيدية، إضافة الى صراعها حول المصالح الاقتصادية.

أما بخصوص موقف فيبر، فيري غيدنز أن أقل ما يمكن قوله عن استعماله لمفهوم الطبقة هو تميزه بالغموض. ويشير غيدنز الى إحدى الملاحظات التي أوردتها سابقا وهي أن فيبر كان مترددا فيما يخص تحديد الشروط التي تميز الطبقة. ويتضح هذا الإشكال عند اقتراح معايير لتقليص العدد اللامتناهي من الطبقات كما يقول غيدنز الى «عدد من الطبقات يسهل التعامل معها لتفسير المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي وسيرورات التغير الاجتماعي».(12)

يعتقد غيدنز أن هناك تطابقا في مواقف ماركس وفيبر بخصوص تصورهما لدور السوق في نمط الانتاج الرأسمالي. لكنني أرى أن هذا التأويل ليس سليما تماما بخاصة بالنسبة لماركس. فالسوق على حد قوله تعتبر بالنسبة لهما بناء للقوة، لاشك أن ذلك صحيح فيما يخص فيبر. لكن بالنسبة لماركس لاتمثل السوق سوى ساحة يتجلى فيها بناء القوة الذي تم تأسيسه في حقل الانتاج ويتمثل دورها في المحافظة على ذلك البناء واستمراره. ويأخذ غيدنز على فيبر عدم جذرية النقد الذي يوجهه الى ماركس. إذ يرى أن فيبر كان غير راض عن معالجة ماركس للطبقتين الرئيسيتين، وبخاصة الطبقة غير المالكة ومع ذلك فإنه تردد في دفع نقده الى نهايته المنطقية.

لابد من الإشارة هنا الى احتمال قوي أن يكون غيدنز قد أخفق في تأويل مفهوم الملكية لدى ماركس خلال محاولة تطويره للنسق الفكري الذي قدمه فيبر. إذ يرى أن مفهوم الملكية «لايشير الى خصائص الاشياء المادية في حد ذاتها، بل الى الحقوق

التي ترتبط بها والتي تمنـــح بدورها للمـالك قـدرات معينـة».(13) انطلاقا مـن هـذا التأويل الذي يخلـط فـي نظـري بيـن الشـيء وتجلياتـه وآثـاره، يؤكـد غيدنـز أنـه يمكـن «تصور الملكية بمثابة مجموعـة مـن القـدرات المكونـة للفعـل»، وبذلـك يمكـن اعتبـار العامل مالكا مع أن ملكيته توجد في مقام ضعيف في السـوق مقارنـة بغيرهـا، إلا أنهـا تبقى مع ذلك ملكيّة وقدرة يحتاجها الرأسمالي. بالرغم من أن غيدنز لم يلح كثيرا علـى استعمال مفهوم الملكية بهذه الطريقة، فإنـه اسـتخدم مفهومـا آخـر يحـافظ علـى جوهـر الفكرة وهو مفهوم: «القدرة في السوق» Market Capacity الـذي يعنـي لديـه «كل أنـواع الخاصيات التي لها شأن بالسوق والتي يُحضرها الأفراد الى لقاء المساومة».(14)

فـي معـرض نقده لمـاركس يـرى غيدنـز أن تصوراتـه عـن تـأثيرات التغـير التكنولوجي كانت مغرقة في البساطة. حيث اعتقد أن التغير سيؤدي لامحالة الى تدنـي مستوى المهارات وينمطها بحيث تكون النتيجة ظهور قوة عمل متجانسة. يقول غيدنـز في هذه الحالة أن المراتبية الاجتماعية ستقوم على عوامل أخرى غير الملكيـة فـي حـد ذاتهـا. وهكـذا تصبـح القيـم النـادرة التـي بإمكـان الأفـراد عرضهـا فـي السـوق إحـدى المصادر الرئيسية للتمايز الاجتماعي، وفي هذا الاطار يؤكد غيدنز أنـه بصـدد تطويـر فكرة فيبر عن «الوضع الطبقي» باعتباره يتحدد «بـالوضع فـي السـوق». الحجـة التـي يستند إليها هذا الموقف هي أن المهارات بما في ذلك التعليم لاتضمن عائدات اقتصادية متمثلة في الدخل فحسب، بل أنها مصدر لفوائـد أخـرى اقتصاديـة واجتماعيـة (ضمـان منصب العمل، والترقية والحراك، وعدد آخر من الفوائد الجانبية).

رغم الموقف النقدي المتشـدد الـذي يتخـذه غيدنـز اتجـاه تحليـل فيـبر للعلاقـات والبنية الطبقية ، فإنه يقوم بالتعبير عن وجهة نظر مماثلة، إن لم تكن مطابقة لتلك التي قدمها فيبر كما سنوضح ذلك. إنه يعبر عن المشكلة التي يواجهها هو وأمثاله من أتبـاع هذا الاتجاه الفكري عندما يعلن عدم رضاه عن الصياغة التي قدمهـا فيـبر لأنهـا تـؤدي الى عدد لامتناه من الطبقات ويحاول من جهته أن يجد حلا مقبولا بتجميع العدد الهـائل مـن الوحـدات فـي مجموعـات كـبرى تمثـل طبقـات اجتماعيـة. غير أن الأسـس التـي

يعتمدها لاتبدو مرضية تماما، ويقر هو نفسه ذلك عندما يقول: «إن المشكلة هنا لاتتمثل في الاعتراف بتنوع العلاقات والصراعات التي تنتجها السوق الرأسمالية في حد ذاتها، بل في تحقيق **الانتقال النظري من مستوى هذه العلاقات والصراعات الى تحديد الطبقات باعتبارها أشكالا بنائية**»(15)

هكذا بعد تعامله مع إرث كل من ماركس وفيبر لإبراز الروابط التي تشد فكره نحوهما، يصرح غيدنز أن مهمته هي توضيح الطريقة أو الطرق التي يتم بواسطتها تحويل العلاقات الاقتصادية الى بنى اجتماعية غير اقتصادية. تبدو هذه العملية مفيدة ومشروعة، لكن لنرى كيف يقوم بها ؟ يقدم غيدنز منذ البداية توضيحات مهمة حول ما يعنيه بمفهوم الطبقة :
أولا وقبل كل شيء، لاتمثل الطبقة كيانا محددا أو جماعة ولذلك فإنه «من الخطأ الحديث عن عضوية طبقة ما»، ثانيا، ينبغي التمييز بين «الطبقة و الشريحة» فهذه الأخيرة تشير الى وجود خط متدرج يقوم على سلم للقياس، بينما لاتخضع الأولى لذلك. ثالثا، لابد من التمييز بين الطبقة و«النخبة» مع أنه من الممكن استعمال مفهوم النخبة في نظرية الطبقة شريطة أن لايعتبر المفهومان مترادفين.(16)

أعتقد أن هذه التوضيحات هامة ولاغنى عنها خاصة فيما أصبح يعرف بعلم الاجتماع الأكاديمي. ومع ذلك أود تسجيل بعض الملاحظات حول النقطة الاولى. إن الموقف الذي يرفض الاعتراف بالطبقة بما هي جماعة أوكيانا لها وجود حسي لايمكن الدفاع عنه بسهولة حتى من طرف غيدنز نفسه الذي يهدف الى الانتقال من «التحديد النظري للعلاقات والصراعات» الى الطبقات كأشكال بنائية. لاشك أنه محق في الاعتراض على تصور الطبقة باعتبارها كيانا ثابتا ومتصلبا أو ظاهرة معطاة دفعة واحدة، ولكنه لا يمكنه الاعتراض على تصورها ككيان حسي حركي متغير باستمرار تبعا لأشكال الملكية وطبيعة علاقات الانتاج السائدة وبناء القوة. في هذا الصدد، يمكننا التساؤل عن إمكانية تحقيق المشروع الذي عبر عنه غيدنز بشأن الفصل بين الطبقة كبنية اقتصادية والطبقة كبنية غير اقتصادية، بل عن مدى إمكانية تصوره أصلا. أليس

ذلك ممكنا فقط لأن غيدنز (اقتفاء لأثر فيبر) يقوم بهـذا الفصـل نتيجـة لتصـوره الواقـع بمثابة بناء مجزء يمكن التعامل مع أجزائه على انفصال والانتقال من واحد الـى آخـر متى شاء. إن مفهوم الطبقة في معناه الماركسي لايمثل كيانـا إقتصاديـا صرفـا إطلاقـا، بل يعبر عن علاقة اجتماعية تتشكل في ظروف اجتماعية وتاريخية محددة تلعب فيهـا علاقات الانتاج الدور الحاسم، لكن ليس الوحيد. ذلك أن علاقـات الانتـاج ذاتهـا ليسـت من طبيعة إقتصادية بحتة، بل اجتماعية في جوهرها.

يميز غيدنز خلال محاولته إقامة نموذج للبناء الطبقي بين شـكلين رئيسـيين مـن سيرورة «البنيان الطبقي» class structuration الشكل الوسيط والمباشر. يشير الأول الـى «العوامل التـي تتدخـل بيـن وجـود بعض قدرات السـوق المحـددة وتكويـن الطبقـات كمجموعات اجتماعية ذات هوية محـددة»(17). أمـا الثـاني فيشـير الـى عوامـل محـددة تساهم في صياغة التكوين الطبقي. بمعنى آخـر، هنـاك عوامـل عامـة وأخـرى خاصـة تتداخل في سيرورة البنيان الطبقي . ويشير غيدنز الى الدور الحاسم الذي تلعبه حظوظ الحراك الاجتماعي في تشكيل البنيان الوسيط حيث يقول بشـأن ذلـك: «علـى العمـوم، كلما تعاظمت درجة الغلق بالنسبة لحظوظ الحـراك سـواء فيمـا بيـن الاجيـال أو ضمـن الحياة المهنية للفرد، كلما سهل ذلك عمليـة تكويـن طبقـات محـددة»(18). لكـن الحـراك ليس العامل الوحيد المهم، إذ يشير غيدنز الى ثلاثة عوامل أخرى ذات أهمية في تشكل «قدرات السوق» المختلفة التي يمكن للأفراد الاعتماد عليها وهي: أولا، ملكيـة وسـائل الانتاج، ثانيا، حيازة مؤهلات تعليمية وتقنية، وثالثا : حيازة قوة العمل اليدوي . ويرى غيدنز أنه مادامت هذه العوامل ترتبط بنماذج مغلقة من الحـراك الاجتمـاعي فـإن ذلـك يساعد علـى بـروز نسق ثلاثـي الطبقـات فـي ظـل الرأسـمالية: طبقـة «عليـا» وطبقـة «وسطى» وأخرى «سفلى». هكذا إذن نعود من حيـث انطلقنـا إذ يتبنـى غيدنـز نفس الأطروحة التي ثار ضدها وانتقدها في البداية والمتمثلة في ترتيب مجموعات اجتماعية محددة تبعا لبعض الخاصيات.

أما بخصوص الشكل الثاني، أي البنيان المباشر فيشير غيدنز الى ثلاثة مصادر هي: أولا، تقسيم العمل داخل المنشأة، ثانيا ، علاقات السلطة، وثالثا تأثير «جماعات التوزيع» الذي هو لفظ آخر لما يسميه فيبر «جماعات المكانة» رغم إدعاء غيدنز أنها تمثل شيئا مختلفا. لابد من الإشارة هنا الى أن تقسيم العمل الى عمل يدوي تقني وآخر فكري وإداري يلتقي مع شكل البنيان الوسيط المشار إليه آنفا. ويتقوى هذا الارتباط من خلال نسق علاقات السلطة حيث يكون العمال اليدويون والتقنيون خاضعون، بينما يساهم أولئك المنتمون الى الفئة الثانية (العمل الفكري والإداري) في صياغة وممارسة أنماط السلطة السائدة في مكان العمل. كما يلتقي عامل السلطة أيضا مع شكل البنيان الوسيط ليبلور التباين بين طبقة عليا مالكة وطبقة وسطى وذلك من خلال الممارسة الفعلية للرقابة التي تكون عادة بيد الطبقة المالكة. أما العامل الثالث المتعلق «بجماعات التوزيع» فيشير الى أنماط الاستهلاك التي تعتبر هامة مادامت تلتقي مع عوامل أخرى لتأكيد التمايزات القائمة بين قدرات السوق المختلفة التي يستند إليها البناء الطبقي. ويعطي غيدنز بهذا الصدد مثالا عن تأثير سياسة الإسكان التي تؤدي الى ظهور أحياء سكنية منفصلة وموزعة حسب البناء الطبقي للمجتمع.

كما يمكن بالإستناد الى هذه العوامل المباشرة إحداث تمايزات داخلية أخرى ضمن الفئات العامة المسماة طبقات تبعا لعاملي السلطة والمهارة وبذلك يكون لدينا ضمن فئة العمال اليدويين عددا من المجموعات الصغرى المتميزة بحيازتها لدرجات متفاوتة من المهارة المهنية التي تؤدي دورا مهما في حراكها الى مواقع أعلى لتلتحق بالطبقة الوسطى أو استقرارها في مواقعها السفلى.

يفضل غيدنز عند معالجة هذه الفئات باعتبارها كيانات اجتماعية ذات وجود فعلي النظر الى الأنماط السلوكية والاتجاهات المشتركة التي تميز كل منها، ويشير عند قيامه بذلك الى ظاهرتين هما: الشعور الطبقي «والوعي الطبقي» ويعني الأول تبني «الاتجاهات والمعتقدات المتماثلة» والمطابقة «لنمط حياة» معين. لكن هذا لايبلغ مستوى **الاعتراف** بالإنتماء الى طبقة معينة، وبالتالي الاعتراف بوجود طبقات أخرى .

أما الثاني فإنه يتميز بظهور ونمو مثل هذه التصورات الخاصة بالبناء الطبقي. بهذا لمعنى فإن الشعور الطبقي يمكن أن يأخذ شكل نفي وجود الطبقات ، وأحسن مثال على ذلك «الفردانية» المسيطرة لدى الطبقة الوسطى. لكنه من المستبعد أن يقوى مثل هذا الشعور على الوقوف أمام الامتحان الذي تمثله ظروف المجتمع الرأسمالي المتقدم. ـ بإمكاننا ملاحظة التلاشي التدريجي لفكرة الفردانية التي أشار إليها غيدنز أمام النمو نسبي للوعي الطبقي كما يجسده توسع الحركة النقابية في أوساط الجماعات المنتمية تقليديا إلى الطبقة الوسطى (موظفو سلك التعليم والصحة والبنوك وشركات التأمين و الأعمال الحرة...).

لعل غيدنز محق في محاولته إقامة تمييز بين مستويات الوعي الطبقي، لكن ليس بالضرورة بالشكل الذي قدمه آنفا. لذلك تبدو الفكرة التي يقترح فيها ثلاثة مستويات من الوعي مقبولة أكثر. فالمستوى الأول يتضمن تصورا عن الهوية وكذلك عن التمايز. أما المستوى الثاني فيقوم على تصور **«وحدة الطبقة وكذا الاعتراف بتعارض مصالحها مع مصالح طبقة أو طبقات أخرى»**(19).بينما يخص المستوى الثالث الوعي الثوري الذي يتضمن إعتقادا بإمكانية إعادة بناء المجتمع على أسس وقواعد جديدة. ويلاحظ غيدنز أن ماركس لم يقم بمثل هذا التمييز إطلاقا. بالفعل، لانجد لدى ماركس معالجة نظرية عميقة لقضية الوعي الطبقي ولاتمييزا واضحا ودقيقا لمستوياته المختلفة. لكن هذا لا يعني أنه كان يجهل التمايز الموجود بين مستويات الوعي لدى مختلف الطبقات الاجتماعية في ظل ظروف موضوعية محددة. وقد أشار الى ذلك في تحليلاته التاريخية مثل تلك المتعلقة بالحرب الأهلية في فرنسا.

يحاول غيدنز عند تحليل عملية البنيان Structuration تجنب الدخول في الجدل القائم الذي يعارض المادي بالمثالي فيقول : «إن البنيان الطبقي يعبر عن نفسه بالضرورة من خلال الفعل الموجه نحو المعاني»(20) وبينما يقفز غيدنز على مثل هذه التصريحات دون تحليل معمق مما يعني انه لايعتبرها تمثل إشكالا. فإنه يقر بضرورة البحث عن الظروف التي ينمو في ظلها الوعي الثوري وتحديدها بدقة. ويعتقد غيدنز

على غرار فيبر أن درجة الشفافية التي تسمح برؤية البنيان الطبقي على حقيقته هي المسؤولة عن تطور المستوى الثاني من الوعي الذي يطلق عليه إسم « وعي الصراع ».

أما الظروف المحيطة ببروز هذا الوعي فيحددها في تأثيرات التغير التكنولوجي وشروط الانتاج في المنشآت والمصانع الكبرى مثلما أشار الى ذلك ماركس قبله. ويضيف غيدنز عوامل أخرى يرى أن ماركس، على عكس فيبر، قد تجاهلها. لعل أهمها علاقات السلطة التي تجعل العامل يرى المدير، بدلا من المالك أو صاحب البنك، كعدو له. إن هذه نقطة مهمة دون شك، لكن أعتقد أن المنظمات العمالية مثل النقابات والأحزاب السياسية قد تفطنت الى ذلك، وهي لاتحمل أية أوهام عن طبيعة أعدائها الحقيقيين، رغم أنها لاتستثني المسيرين.

خلافا لفيبر، يعتقد غيدنز في إمكانية بروز الفعل الطبقي من خلال كيانات طبقية منظمة مثل النقابات والأحزاب السياسية. بل أكثر من ذلك يعتقد في وجود علاقة جدلية بين الشروط التي تنتج «وعي الصراع» ونمو المنظمات الطبقية. من جهة أخرى يشير غيدنز الى تأثر « الوعي الثوري» بقوة بما أسماه «نسبية التجربة». إنه وعي ثوري لأنه يتضمن إدراك النظام القائم باعتباره «لاشرعيا» ويقر بوجد نمط من الفعل الذي يجعل إعادة التنظيم الشامل لذلك النظام على قواعد جديدة أمرا ممكنا. ويؤكد غيدنز نقطة حساسة هي أن هذا المستوى من الوعي لايكون في متناول الجماعات التي تتميز ظروف حياتها وعملها بالاستقرار لمدة طويلة من الزمن. لأن تلك الجماعات ليس بمقدرتها أن تفصل نفسها عن تجربتها الآنية، المحددة في الزمان والمكان، وتفكر في نظام بديل يختلف اختلافا جذريا عما هو موجود.

يقترح غيدنز عند معالجته لقضية حملة الوعي الثوري بديلين للرؤية الماركسية الأصولية. إما أن يظهر هذا الوعي لدى جماعات تحتل مواقع هامشية وغير مندمجة في المجتمع الرأسمالي مثل المزارعين. يلتقي هذا البديل طبعا بشكل ما مع أطروحة ماركوزه الذي رأى في الطلبة والشباب عموما فاعلا اجتماعيا ثوريا. أما البديل الثاني

الذي يقترحه غيدنز فيمثله الطرف النقيض، أي الجماعات المندمجة تماما في قطاعات الانتاج الراسمالي المتميزة بتقدم تكنولوجي وتنظيمي هائل، وتلتقي هذه الأطروحة مع أفكار بعض علماء الاجتماع في فرنسا.(21)

3 – باركين : فكرة الغلق الاجتماعي:(22)

يميز فرانك باركين بين التحليل الطبقي لدى كل من فيبر وماركس على أساس أن الأول يعتبر أن الوحدات المكونة للطبقة هم الفاعلون الاجتماعيون الذين يمثلون كيانات واعية. أما بالنسبة للثاني فإن الفاعلين الاجتماعيين (الأفراد والجماعات) لاينظر إليهم، حسب رأيه، سوى كتجسيدات لقوى النظام وبالتالي ليس بإستطاعتهم التأثير عليه. ينتقد باركين بشدة الطريقة التي يستعمل فيها مفهوم «أسلوب الانتاج»، سواء في معناه الواسع الذي يشير الى كلية تتضمن جميع البنى وبذلك يفقد، على حد قوله، أية قوة تفسيرية. أو في معناه الضيق الذي يشير الى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج بإعتبارها متميزة عن باقي المؤسسات في المجتمع . ويعتقد باركين أنه مفيد في هذا المعنى كأداة تفسير، لكنه يبقى محدودا جدا في قدرته. إذ يرى أن تنوع المؤسسات والبنى والعلاقات الاجتماعية التي تبرز في مستوى التوزيع أعظم بكثير مما يسمح به هذا المفهوم ولذلك لايمكن استيعابها وتفسيرها من خلال هذا المصدر الاول والوحيد. كما يشير في هذا الصدد الى أشكال المراتبية الاجتماعية التي تتخطى الحدود الطبقية وتخترقها مثل التقسيمات القائمة على العرق والدين والتي لايمكن حصرها في مصدر واحد هو علاقات الانتاج أو تفسيرها من خلال هذا العامل وحده.

كما يوجه باركين انتقادات شديدة الى علم الاجتماع الحسي (الامبريقي) على محاولته رسم خط فاصل بين الجماعات المختلفة على قاعدة التمييز بين العمل اليدوي والعمل غير اليدوي. إذ يؤكد أن هذا التمييز لايصلح ولايمكن الدفاع عنه خارج بوابات الشركات الصناعية (بل يمكننا القول حتى داخلها). بطبيعة الحال، يقترح باركين معيارا بديلا كأساس للتمايز الاجتماعي، مثلما فعل فيبر قبله، هو حظوظ الحياة والفرص التي تتفاوت وتختلف تبعا لمستويات المهارة والتأهيل، باختصار قدرة السوق.

لكن كما يقر بنفسه فإن الجماعات التي تتشكل على قاعدة هذه العوامل لاترتبط بينها في كثير من الأحيان علاقات الاستغلال والسيطرة أو الخضوع. لذلك فإنها لاتمثل نموذجا صراعيا أصيلا لتصور البناء الاجتماعي، وفوق كل ذلك فإن هذا التصور يقصي علاقات الملكية باعتبارها عاملا حاسما في هذه القضية.

يقوم باركين في عمله الأساسي الذي نتخذه إطارا مرجعيا هنا بإستعراض واف ومناقشة مفصلة لقضية غياب الاهتمام، في كل من علم الاجتماع الماركسي والبرجوازي، بالتمايز العرقي الذي يمكن مصادفته حتى ضمن البنية الطبقية للطبقة الواحدة. لذلك يرى أنه ينبغي على من يتبنى تحليلا طبقيا جادا أن يأخذ بعين الاعتبار هذه القضية ويعالجها. إن ما يدعو إليه باركين هو الربط بين التحليلات الطبقية المعتمدة على تقسيم العمل، وعلاقات الملكية، ونظام الانتاج بصفة عامة من جهة، والفعل السياسي الذي يتميز بظهور خاصيات أو عوامل مثل الجنس أو العرق أو الدين كميزة جمعية تلعب دور الرباط بين أعضاء الجماعة. ويؤسس هذا الرأي على موقف يدعو الى ضرورة المعالجة النظرية المحايدة للصراعات الطبقية الداخلية المستندة الى عوامل غير تلك التي نجد جذورها في مجال الانتاج.

إنه من الانصاف أن نقر بأهمية المحاولة التي قام بها باركين في سبيل إعادة بناء نظرية تقدم نموذجا لتحليل طبقي يتجنب المزالق التي ميزت موقف كل من الأدبيات الماركسية وعلم الاجتماع الوضعي. وترتكز هذه المحاولة المستلهمة لأعمال فيبر على مفهوم رئيسي يشير الى ظاهرة هامة هي «الغلق الاجتماعي Social Closure». يقول باركين أن فيبر إستخدم هذا المفهوم باعتباره وسيلة إقصائية حيث يكون «الوصول الى الثروات والفرص مقصورا على مجموعة محدودة من المرشحين»(23). وتستند هذه الاستراتيجية القائمة على الاقصاء الى بعض «الخاصيات المادية أو الاجتماعية» التي تعتبر عوامل جوهرية في تكوين مجموعة اجتماعية. إن ما يقوم به باركين هو توسيع فكرة «الغلق» لتشمل أشكالا أخرى من الفعل الجماعي الموجه نحو الزيادة القصوى في الجزاءات والفرص. بهذا المعنى يكون الفعل الصادر عن أولئك

الذين يتعرضون للاقصاء بمثابة شكل آخر من الفعل يندرج ضمن سيرورة «الغلق الاجتماعي» إذ بينما يكون أحد الأشكال فعلا جماعيا قائما على الاقصاء، أي منع الآخرين من الوصول الى ثروات وفرص معينة، يكون الآخر فعلا جماعيا قائما على الاغتصاب، أي محاولة احتلال المجال الاجتماعي الموجود تحت سيطرة جماعات اقصائية(24).

هكذا يظهر الى الوجود نظام للمراتبية الاجتماعية كلما اتخذت الجماعة المقصاة اجراءات اقصائية جديدة بهدف تحديد الاستفادة من الفرص والفوائد المتبقاة من عملية الاقصاء الأولى. وحسب باركين لاتعتبر المراتبية القائمة على قاعدة عرقية أو معايير أخرى حالة غير معتادة حتى في المجتمعات التي يكون فيها التقسيم الطبقي على غاية الأهمية. ولتوضيح موقفه حول هذه القضية نقتطف هذه الفقرة المطولة:

«...إن التمييز المعتاد بين البرجوازية والبروليتاريا سواء في شكله التقليدي أو الحديث يمكن تصوره بمثابة تعبير عن صراع بين طبقات محددة ليس على أساس مكانتها في سيرورة الانتاج، لكن بالاعتماد على الانماط السائدة لديها فيما يخص الغلق والاقصاء والاغتصاب على التوالي.»(25)

تستند محاولة باركين بهذا الصدد الى إعادة النظر في تحديد العديد من المفاهيم مثل الملكية والاستغلال. إذ نجد لديه موقفا مماثلا لموقف غيدنز عندما يعطي لمفهوم الملكية معنى قانونيا محدودا، أي أنه يختزلها في الحقوق القانونية المرتبطة بها ولا ينظر إليها من حيث هي سيرورة اجتماعية تشكل قاعدة للاقصاء ومن ثم للاستغلال. فالاستغلال بالمعنى الذي يحدده باركين ظاهرة موجودة ليس بسبب سيادة شكل معين من علاقات الملكية والانتاج، ولكن بسبب أن الاجراءات الاقصائية مهما كانت قاعدتها تؤدي الى ظهور علاقات سيطرة وإخضاع ، والاخضاع يعني بالتحديد الاستغلال.

لايعاني موقف باركين بشأن هذه المسألة من أي غموض. إذ يقول : «يحدد الاستغلال هنا الارتباط بين طبقات أو مجموعات أخرى توجد في علاقة سيطرة وإخضاع مهما كانت القاعدة الاجتماعية.»(26)

يرى باركين أن الموقع الطبقي للبرجوازية يتحدد بعاملين هما، أولا: مؤسسات الملكية، وثانيا: الشهادات والمؤهلات المهنية، وتعمل البرجوازية، من خلال هذين العاملين كوسيلتي إقصاء على إعادة إنتاج ذاتها كطبقة والحفاظ على موقعها في البنية الاجتماعية. وينظر باركين الى هذين العاملين كمجموعة من الإجراءات القانونية وكعمليات اجتماعية تجد جذورها في شكل محدد من أشكال الملكية وعلاقات الانتاج المطابقة لها. ورغم ما يبدو من عودة الى الحديث عن علاقات الانتاج فإن باركين يصوغ ذلك بشكل يسمح له بتحديد مجموعتين تستفيدان من هذه الاجراءات وتشكلان بذلك لب أو نواة «الطبقة المسيطرة في ظل الرأسمالية الحديثة».(27)

يميز باركين خلال معالجته قضية الملكية، وهو محق في ذلك ، بين الحيازة Possession والملكية Property باعتبارها رأس المال. لكن تمثل الملكية بالنسبة له، كما أشرت سابقا، حقوقا ممنوحة قانونيا، تصوغها وتحميها مؤسسات إجتماعية معينة مثل الدولة. يقول باركين بهذا الصدد:

> ***« عندما يتم تصور الملكية بإعتبارها شكلا من الغلق الاجتماعي الاقصائي (...) فإن السؤال المناسب ليس ، هل هناك اقتطاع لفائض القيمة أم لا، وإنما هل تمنح الدولة حقوقا لمجموعة محدودة من المرشحين وتمنع باقي المجتمع من الاستفادة من «وسائل الحياة والعمل»؟ وإذا تم توفير ضمانات قانونية لمثل هذه القوة الاقصائية فإن ذلك يعني سيادة علاقة استغلالية.»***(28)

كما تعتبر الشهادات والمؤهلات المهنية مجرد شكل آخر للغلق الاجتماعي لاقصائي الهادف الى التحكم في عرض العمل ضمن مستوى مهارة أو مهنة معينة.

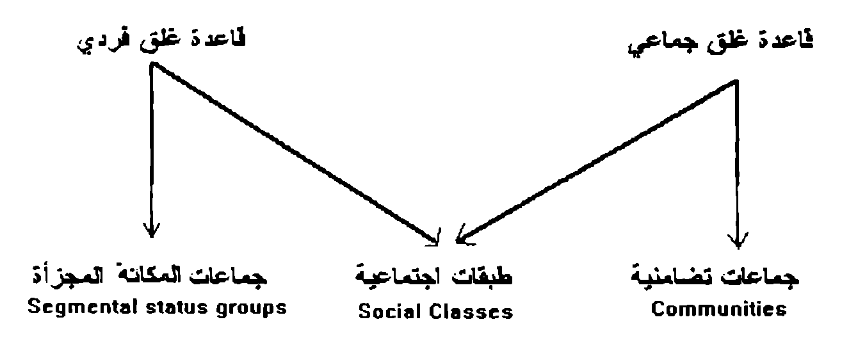
وبذلك تحصر الامتيازات في نسبة محددة من القوة العاملة التي تنال حق احتكار هذا «الرأسمال الثقافي» بل ونقله بعد ذلك الى ذريتها. لكن ينبغي التأكيد أن الملاك وأصحاب المهن لايشكلون طبقة مسيطرة بسبب استخدامهم إجراءات غلق إقصائي فحسب، بل لأن لديهما كذلك وجهات نظر عقيدية وسياسية متماثلة على العموم.

يبدو بوضوح من موقف باركين أنه ميال لتوسيع مقولة الملكية لتشمل عملية المراقبة على وسائل الانتاج، بل وأبعد من ذلك لتتضمن عنصرا ثقافيا. لكن مع كل هذا التوسيع في مضمون مقولة الملكية فإنها تبقى مجرد شكل من أشكال الاقصاء. إذ هنالك أشكال أخرى هامة تتدخل في تكوين الطبقة بالمعنى الذي يستخدم فيه باركين هذا المفهوم. من هذه الأشكال عضوية الحزب، التمييز العرقي، التفرقة الجنسية والتقسيم الديني والطائفي.

عند معالجة الغلق الاجتماعي يبدي باركين اهتماما خاصا بظاهرة حظوظ الحراك الاجتماعي ويستعملها في محاولة لحل مشكلة إعادة إنتاج العلاقات الطبقية. حيث أن هذه الأخيرة لاتتحقق من خلال التواصل الوراثي فحسب، رغم أهمية الدور الذي يلعبه، بل تتحقق أيضا من خلال إجراءات انتقائية للافراد والجماعات الذين يحملون القيم والرؤى التي تشكل عالم الطبقة أو الطبقات الحاكمة. ورغم الدور الذي يمكن أن تلعبه فكرة الفردانية في ظل العقيدة الليبرالية المعتمدة على الانجازات الفردية في مواجهة المكانة الاجتماعية، فإنها مع ذلك تدخل في تعارض قوي مع هدف البرجوازية كطبقة تسعى الى الحفاظ على موقعها. لذلك فإن العقيدة البرجوازية كما يعترف باركين نفسه، بإمكانها إنتاج أشكال من الغلق الاجتماعي تشبه كثيرا تلك القائمة على الروابط السلالية، بل وتقوم بذلك فعلا. هذا ما يدفعنا الى الاعتقاد ان أية محاولة ترمي الى التركيز على دور الحراك الاجتماعي لاتعدو أن تكون عملية تمويه وتضليل عقيدية ترمي الى إخفاء حقائق المجتمع الرأسمالي، وكما يقول باركين نفسه: «إن

التذرع بإستعمال معايير فردانية لصياغة نموذج من الغلق الاجتماعي الذي يؤسس التمييز ضمنيا على قاعدة معيار جماعي يخص الطبقة أو الانتماء العرقي » ليس ظاهرة غريبة في المجتمع الرأسمالي.(29)

بالنظر الى طبيعة العوامل التي يقوم عليها الغلق فردية أم جماعية، فإن المجتمعات سوف تتباين من حيث بنيتها الطبقية ، كما سيكون هناك ميل لدى الطبقات والشرائح الخاضعة لتكتسب طابعا سياسيا متميزا . ويوضح باركين من خلال الشكل الموالي العلاقة بين طبيعة عوامل الغلق ونماذج التقسيم أو التمايز المترتبة عنها.(30)



تبدو الطبقات، كما هو موضح في الرسم، النموذج الوحيد من أشكال المراتبية الاجتماعية التي تنتج عن التوليف بين صنفين من عوامل الاقصاء.

أما عندما يعالج باركين قضية فشل البروليتاريا في إحداث التغيرات الجوهرية التي ارتبطت بإسمها في سيرورة التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية، نجده يشير الى ثلاثة عوامل متداخلة هي: **أولا**، اعتبار قوة العمل سلعة والاستمرار في التعامل معها على هذا الأساس. **ثانيا**، عدم تحديد مكانة العامل بالدرجة الأولى من خلال عضويته وانتمائه لكيان جمعي. **ثالثا**، هناك ميل في الماضي، وكذلك في الحاضر، نحو اعتماد مؤشرات غير مثيرة للانتباه في تحديد المكانات السفلى في المراتبية الاجتماعية (مثل نمط الحياة، اللغة...الخ) وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى تغير نبرة الخطاب السياسي لدى الطبقات الخاضعة وكذلك مطالبها (بخاصة الطبقة العاملة)

التي لم تعد تتميز بالتجذر كما كانت في السابق. هنالك أيضاً ميل نحو استبدال الدعو والسلوك الهادف الى إقامة نظام بديل بمطالب وسلوك يهتم أكثر بتحقيق العدالة في التوزيع.(31)

عندما يعالج باركين الغلق الاجتماعي باعتباره اغتصابا، فإنه يصفه بكونه «استعمالا للقوة في اتجاه صاعد، ويكون مصدر تلك القوة هو تجنيد الأعضاء والمناصرين الملتفين حول مطالب معينة مثلما هو الحال في الاضرابات والمظاهرات...الخ. وتعتبر هذه المطالب الاغتصابية، من وجهة نظر الطبقة السائدة غير شرعية لأنها تتجاوز المبدأ المقبول المتعلق بعدالة التوزيع». لكن كما يقول باركين، لايعني ذلك عدم وجود مبدأ بديل يقف خلف تلك المطالب مهما كانت درجة تبلوره ووضوحه. لعل السؤال الذي ينبغي طرحه هنا يتعلق بتحديد طبيعة القاعدة التي تستند إليها المطالب الاغتصابية. فإذا كانت في حالة قوة العمل لاتطرح إشكالا كبيرا لأنها تتمثل في مبدأ التغيير الجذري كبديل عن «عدالة التوزيع»، فإنها غير واضحة تماما في حالة المطالب التي تتقدم بها مجموعة عرقية خاضعة أو أية جماعة محددة على أسس مماثلة مثل الدين أو اللغة أو الجنس. فيما يتعلق بقوة العمل، يرى باركين أنها تستمد وزنها وتأثيرها من الشكل المتقدم للرأسمالية وطابعها المتميز باستثمار مكثف لرأس المال، وكذلك من الترابط الموجود بين النشاطات الصناعية. هذه المميزات تجعل رأس المال مهددا بالممارسات والنضالات التي تقوم بها قوة العمل نظرا لحجم الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها ، بخاصة في ضوء المنافسة المحتدمة على الصعيد الدولي. غير أن هذه الميزة تمثل في نفس الوقت، خطرا محتملا على تجانس الطبقة العاملة مادامت تمنح حظوظا أوفر لتلك الفئات المتواجدة في الفروع الحساسة من الصناعة لتحقيق أهدافها ومطالبها. أما الفئات الأخرى المشتغلة في فروع أقل أهمية فتجد نفسها في وضعية سيئة نسبيا مادامت لاتستطيع فرض مطالبها وبذلك فإنها تتخلف في السباق نحو اقتسام الغنائم التي يوفرها النظام. وهكذا تكون الطبقة العاملة المجزأة حقيقة من حقائق المجتمع الرأسمالي الحديث.

في هذا الصدد، يميز باركين بين نوعين من مصادر القوة: يتمثل الأول في المهارات إضافة الى عامل الندرة المميز للسوق، أما الثاني فتجسده القدرة الكامنة، لدى أطراف معينة في «زعزعة استقرار النظام القائم». وتتحدد قدرة التفاوض لدى جماعة ما من خلال ترتيبها على سلم يشير الى قدرتها على تعبئة هذين الموردين معا. أما مصادر القوة لدى رأس المال فيمكن القول أنها تكمن في قدرة النظام على بعث وتشجيع النمو الاقتصادي. إذ مادامت الطبقة العاملة تشعر بتحسن في أوضاعها فإن رأس المال سيكون في مأمن من الاحتجاج السياسي الذي يسائل شرعيته ومشروعيته في الحكم.(32)

يشير باركين الى أنواع أخرى من المطالب الاغتصابية التي تبرز في أطر غير التي تتعلق بالطبقة مثل المطالب التي يغذيها التمايز القائم على الجنس والعرق والدين وغيرها. تلتقي هذه المطالب الاغتصابية رغم ما قد يكون بينها من اختلافات سياسية أو غير سياسية في ميزة واحدة هي الاتجاه الذي توظف فيه القوة التي يتم تجنيدها على أساس هذه المطالب. لذلك فإن كل من الطبقة العاملة والمنظمات النسوية والجماعات العرقية والدينية تعبر جميعها بطرق مختلفة عن علاقة أساسية تتمثل في الغلق الاجتماعي بطريقة أو بأخرى. لكن الجماعات الخاضعة المختلفة عن الطبقة تتميز عنها بصفة محددة هي عدم احتلالها لموقع استراتيجي في تقسيم العمل مما يجعلها عاجزة عن تدعيم مطالبها، بينما تمتلك الطبقة مثل هذه القدرة، ويمثل الموقع غير الحساس الذي تحتله تلك الجماعات (مثل النساء والأقليات العرقية والدينية) وكذلك انتشارها غير المنظم في سوق العمل عوامل معيقة تمنعها من بلورة تنظيمات قوية لها القدرة على التعبئة والنضال الجماعي المنظم.

كما نجد لدى هذه الجماعا ت ميزة أخرى مصدرها الخصوصية التي تميزها باللجوء عادة للدعوة الى المثل الأخلاقية التي تتضمنها العقيدة السائدة محاولة بذلك كشف التناقضات الموجودة بين القيم المعلنة والممارسة الفعلية للجماعات المسيطرة.

لكن كما يشير باركين، ليس بمقدور هذه الدعوات، بحد ذاتها، أن تحل أية مشكلة قبل وصول تلك الجماعات الخاضعة الى «تحقيق وضعية الغلق الاجتماعي الخاص بها من خلال صياغة هوية سياسية مشتركة وبلورة مستوى معين من الوعي الجمعي»(33)

مع ذلك لابد من الاشارة الى أن مكمن الضعف في هذا الرأي، رغم أهميتا يعبر عنه باركين نفسه عندما يشير الى التباين الموجود بين فئات الطبقة العاملة ذاته بشأن قدراتها على استعمال مواقعها في تقسيم العمل لتدعيم مطالبها وتعزيز وضعها غير أن ذلك لايمنعها من مواجهة رأس المال في الأوقات الحاسمة بصفوف منظما ودرجة عالية نسبيا من التضامن.

إن ما يحاول باركين القيام به هو استعمال مقولات ومفاهيم من شأنها، كم يقول الاتساع لتشمل بعض القضايا التي لاتتسع لها المقولات الماركسية مثل رأس المال والعمل، لذلك فإن مقولتي «الاقصاء، والاغتصاب» ليستا مختلفتين تماما عن المقولات الماركسية لكنها أكثر مرونة منها. وبالرغم من إشارة باركين الى أشكال متنوعة من الغلق خاصة الغلق الاقصائي داخل الطبقة العاملة نفسها، وبالتالي الى وجود أشكال من عدم المساواة والتمايز الناتج عن هذه الممارسات، فإنه يحاول جاهد التأكيد على أن أشكال الغلق الاقصائي ليست كلها على مستوى واحد من الأهمية في تشكيل الطبقة. لعل ذلك يعود الى وعيه الكامل بأن النموذج الذي يقترحه يمكن أ يؤدي، إن لم يكن قد فعل ذلك ، الى وضعية يصبح الحديث فيها عن الطبقة أمرا غير وارد إطلاقا.

في النهاية، لابد من إشارة سريعة الى قضية مهمة تتعلق بالطريقة التي ينتهج باركين للتمييز بين الطبقات المسيطرة والخاضعة، فالأولى على حد تعبيره «يمكن القول أنها تتألف من المجموعات الاجتماعية التي حصلت على حصتها من الموار **أولا وقبل كل شيء**، عن طريق وسائل الغلق» . أما الثانية فإنها «تتكون من المجموعات الاجتماعية التي تعتمد، **أولا وقبل كل شيء**، استراتيجية الاغتصاب».(34)

ويكون الغلق وسيلة مكملة في بعض الحالات فقط. في ضوء هذا التحليل يمكننا القول أن العمال البيض في جنوب افريقيا يشكلون جزءا لايتجزأ من الطبقة المسيطرة المستغلة، وليسوا عمالا منحازين نتيجة لظروف خاصة، الى صف البرجوازية المحلية مثلما فعلت الطبقات العاملة الاروبية عندما يتعلق الأمر بظاهرة التوسع الاستعماري واستغلال المستعمرات خلال عقود من الزمن. لو قبلنا وجهة نظر باركين لأصبح السؤال المطروح علينا هو: هل يمكن الحديث عن وجود طبقة عاملة في مثل هذه الحالات ؟ ذلك أن حالات مثل هذه لم تعرف بروز عامل الاغتصاب كوسيلة أساسية من قبل الطبقة العاملة التي لا يمكن مع ذلك نفي وجودها موضوعيا. إذ يقول باركين: «ليس وضع الجماعة في نظام تقسيم العمل أو في سيرورة الانتاج هو المحدد لموقعها الطبقي، بل أن ذلك يتحدد من خلال طبيعة الاسلوب الرئيسي للغلق الاجتماعي».(35) يبدو أن باركين يختصر الطريق وصولا الى النتيجة التالية: يمكن ان تستند الطبقات الى أي شيء مادامت هناك علاقات سيادة وإخضاع وتشكل **عملية الغلق** بحد ذاتها ومهما كانت القاعدة التي تقوم عليها أساسا لظهور نظام تقسيم طبقي ومن ثم علاقات الاستغلال.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا العرض السريع والعام لأحد الاتجاهات الاساسية في علم الاجتماع إبراز كيف أن مقولة الطبقة والأسس التي تقوم عليها التمايزات الطبقية في المجتمع تختلف اختلافا كاملا عما هو سائد في التحليلات المعتمدة على المادية التاريخية التي يرتبط بها الى حد كبير مفهوم الطبقة والفعل الطبقي. لعل أهم ما نستخلصه من هذه القراءة النقدية هو التأكيد على أهمية ومركزية عوامل ببوية تنتمي ليس الى حقل الانتاج والعلاقات المرتبطة به، بل الى مجال التوزيع والاستهلاك حيث تلعب السوق الدور الرئيسي في تحديد علاقات القوة والسيطرة أو الإخضاع.

الملاحظة الأخرى المهمة تتعلق بالمحاولات العديدة، إبتداء من فيبر وانتهاء بأتباعه على اختلاف مساهماتهم، الهادفة الى إقامة توليف بين التحليلات الماركسية التي تندرج ضمن حقل معرفي ومنهجي متميز يمنح الأولوية لعناصر بنيوية تجد جذورها في علاقات الملكية وعلاقات الانتاج التي تلعب دورا حاسما في بلورة طبيعة النظام الاجتماعي والبنية الطبقية للمجتمع، والتحليلات السوسيولوجية المندرجة ضمن حقل معرفي ومنهجي مغاير مما يجعلها (التحليلات) ترتكز على عوامل أخرى في تحديد طبيعة البنية الطبقية والآثار المترتبة عن ذلك فيما يخص مسائل الوعي والفعل الطبقي.

لكن ما يلاحظ بشأن هذه المحاولات التي تتأرجح بين التوفيق بين هذين الإطاريين حينا وإقصاء أحدهما (المادية التاريخية) حينا آخر هو فشلها في تقديم توليف،يشكل نسقا فكريا يتمتع بحد أدنى من التماسك،بين مقولات وتصورات مستمدة من أطر معرفية متباينة. لذلك نلمس بإستمرار وجود توتر بين العناصر المركبة لهذا النسق الانتقائي. وتبقى هناك عدة أسئلة معلقة لم تطرح وأخرى طرحت ولم تجد إجابات مقنعة. ونخص بالذكر تلك المتعلقة بالعوامل الأساسية المحددة للبنية الطبقية، ثم تلك المرتبطة بقضية بروز وتبلور الوعي وكذلك شروط ونماذج الفعل وعلاقة كل ذلك بالإنقسامات المميزة لبنية المجتمع.

ومع ذلك ، فإنه لايمكن الانتقاص من قيمة هذه المحاولات المندرجة ضمن أحد أبرز الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع اليوم ومساهمتها في تسليط الضوء على بعض القضايا التي لم تنل حظها من الاهتمام ، بل أنها كثيرا ما دفعت الى الوراء وتم تجاهلها على اعتبار أنها قضايا ثانوية وفرعية أو من جملة الآثار المترتبة عن مسائل جوهرية أولى منها بالتحليل والدراسة.

الهـــوامـــش

1) - من أهم اعمال ماكس فيبر :

Economy and society, (eds) Guentner Roth and Claus Wittich ,

Berkeley : University of California Press, 1978. (2 vols).

- **General Economic History**, New York, Collier Books, 1961.

2) - لمزيد من المعلومات عن موقف فيبر بخصوص البنية الطبقية والأسس التي تقوم عليها التمايزات الاجتماعية ، أنظر :

Weber, M, **The Theory of Social and Economic Organization**, New York, The Free Press,1964.

3) - فيبر، نفس المرجع، ص ص. 426-428.

4)- انظر خاصة عمل غيدنز :

A. Giddens, **The class structure of the advanced societies** .London, Hutchinson,1973.

5) - Weber,M. **The Theory of Social and Economic Organization**, op.cit, p 428.

6) - Gerth and Mills (eds). **From Max Weber: Essays in Sociology** , London, Routledge and Kegan Paul, 1961, p 185.

7) - نفس المرجع، ص 187.

8) - نفس المرجع، ص 188.

9) - نفس المرجع، ص 193

10) - نفس المرجع، ص 193.

11) - Giddens,A .op.cit, Ch.1. pp. 26-40.

12) - غيدنز، مرجع سابق، ص 101.

13) - نفس المرجع، ص102؛

14) - نفس المرجع، ص 103.

15) - نفس المرجع، ص 104 (التأكيد أصلي). الجدير بالملاحظة هنا هو التأكيد على السوق وليس على علاقات الملكية أو علاقات الانتاج بإعتبارها الاساس الذي تبنى عليه التمايزات الاجتماعية.

16) - نفس المرجع، ص 106.

17) - نفس المرجع، ص 107

18) - نفس المرجع، ص 109

19) - نفس المرجع، ص 112 التأكيد اصلي.

20) نفس المرجع : ص ص. 113 - 117 .

21) - انظر مثالا عن ذلك الأطروحات التي ظهرت منذ منتصف الستينات عن الطبقة العاملة الجديدة:

Mallet,S. **La nouvelle classe ouvrière**. Paris .Seuil, .2è, ed. 1969

22) - لقد اعتمدنا في عرض موقف باركين على عمل رئيسي له تحت عنوان:

PARKIN, F. **Marxism and Class Theory : A bourgeois critique**, London. Tavistock, 1979.

23) - باركين : مرجع سابق ، ص 44.

24) - نفس المرجع، ص 45

25) - نفس المرجع، ص 46

26) - نفس المرجع، ص 46

27) - نفس المرجع، ص 48

28) - نفس المرجع، ص 53

29) - نفس المرجع، ص 65.

30) - نفس المرجع، ص 68

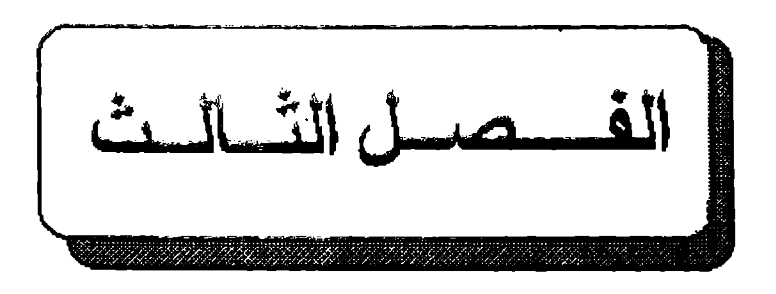
31) - المرجع السابق، ص 70

32) - نفس المرجع، ص 71 وما بعدها

33) - نفس المرجع، ص 86.

34) - نفس المرجع، ص 94.

35) - نفس المرجع، ص 96 .



أزمة أم غياب علم الاجتماع*

وضعية علم الاجتماع :

نحاول في هذه المداخلة تشخيص وضعية علم الاجتماع وإبراز الأسباب المختلفة والمتعددة التي تقف وراءها. لقد فكرنا مليا في إيجاد وصف أكثر ملاءمة لوضعيه عم الاجتماع اليوم في الجزائر. هل يمكن اعتباره في حالة أزمة أم انتكاسة أم في حالة تقهقر ؟ لكن يبدو أن كل هذه الأوصاف لاتفي بالمطلوب لماذا ياترى ؟.

إن القول بأن هذا العلم يواجه أو يعيش ازمة أمر يوحي مباشرة بأنه قد عرف أياما وأوقاتا أفضل وأحسن، عرف فيها الازدهار والفعالية والتقدم النسبي. غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فعلم الاجتماع لم يعرف مثل هذه الاوقات إطلاقا ماعدا لمدة محدودة وعلى مستوى الخطاب الأيديولوجي الرسمي فقط كما سنوضح ذلك بعد قليل. منذ البداية، يمكننا اعتبار المرحلة التي عاشها علم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة في جامعتنا لمدة تقارب 20 سنة (نأخذ هنا تاريخ الاعلان عن إصلاح التعليم العالي سنة 1971 كنقطة البداية) كمرحلة مخاض عسير، لكن من المؤسف حقا أن ذلك المخاض أعطى جنينا ميتا، ذلك هو ببساطة حال علم الاجتماع في بلادنا خلال هذه الفترة القصيرة من عمره. لقد كان هذا الأخير موضوعا لمواقف وتصورات مختلفة ومتعارضة ميزت نظرة النخبة الحاكمة و يمكننا ربط اختلاف المواقف باختلاف

(*) - قدمت هذه المداخلة أثناء ملتقى حول :"واقع وآفاق علم الاجتماع في الجزائر" بمعهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة 23-25 اكتوبر 1989.
- نشر المقال في مجلة المستقبل العربي، عدد 137 ،7، 1990، ص.ص 37-48.

المشاريع الاجتماعية والسياسية التي تبنتها النخب الحاكمة في فترتين مختلفتين ميزتا تطور النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر.

امتدت الفترة الاولى من سنة 1971 الى 1979 وتميزت بهيمنة خطاب أيديولوجي شعبوي عكس على المستوى الفكري الاهتمام القائم بالتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة في قلب المشروع الاجتماعي الهادفة الى إقامة "مجتمع العدالة الاجتماعية وتحقيق التحرر من التبعية بكل أشكالها". في هذه الفترة التي امتزجت فيها التحولات في القاعدة المادية بالتغيرات الاجتماعية، كان المستقبل يحمل آمالا عريضة تعد باسترجاع المجتمع لسيادته، والانسان لانسانيته، في هذه الفترة وقع تصور علم الاجتماع كعلم تحرري يعمل من أجل كسر قيود التبعية والهيمنة ومن أجل تحقيق النمو والازدهار والتقدم للمجتمعات المتخلصة حديثا من نير الاستعمار. بل أكثر من ذلك علم في خدمة قضايا ومصالح واهتمامات الطبقات الكادحة والجماهير العريضة في بلدان العالم الثالث. هكذا تم تصور علم الاجتماع ودوره من طرف السلطة السياسية، وهو نفس التصور الذي حكم عقلية أولئك الذين كانوا وراء إصلاح التعليم العالي وأشرفوا على تطبيقه في الجامعة.(1)

فالتصور الذي نجده في الخطاب الرسمي لهذه الفترة يركز على علم الاجتماع باعتباره ممارسة علمية ملتزمة بقضايا التنمية والتغير وبمصالح الجماهير، لذلك فهو يرفض إدراج البحث الاجتماعي ضمن نفس مسار البحوث الانثولوجية، إذ استلزم عليه أن يفتح المجال لإشراك المجتمع كطرف فعال في تحديد طبيعة الابحاث وأهدافها. ومن واجب المهتمين به تغيير ترسانة المفاهيم والمقولات والمناهج التي يستعملونها من أجل أن يستوعبوا ويعكسوا بصدق في تحليلاتهم الواقع الاجتماعي بكل ديناميته وخصوصيته، فعلم الاجتماع لاينظر إليه باعتباره مجرد وصف لأوضاع موضوعية، ولا يكتفي بتحرير العقول والأفكار من هيمنة المقولات والمفاهيم التي تتضمنها نظريات غربية المنشأ. إن علم الاجتماع الذي يطمح إليه النظام يجب أن يشكل العون النظري الذي لاغنى عنه للسير الحسن للثورة الاجتماعية، وباتخاذه لهذا الموقف سوف

يشارك في تكوين وتطوير مناهج ملائمة وتقديم حلول صالحة لضمان التحرر الكامل لانسان العالم الثالث.(2)

وعلى هذا الأساس يمكن أيضا تحديد الخصائص المميزة لعالم الاجتماع الذي لايكتفي بتوضيح ما يجرى حوله في المجتمع، كما يجب أن لايكتفي بتقديم أفكار نقدية حول الأوضاع التي يلاحظها، ولا أن يعتبر نفسه خارج ما يجري أو غير معني بما يحدث محاولا الحفاظ على مسافة تفصله عن الاحداث التي يزخر بها المجتمع. إن عالم الاجتماع حسب هذا التصور لايمكنه التخلي أو التنصل من الجزء الذي يعود إليه من المسؤولية النضالية. إنه لابد أن يكون رجل عمل وفكر ثم عليه أن يحتل الصدارة في ثورة شعبية ضد التخلف والتبعية.(3)

في هذا الاطار تم تعريب علم الاجتماع نهائيا سنة 1977 على أساس أنه معرفة تساهم في إسترجاع هوية المجتمع وثقافته العربية الاسلامية، وارتكزت الجزائر في هذه العملية على التعاون الثقافي مع الأقطار العربية وخاصة مصر، لكن لم يعتمد في هذا التعاون على أساتذة مؤهلين لتدريس هذا الاختصاص، ويعود هذا لظروف موضوعية مثل: التنافس بين الدول العربية على الكفاءات التي استقطبتها دول الخليج نظرا لعدة عوامل منها مستويات الأجور الممنوحة والظروف المادية الملائمة.

توسعت دائرة علم الاجتماع في السنوات الاولى من الاصلاح إذ أصبح يدرّس في الجامعات الرئيسية الأربع، وأقبل عليه العديد من الطلاب وبخاصة الذين تأثروا بفكرة التزام المثقف وطمحوا الى تغيير الأوضاع، خاصة وأن تلك الفترة تميزت بحملات تطوع يقوم بها الطلاب في الأرياف من أجل شرح قوانين الثورة الزراعية وقد أوهمت السلطة الطالب بأنه بهذه المشاركة المحدودة والمقيدة التي تخدم مصالحها يقوم بمهمته كمثقف ثوري في تغيير الاوضاع.(4)

إذا كان هذا هو الموقف الرسمي خلال الفترة الاولى من عمر علم الاجتماع فما يميزه إذن في الفترة الثانية ؟

في هذه الفترة الممتدة من سنة 1979 الى يومنا هذا اتسم الموقف الرسمي بثلاث خصائص هي : **أولا** الانتقاص من القيمة الانسانية للعلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا. **ثانيا** : تجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن ان يلعبه علم الاجتماع في التأثير على التحولات الجارية في المجتمع. **ثالثا** : في نفس الوقت هناك محاولة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية عموما في بسط الهيمنة والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها النخبة الحاكمة سواء في المؤسسات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

لقد بدا الموقف السلبي تجاه علم الاجتماع واضحا من خلال الخريطة الجامعية التي وقع اعتمادها سنة 1984 حينما تم التخطيط لاختزال معاهد العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع خصوصا، بينما وقع مضاعفة عدد المعاهد المتخصصة في العلوم التطبيقية والتكنولوجية، وكانت المناسبة الثانية عند إصلاح برنامج علم الاجتماع 1983 - 1984 حيث برز بوضوح الموقف الرسمي المطالب بتحويل علم الاجتماع الى فرع تقني يلبي متطلبات القطاعات المستخدمة.

إذ عكس هذا الموقف بصدق التصور السائد لدى النخبة السياسية وأغلبية المشتغلين بهذه المعرفة بشأن طبيعة التخلف باعتباره قضية اقتصادية وتقنية تتعلق بمستوى التطور التكنولوجي وليس قضية إنسانية تتعلق بمدى فعالية النظم الاجتماعية وملاءمة المؤسسات والعلاقات السائدة في إبراز وتفتح مواهب الانسان. ورغم أن قضية تسيير وإدارة المنشآت الاقتصادية وغير الاقتصادية مطروحة بحدة فإن الاهتمام بها لم يتجاوز حدود الخطاب الطقوسي الذي يتكرر في مناسبات محددة ثم يتلاشى نهائيا. في هذه الفترة الثانية وباستثناء مشروعي الخريطة الجامعية وإصلاح البرامج لم يلق علم الاجتماع اهتماما يذكر، سواء تعلق الأمر بتدريسه أو بالبحث العلمي، أم بمدى المساهمة المنتظرة منه في فهم وحل المشكلات الاجتماعية المطروحة . هكذا أصبح علم الاجتماع اليوم الفرع المعرفي الأكثر تدهورا، وفقد الرصيد الضئيل من القيمة التي أضفاها عليه الخطاب السياسي ومساهمته البسيطة في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتحولات التي عرفتها الفترة الاولى من وجوده.(5)

والسؤال الملح في نظرنا هو ماهي العوامل التي حالت دون بروز علم الاجتماع وتبوئه المكانة اللائقة به باعتباره يأتي في مقدمة العلوم التي تحاول فهم واستيعاب التغيرات الاجتماعية والتأثير على مجراها ؟

في نظرنا هناك أربعة عوامل رئيسية مسؤولة عن الوضعية التي آل اليها علم الاجتماع.

1- سيطرة السياسي على العلمي :

لقد رأينا من خلال العرض السريع لوضعية علم الاجتماع كيف أنه كان منذ البداية هدفا لسيطرة السلطة السياسية التي سعت تحت شعار تأسيس علم اجتماعي ملتزم بقضايا المجتمع عموما الى بسط نفوذها على هذا الفرع من المعرفة. في الواقع لم يكن ذلك سوى جزءا من مخطط عام يرمي الى السيطرة على الجامعة باعتبارها مؤسسة لانتاج المعرفة ونشرها، ذلك أن المعرفة قوة وبخاصة المعرفة الاجتماعية. فإذا كانت العلوم الطبيعية وسيلة الانسان لتحقيق سيطرته على الطبيعة، فإن العلوم الاجتماعية تمثل أداة فعالة في تحقيق السيطرة على الانسان والمجتمع ومن ثمة فلا غرابة أن تسعى القوى الاجتماعية التي بيدها السلطة السياسية الى فرض نفوذها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات إنتاج ونشر المعرفة، لأن تلك السيطرة تحقق إدماج هذه المؤسسات في مشروع النظام القائم وجعلها أدوات لاغنى عنها في كسب الشرعية من جهة وتزويد النظام بكفاءات ضرورية لتحقيق أهدافه في مختلف المستويات، اقتصادية وسياسية وعقيدية.

في هذا الاطار بالذات تندرج الاهمية الحاسمة التي تكتسبها قضية استقلالية الممارسة العلمية عن السياسة فهذه الاستقلالية تشكل حجر الزاوية في بعث الحركة العلمية وفي اعطاء مصداقية للمارسة العلمية ولنتائجها، لأن الطابع العلمي للمعرفة الاجتماعية لايتأتى من مجرد تطبيق أو اتباع الخطوات والاجراءات المتعارف عليها قدر ما يتحقق نتيجة لميزة النقد التي يتصف بها علم الاجتماع. بمعنى أن تخضع المعرفة للسؤال وللتحليل البعيدين عن كل دغمائية مهما كانت الظواهر والمؤسسات

والممارسات التي قد تبدو في مرحلة أو أخرى حقائق ثابتة لاتقبل التغيير. ينطبق هذا المبدأ على الممارسة العلمية ذاتها باعتبارها ممارسة اجتماعية تخضع لشروط تاريخية وفكرية محددة. إن غياب الاستقلالية يعني الخضوع لأطر وقوالب جاهزة تعمل على تقييد حرية الفكر في المناقشة والتحليل مما يجعله يساهم في تبرير الواقع القائم وبذلك تفقد الممارسة العلمية صفتها النقدية لتصبح نشاطا عقيديا تبريريا بدلا من أن تكون نشاطا مبدعا.

عند هذا الحد نجد أنفسنا مضطرين الى التوقف عند قضية أساسية وهي مسألة الالتزام، فماذا تعني هذه المقولة بالضبط ؟ في نظرنا يعني الالتزام أن الباحث الاجتماعي لايتخذ موضوعا لدراسته وبحثه سوى الظواهر التي تمثل إشكاليات حقيقية ومسائل جوهرية بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه. والاشكاليات الحقيقية لاتعني بأي حال تلك التي تعتبرها السلطة السياسية كذلك أو تلك التي يفرزها الواقع الاجتماعي وتصوغها المعرفة العامية في قوالب محددة. لذلك من أجل أن يحافظ الباحث على استقلاليته ويؤكد إلتزامه في نفس الوقت لابد أن يحرص على أشكلة أو بناء موضوعه بحيث تصبح الظواهر المفرزة على سطح الواقع كما يجسدها الحس العام أو الخطاب الرسمي لاتشكل سوى إحدى النقاط الممكنة للانطلاق في البحث الذي يخضعها للتحليل والتأويل والنقد، أي أنها لاتشكل سوى مادة خام للدراسة ونقطة البداية وليست نهاية المطاف كما هو جار في الوقت الراهن. إن هذه المهمة التي يقوم بها الباحث الاجتماعي هي ما يميزه عن المناضل السياسي الذي يتعامل مع الواقع كما يطرح نفسه أو كما هو معطى للادراك الحسي المباشر.

لحد الآن قبل علم الاجتماع وجهة نظر السياسي واكتفى بلعب دور الصدى الذي يرجع الصوت ربما بتصخيمه أو تخفيفه قليلا ولكن دوما بالمحافظة على مضمونه، وهو الشيء الأساسي. وهذا ما يجسد في الواقع أقصى حدود الامتثالية التي لاعلاقة لها بالالتزام إطلاقا. فالاهتمام المركز حول قضايا التنمية والتحولات الاجتماعية من طرف علم الاجتماع لم يتجاوز إلا في القليل النادر الصياغة التي يقدمها السياسي لاشكالات التنمية أو ما يعتبره كذلك. هذه الصياغات التي تميزت ضمن أشياء

أخرى بتجاهل أسئلة جوهرية مثل التنمية لصالح من ؟ ومن وجهة نظر من ؟ من يقوم بها ومن يتحمل أعباءها ؟ هذه الأسئلة الى جانب أخرى تثير جوانب حساسة تتعلق بالمضمون الاجتماعي والسياسي لقضايا التنمية والقوى الاجتماعية المتواجدة على الساحة ومصالحها وعلاقاتها ودورها ونصيبها من التنمية الخ .. فالخطاب السياسي التبريري والدغمائي الذي لايفتأ يردد شعارات فارغة من مضمون اجتماعي وسياسي فعلي لايمكن أن يحل محل التحليل العلمي الدقيق والصارم للبنية الاجتماعية وميزان القوة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية وتحديد طبيعة الصراعات الخفية أو المعلنة، والتحالفات المرحلية أو البعيدة المدى.

لذلك يجب التمييز بدقة بين الإلتزام وهي صفة ضرورية وموضوعية للمعرفة الاجتماعية وبالتالي لمنتجيها، وبين الامتثالية لهيمنة السلطة السياسية على الفكر والمعرفة الاجتماعية واستخدامها من أجل كسب الشرعية وتبرير سيطرة القوى الاجتماعية التي بيدها الحكم. لقد أدى الخلط بين الإلتزام والإمتثالية إلى فقدان علم الاجتماع في الجزائر لكل مصداقية، وحتى يحصل عليها لابد من إقناع المجتمع من جديد من خلال تبني مواقف نقدية صارمة تجاه الممارسة العلمية أولا،ثم تجاه السلطة السياسية وأجهزتها ثانيا، وعند دراسة المجتمع ومؤسساته ثالثا.

2 – عدوانية المجتمع وانغلاقه :

العامل الثاني الذي يمثل حاجزا أمام ظهور علم الاجتماع وتطوره في الجزائر هو الموقف العدائي الذي يتخذه المجتمع والرفض الذي تقابل به كل محاولة جادة لسبر أغواره وفهم آليات سيره. سوف نحاول أن نعطي أمثلة توضح هذا الموقف ونتطرق بعد ذلك الى إمكانية تعليله وتفسيره سواء اتخذ هذا الموقف شكل العداء المعلن أو الرفض أو الاحتقار أو الانغلاق. هناك مجالات عديدة في مجتمعنا لاتزال مغلقة أمام البحث الاجتماعي والمعرفة العلمية. هذه المجالات تعتبر مقدسة وينظر الى البحث فيها بمثابة تدنيس لها لأنه يكشف فيها مظاهر الخداع والتمويه. إن الأمثلة على ذلك عديدة منها : قضايا الاختلال في سير النظام الاجتماعي، السلطة وآليات السيطرة التي تمارسها طبقات أو شرائح اجتماعية معينة، مؤسسات الحكم وأجهزتها المختلفة،

العلاقات والسلوك الجنسي،قضايا العقيدة والممارسات الدينية، موقع الدين في المجتمع ودوره، الحركات التي تستعمله وتشكيلتها البشرية وطبيعة خطابها ، الجماعات الهامشية أو المهمشة...الخ. في كل هذه المجالات نجد أن رد فعل القوى الاجتماعية التي لها علاقة بهذه المواضيع تجاه الدراسة العلمية يتسم بالرفض أحيانا والعداء الصريح أحيانا أخرى. إن ذلك يعبر عن إنغلاق المجتمع ورفضه لأن يشكل موضوعا للدراسة والتحليل العلمي المتفحص، وهي ظاهرة تعبر عن استمرار هيمنة علاقات وذهنيات منبثقة عن مرحلة تتميز بسيطرة الفكر اللاعلمي. بمعنى أن النماذج المعرفية السائدة تعتمد مقاربات غير علمية وترفض أية محاولة لتطبيق إجراءات ومعايير التفكير العلمي. فالمجتمع في هذه الحالة يفضل «العزام» أو «الطالب» أو «القزانة» عن المحلل النفسي أو الخبير الاجتماعي. كما يستعيض السياسي بالهندسة الاجتماعية كبديل عن كل خبرة أو معرفة إجتماعية علمية. وفي أحسن الأحوال يتم الاعتماد على معرفة يقدمها «مختصون» مرتبطون بخدمة النظام وأجهزته وبذلك فهم لايتجاوزون في معظم الأحيان في مقارباتهم وتصوراتهم الحدود التي ترسمها مصالح النظام للحفاظ على شرعيته. إن الموقف العدائي تجاه علم الاجتماع يبرز طبيعة العلاقة القائمة بين استمرار أشكال معينة من السيطرة واحتكار السلطة من طرف قوى اجتماعية، وسلطة المعرفة الاجتماعية النقدية التي تهدد تلك القوى المسيطرة بكشف آليات سيطرتها وإزالة الغموض الذي تمارسه من خلال تحكمها في إنتاج خطاب حول المعرفة أو خطاب علمي زائف.

كما يمكن تفسير عدوانية المجتمع وانغلاقه أمام المعرفة الاجتماعية النقدية بجهل طبيعة علم الاجتماع ودوره من قبل القطاع العريض من الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر على اتخاذ القرار في مجالات ومواقع كثيرة من الحياة الاجتماعية (المسيرون والاطارات في القطاع الاقتصادي، مسؤولو الادارات المحلية والمركزية...الخ). أما أولئك الذين يعرفون أهميته ودوره فإنهم صنفان: قسم يريد استعماله لتأكيد سلطته وتعزيز مواقعه وبذلك يتم استغلاله كتقنية للتحكم والسيطرة، وقسم يرفض التعامل معه إطلاقا بدعوى أنه يدعو الى الشغب والفوضى ويهدد النظام والاستقرار أينما حل.

إن المعارضة والرفض اللذين يلقاهما علم الاجتماع يشكلان صفتين مميزتين لمواقف جماعات مختلفة وذات مصالح متعارضة في المجتمع. فالعمال ومنظماتهم مثلهم مثل أرباب العمل ومنظماتهم يخشونه لأنه يكشف ضعف الأوائل وتجاوزات الآخيرين. أما البيروقراطية والنخب السياسية والعسكرية فتتحاشاه وتحاصره حتى لايكشف طبيعة مشاريعها التسلطية والاستبدادية واحتكارها السلطة من خلال المناورة في استخدام خطاب أيديولوجي مقنع بالعقلانية والعلمية. ونفس الشيء يقال بالنسبة للجماعات الهامشية والمهمشة (متعاطو المخدرات، المساجين، الجنسانيون، اللصوص...الخ) لأنها ترفض أن يكون سلوكها وثقافتها موضع تقويم من قبل المعايير والقيم السائدة التي تعتبرها سلطوية وتعسفية. كما أنها ترفض الإفصاح عن خبايا «العالم التحتي» الذي تسكنه حتى لاتسهل غزوه والتحكم فيه. نفس الشيء يقال أيضا عن الأقليات وتنظيماتها سواء كانت عرقية، سياسية أو دينية. إنها جميعها ترفض أن تكون موضوعا لمعرفة إجتماعية نقدية تفقدها هويتها المستقلة وحريتها. كل ذلك يؤكد المبدأ البسيط: إن المعرفة قوة تتيح السيطرة والحكم لمن يمتلكها.

إن إحدى المهام الرئيسية والملحة لعلم الاجتماع هي التغلب على كل هذه التخوفات وكسر طوق الحصار الذي يضربه المجتمع حول نفسه. لكن ذلك لن يتأتى إلا إذا برهن علم الاجتماع وممارسوه على استقلاليتهم تجاه السلطة السياسية والتزامهم بقيم الموضوعية العلمية التي تدعو الباحث الى التخلي عن الأحكام المسبقة والأطر الجاهزة عند دراسته المجتمع، الشيء الذي لايعني إطلاقا أن لايستند الباحث الى موقف قيمي محدد في بحثه ودراسته. إن القدرة على اتخاذ موقف نقدي تجاه قيم البحث والباحث نفسه هو ما يسمح بتجاوز هيمنة قيم الثقافة السائدة وتناولها بنظرة متفحصة ونقدية. بهذا الثمن فقط يمكن أن يصبح المجتمع قابلا ومستعدا لأن يشكل موضوعا للمعرفة الاجتماعية العلمية، بمعنى تقبل التحليل الدقيق والنقد الصارم والكشف عن الآليات التي تحكم سيره وعلاقات الجماعات المشكلة له، بدلا من التقوقع على نفسه ورؤيتها فقط من خلال منظار أيديولوجي يبرز له ما يريد ويحجب ما سواه.

3- ضعف منظومة التكوين :

إن ضعف وهشاشة التكوين قضية عامة وليست مقصورة على علم الاجتماع ورغم الأهمية الخاصة التي تكتسيها فإنها لم تكن محل اهتمام يوازي الخطورة التي أصبحت تشكلها. لكن لامجال هنا للحديث عن كل هذا إذ أننا بصدد النظر الى هذ الظاهرة في حدود ما يتعلق بعلم الاجتماع، علما بأن نقاطا عديدة مما سوف نثير تحتمل التعميم ولو بشيء من الحذر والحيطة. سنتعرض أولا لبعض مظاهر ضعف منظومة التكوين ثم نحاول بعد ذلك استعراض مجموعة من الأسباب التي نعتبرها ذات أهمية خاصة :

1 - ضحالة التكوين ممثلة في الذخيرة التي يتحصل عليها الطلبة من معارف ومعلومات تتعلق بالجوانب المختلفة لتخصصهم سواء تعلق ذلك بالجوانب النظرية أو المنهجية ويكفي لضرب مثال على مستوى تلك الضحالة والسطحية القول بأن نسبة عالية من الطلاب على أبواب التخرج في علم الاجتماع لاتزال تخلط بين التيارات والمدارس الفكرية وعاجزة في معظم الأحيان عن تحديد الخصائص العامة المميزة لكل تيار، أو مقاربة أو منهج.

2 - مستوى التحكم في المفاهيم والمصطلحات، أو استخدام لغة متخصصة تشير الى التباين الذي يميز المدارس والتيارات المختلفة في توظيف المفاهيم والمقولات الأساسية في خطابها. بهذا الصدد يجب القول أن مستوى التحكم في اللغة عموما يعاني من ضعف كبير. فكثيرون هم الطلبة الذين لايستطيعون الحديث لمدة زمنية محدودة (دقيقة واحدة مثلا) دون اللجوء الى استخدام ألفاظ عامية وارتكاب أخطاء عديدة في التركيب وقواعد اللغة، ونفس الشيء يقال عن الكتابة.

3 - من مظاهر ضعف التكوين أيضا تدني ونقلص المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وتدبير وإنجاز البحث أو الدراسة أو أي عمل شخصي. فرغم أن جزءً كبيرا من برنامج التكوين يركز على تنمية وتطوير هذه الجوانب إلا أن

معظم الطلبة يتخرجون وهم لايحسنون صياغة مجموعة من الأسئلة لبناء استمارة أو إعداد مخطط عام لمشروع ملاحظة أو استجواب. ويصل الأمر أحيانا أخرى درجة أكثر خطورة عندما نعلم أن كثيرا من الطلبة لايجيدون لحد تخرجهم إعداد قائمة للمراجع مثبتة بطريقة سليمة وقليل منهم من يعرف أن هناك أكثر من طريقة لتنظيم قائمة المراجع وأساليب إثباتها سواء في متن البحث أو على الهامش. قد يعتبر البعض أن هذه قضايا بسيطة وشكلية، لكن ليست كذلك فهي تعبر عن فقدان المبادىء الأساسية التي تشكل أرضية صلبة لكل عمل علمي ومنهجي.

إن ضعف مستوى التكوين الذي تجسده هذه الأمثلة له تأثير مباشر على درجة التحصيل ونوعيته حيث أن العديد من الطلبة لم يكتسب، خلال سنوات، مهارات القراءة والمطالعة والاقتباس، وتلخيص الافكار واستيعابها ثم توظيفها دون تشويه. وهكذا نلاحظ أن الطلبة يعانون صعوبات كبيرة في إعداد بطاقة مطالعة، أو عرض لكتاب أو نص دون اللجوء الى النسخ مباشرة من الوثائق التي يجرى عليها العمل. وتتزايد تلك الصعوبات أكثر عندما يتعلق الأمر بتحضير مشروع للبحث أو الدراسة وهي مهمة فردية يبرز فيها الطالب مدى تحصيل واستيعاب المعارف ومستوى التحكم في قدرات ومهارات متنوعة. ذلك ما لاحظناه بخصوص إعداد مشاريع مذكرات الليسانس أو أطروحات الماجستير. ففي هذا الاطار تتجلى مظاهر الضعف المختلفة والعجز الذي يعاني منه الطلبة نتيجة لضعف منظومة التكوين، فالطالب يجد صعوبة تصل حد الاحباط عندما يتعلق الأمر باختيار وتصور موضوع البحث وصياغة الاشكالية ورسم الخطوط العريضة لسير البحث وكذلك تحليل ومناقشة النتائج.

إذا تركنا الحديث عن مظاهر ضعف التكوين عند هذا الحد وحاولنا تحديد العوامل التي أدت الى تدهور الوضعية وتفاقمها فإننا سنجد أنفسنا أمام جملة من العوامل أهمها :

1 - التزايد المطرد في أعداد الطلبة المسجلين بالجامعة حيث أصبح عددهم يزيد عن 200,000 طالب اليوم بعدما كان عددهم لايتجاوز 60,000 طالب سنة 1976 وأقل

بكثير من ذلك سنة 1964 بحيث كان عددهم 5700 طالب. هذا التزايد السريع كان له تأثير مباشر على نوعية التكوين بالنظر الى الامكانات المتوفرة الموضوعة تحت تصرف الجامعة عموما والعلوم الاجتماعية خصوصا. ورغم أن نسبة طلبة العلوم الاجتماعية (6) الى العدد الكلي للطلبة في تناقص مستمر من 28,3 % سنة 1970 الى 17,3 % سنة 1975، فإن عددهم في ازدياد كذلك مع فتح الجامعات الجهوية العديدة.

2 – في وجه التزايد السريع لعدد الطلبة هناك ضعف كبير في الموارد مما أدى إلى اشتداد الضغط على القليل المتوفر منها. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على فقر المكتبات الجامعية وافتقادها ليس فقط إلى أحدث ما نشر في علم الاجتماع من دراسات وانعدام المجلات العلمية المتخصصة بل حتى الى أمهات الكتب والمراجع الكلاسيكية باللغات الأم وبخاصة ترجماتها إلى العربية. في هذا الاطار أيضا يندرج الغياب الكامل للوسائل السمعية – البصرية التي تعتمد عليها كثيرا البحوث الميدانية في علم الاجتماع، كما تنعدم فرص التدريب العلمي والميداني للطلبة.

3 – من العوامل المهمة أيضا يجب الاشارة الى ضعف المنظومة التربوية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي. وبخصوص علم الاجتماع يبدو الانقطاع بين مرحلة التعليم الجامعي وما قبله واضحا وجليا حيث لايتلقى الطلبة أي إعداد مسبق خارج مادة الفلسفة التي يتسم برنامجها بالعمومية والسطحية وكذلك ضيق المجال الزمني المخصص لتدريسها الذي يتم على مستوى السنة النهائية من التعليم الثانوي فقط. هذا إضافة الى طابع التعليم في المراحل ما قبل الجامعية الذي يتميز بسيطرة أسلوب التلقين والحفظ وغياب أساليب تعمل على تنمية وصقل المواهب والقدرات الخاصة بتطوير التفكير الحر والنقدي والعمل الذاتي. وفي الجامعة هناك ظروف عديدة تشجع على الاستمرار في نفس النهج من بينها صعوبة استئصال عادات وطرائق عمل مكتسبة خلال فترة طويلة، وكذلك نقص الاهتمام الجدي من طرف المدرسين من أجل استبدالها، بل هناك في كثير من الأحيان من يشجعها ويستكين إليها.

4 – فقدان الجامعة والتعليم عموما للمصداقية والحظوة التي كانت لهما في المجتمع سابقا. ونقصد بذلك وجود أزمة قيمية فعلية عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع على الأخص. فبينما كان التعليم منذ سنوات قليلة يعتبر إحدى القنوات الرئيسية التي تعتمدها مختلف القوى الاجتماعية وبخاصة الطبقات الشعبية من أجل تحقيق مطامحها في الترقية الاجتماعية وتحسين ظروف حياتها على العموم، نجده اليوم قد فقد تلك المصداقية ولم يعد يثير نفس الاهتمام والشغف لافي نفوس الأولياء ولا الطلبة. وتعود تدهور قيمة التعليم الى عدة أسباب منها التركيز القوي على عوامل أخرى مثل المال والمحاباة والرشوة في احتلال المناصب والحصول على ترقية، وكذا هيمنة العلاقات الزبونية وروح العشائرية بدلا من المعايير الموضوعية والعقلانية القائمة على الكفاءة والفعالية في التوظيف والترقية...الخ . الى جانب كل هذا تجدر الاشارة الى سيطرة قيم الربح المادي السريع في السنوات الأخيرة، والتعليم طبعا ليس من القنوات التي تحقق ذلك.(7)

5 – حتى نكون منصفين لابد من التنبيه الى القسط الهام من المسؤولية التي تتحملها هيئة التدريس والقائمون على تسيير الجامعات والمعاهد. فالعديد من الأساتذة، وهذه حقيقة مؤسفة لابد من الاعتراف بها ومواجهتها، ليس لديهم ما يؤهلهم للتدريس سواء من حيث الكفاءة التربوية أو من حيث المعارف المتخصصة. والأدهى من ذلك هو أن قطاعا عريضا منهم لايبدي استعدادا أو اهتماما بتحسين مستواه من خلال العمل المنتظم والجاد، بينما يقع الاهتمام بتحصين المواقع من خلال جمع الشهادات. إن ما يجعل الوضع سيئا حقا هو أن بعضهم لايشعر بذلك الضعف إطلاقا وبالتالي لايفكر في تجاوزه . كثيرون هم أولئك الذين جاءوا الى الجامعة صدفة أو لأنها في نظرهم (وهم محقون حتى الآن) أسهل سبل الارتزاق، أي منصب عمل مستقر ومصدر دخل مضمون. وكثيرون هم أولئك الذين كانت لهم طموحات علمية لكنهم أصيبوا بخيبة أمل وإحباط وانساقوا في النهاية مع التيار المهيمن.

باختصار، نستطيع القول أن قسما كبيرا من هيئة التدريس ينطبق عليه بصدق المثل القائل: «**فاقد الشيء لايعطيه**». لذلك فإن ضحالة مستوى التكوين الذي يعانيه

الطلبة هي في جزء كبير منها تعكس مستوى تكوين الاساتذة أنفسهم. أما مسيرو الجامعات والمعاهد فيكفي القول أنهم يتميزون بذهنيات بيروقراطية أكثر تصلبا من تلك التي نجدها لدى مسيري الادارات العمومية. فتعاملهم مع الطلبة وحتى مع الأساتذة لايخضع لمنطق تربوي وعلمي بل يتم من موقع امتلاك السلطة والقوة لفرض الأمر الواقع ولو كان ذلك باللجوء الى أساليب قمعية مختلفة.

6 – إن محتوى برنامج التكوين يمتاز بالعمومية والمرونة، الشيء الذي يسمح في هذه المرحلة بالذات بتغليب الجوانب العقيدية (سواء محافظة أو راديكالية، دينية أو علمانية) على محتوى التكوين من حيث المعارف النظرية والتقنية وأساليب البحث ومناهج وطرق العمل العلمي. ويمكننا القول أن علم الاجتماع قد تمت أدلجته بطريقة مفرطة ليس فقط نظرا لطبيعة المعرفة الاجتماعية التي تمثل مجال رهان بين المصالح والقوى المختلفة، ولكن نظرا أيضا لغياب برامج واضحة يلتزم بها المدرسون، الشيء الذي يفتح الباب واسعا **أمام المبادرات الفردية غير المنظمة** إذ أن المقياس يعطى مضمونا مختلفا كلما تغير الأستاذ المسؤول عن تدريسه. وما يزيد في حدة هذه المشكلة هو غياب وسائل العمل الأساسية من كتب ومجلات علمية متخصصة يمكن أن تسد الفراغ الحاصل مما يجعل التكوين، فعلا، رهن إرادة المدرسين.

7 – أما طرق التدريس فما زال يغلب عليها الطابع التقليدي الذي يهيمن عليه السرد والالقاء والتلقين والتسلط ورفض المجادلة وكل الآليات المساهمة في تنمية روح النقد لدى الطالب أو انعتاقه، ويمثل درس المحاضرة خير مثال لذلك. يحدث كل ذلك رغم محاولة الإصلاح إدخال طرق عمل متنوعة تساعد على تنويع النشاط وتنمية القدرات والمواهب المختلفة لدى الطلبة، وبخاصة تشجيع أعمال البحث سواء الفردي أو الجماعي. لكن التغيير تم على مستوى الشكل فقط نتيجة المعارضة القوية التي لقيها الإصلاح من كل الجهات : إدارة وأساتذة وطلبة. فالخروج الى الميدان(8) والاعمال التوجيهية التي تعد جوانب أساسية في تكوين طلبة علم الاجتماع وقع إما التخلي عنها نهائيا مثلما هو الحال بالنسبة للأولى أو تشويهها كما وقع للثانية حيث سيطرت على هذه الحصص نوع من الممارسة الروتينية كإعادة المحاضرة أو تقديم عروض من

طرف الطلبة، وهي طرق عقيمة تتنافى مع الطابع الابداعي الذي وجدت من أجله تلك الحصص.

4- إهمال البحث وتهميشه :

ننطلق هنا من مسلمة أساسية هي أن البحث حجر الأساس في تطوير أي فرع من فروع المعرفة ولذلك فإن أهميته ودوره الحاسم ليسا بحاجة الى إثبات. ويؤدي البحث هذا الدور سواء من خلال التوصل الى معارف جديدة أو توسيع تطبيقات المعارف المحصلة ومن ثم المساهمة في دفع عملية التراكم المعرفي. كما أن تطوير البحث والاهتمام به يكتسيان أهمية خاصة بالنسبة للتكوين الذي يبقى في ظل غياب البحث قائما على تكرار معارف قديمة تتناقص درجة ملاءمتها للواقع المتجدد والمتغير. وهكذا فإن فروع المعرفة الأكثر تطورا أوالتي تفرض نفسها على المتجمع هي تلك التي تتمتع بدرجة عالية من الحيوية والتجدد من خلال نشاط البحث بشقية النظري والتطبيقي. والبحث العلمي لايمكن أن يتطور إلا بتوفر مجموعة من الشروط أهمها :

1 - سيادة الفكر العلمي والقواعد العلمية الصارمة في مواجهة الممارسات والذهنيات المتخلفة والمنغلقة التي تفضل الفكر الخرافي والشعوذة ، وردود الأفعال الارتجالية التي تسيطر عليها مصالح آنية وفئوية ضيقة.
2 - توفر باحثين علميين في مستوى متطلبات الممارسة العلمية التي تقتضي الوعي بالدور الحاسم والمسؤولية المهمة المتمثلة في محاولة فهم المجتمع وآليات عمل وسير مؤسساته. خاصة وأن المعرفة الاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بالتغيرات الحادثة في المجتمع ليس فقط كتطبيقات خارجية، بل من خلال عملية الممارسة المعرفية ذاتها.
3 - توفر الشروط الموضوعية المادية والمعنوية من أجل القيام بالبحوث ونشر وتبادل نتائجها ووضعها في متناول كل المهتمين سواء من المختصين أو من القطاعات المستخدمة في المجتمع.

لقد تم التعرض للنقطتين الأولى والثانية ولو بطريقة غير مفصلة من خلال الحديث عن قابلية المجتمع للبحث الاجتماعي وقضية التكوين. ويبدو من خلال تلك المعالجة أن البحث الاجتماعي يعاني صعوبات حقيقية ومعقدة وأن الشرطين الأولين غير متوفرين، ولاستكمال تقديم الصورة التي يوجد عليها البحث سوف نركز فيما تبقى على النقطة الخاصة بتوفر الشروط المادية والمعنوية للبحث.

إن أول ملاحظة يمكن تسجيلها تتعلق بإنعدام هياكل وسياسة مستقرة وواضحة للبحث الاجتماعي سواء على مستوى الجامعات والمعاهد أو على المستوى الوطني ككل. وإذا كانت هذه ظاهرة عامة تشمل كل الفروع والتخصصات فإنها تبدو أكثر حدة في العلوم الانسانية عموما وعلم الاجتماع بالخصوص نظرا للانحياز الواضح لدى مجمل الهيئات الرسمية المعنية بالتكوين والبحث الى جانب العلوم التطبيقية والتكنولوجية. فلو أخذنا مثلا وحدات البحث في علم الاجتماع لما وجدنا اليوم سوى عددا محدودا جدا.(9)

أما إذا نظرنا الى الدوريات والمجلات المتخصصة فإننا سنفاجأ بخلو الساحة منها تماما. إذ ليس هناك في مجال العلوم الاجتماعية عموما سوى أربع مجلات معروفة، ولكنها معرضة للاضطراب في صدورها. هذه المجلات هي المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ومجلة مشهد PANORAMA للعلوم الاجتماعية، ومجلة ليبيكا LYBICA التي يصدرها مركز الدراسات التاريخية والاثنولوجية، ومجلة دفاتر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية CREAD .

في بداية الثمانينات كانت هناك عدة محاولات من طرف معاهد علم الاجتماع في عدة جامعات لإصدار مجلات متخصصة مثل مجلة سيرتا "للعلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة"، "دفاتر العلوم الاجتماعية" و"أطروحات" في جامعة عنابة، منشورات مركز البحث والوثائق في العلوم الانسانية من جامعة وهران، و"حوليات علم الاجتماع" من جامعة الجزائر. باءت كل هذه المحاولات بالفشل بعد وقت قصير من ظهورها وأختفت أُغلبية هذه المجلات بعد فترة من الإشعاع. والسبب الرئيسي في ذلك هو

ضعف وانعدام الوسائل المادية للطبع والسحب والنشر والتوزيع، وكذلك سيطرة التسيير البيروقراطي وهيمنة الوصولية والانتهازية التي لم تدخر جهدا عبر الهياكل لضرب الكفاءات واقصائها. أما إذا نظرنا الى المؤلفات فالوضعية لاتختلف بحيث إذا استثنينا الرسائل الجامعية التي يتم إنجازها سواء في الداخل أو الخارج والتي لاتوضع في متناول المهتمين والمستعملين من أساتذة وباحثين وطلبة فإن هناك عددا محدودا جدا من الأعمال التي تستحق الذكر. ومقارنة بعدد الجامعات والمعاهد والطلبة والأساتذة في العلوم الاجتماعية عموما يمكننا القول دون مبالغة بأن حركة التأليف والترجمة مشلولة تماما.

أما الأسباب التي أدت الى تهميش البحث وإهماله فهي عديدة ومتنوعة ويمكن أن نذكر منها :

1 - انعدام سياسية واضحة في ميدان البحث العلمي عموما وعلم الاجتماع بالخصوص .

2 - ضعف الوسائل والإمكانات المخصصة للبحث وفي بعض الأحيان انعدامها، وأهمها في هذا الصدد غياب هياكل بحث مرنة ومستقلة وانعدام النشريات والمجلات المتخصصة والزمن الطويل الذي يستغرقه نشر الأبحاث والمؤلفات والنوعية السيئة للمطبوعات...الخ.

3 - هناك أيضا أسباب معنوية تتعلق خاصة بانعدام حرية البحث وحرية التعبير وممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لالشيء سوى لأنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المسكوت عنه والمكبوت سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية. أضف الى ذلك عامل الرقابة الذاتية الذي نما بشكل واسع في أوساط المختصين في علم الاجتماع مثلهم في ذلك مثل كل المثقفين . إن عدم الاهتمام بالبحث ونقص الاقبال عليه من طرف المختصين يعود بالإضافة الى العوامل التي ذكرناها الى سياسة تسيير الحياة المهنية وتقويم مساهمة الأساتذة التي تفتقد الى قواعد وقوانين واضحة حتى الآن. وتجدر الاشارة هنا الى أن عامل الانتاج العلمي لم يأخذ بعين الاعتبار كمعيار أساسي وحاسم مثلما هو

...حث في كل جامعات العالم. وحتى الآن تكتفي جامعاتنا بالاعتماد على الشهادة والأكدمية في تقويم الأساتذة وترقيتهم.

وهكذا في ظل نقص الوسائل وغياب الشروط الموضوعية، المادية والمعنوية وهيمنة طرائق عمل وأساليب عقيمة منافية للمنطق العلمي يجد البحث الاجتماعي نفسه مهمشا ومهملا ويبقى علم الاجتماع تحت سيطرة مجموعة من الامتثاليين والوصوليين والانتفاعيين الذي لايستطيعون إنتاج معرفة علمية فيقومون بانتاج خطاب حول المعرفة لايتجاوز الحدود التي ترسمها السلطة والقوى الاجتماعية المسيطرة. وبذلك تعطلت وتيرة التراكم في هذا الحقل المعرفي، الشيء الذي حرم المجتمع من النظر الى نفسه واكتشاف حقيقته وأتاح له الاستمرار في العيش في دوامة من الزيف الذي لم يعمل سوى على زيادة حدة التناقضات والصراعات الى درجة تهديد المجتمع في كيانه.

خلاصة:

في النهاية يمكننا القول أن علم الاجتماع كممارسة علمية كان ولا يزال غائبا رغم وجود أربعة معاهد متخصصة في تدريسه ومضي حوالي عشرين سنة منذ أن شرعت في ذلك . إن ما يميز علم الاجتماع اليوم في بلادنا سواء في التدريس أو البحث هو التأرجح بين التبني غير النقدي للمقاربات والأطر النظرية والمنهجية المطورة في مراحل سابقة ومجتمعات مغايرة، واستخدامها بطريقة ميكانيكية كقوالب جاهزة لفهم الواقع الاجتماعي الجزائري. في مقابل ذلك نجد سيادة المقاربات الحسية المعتمدة على الواقع كمعطى للادراك المباشر وهي مقاربات تفتقر الى تصورات ومقولات نظرية عامة تجعلها تتجاوز التجربة الحسية القائمة على المعرفة العامية أو الحس المشترك. فبينما تتعسف الأولى في استخدام مقولات ومفاهيم عامة متجاهلة خصوصية الواقع، تعادي الثانية، باسم الواقع، كل محاولة تجعل منه موضوعا للتفكير والفهم والتحليل منغمسة بذلك في حسية مفرطة معادية لكل ممارسة تنظيرية.

الهـــوامـــش

1) انظر خطاب السيد الصديق بن يحي وزير التعليم سابقا في :
Ministere de l'enseignement superieur et de la recherche scientifique :
24ème Congrés International de Sociologie, Alger 25-30 Mars 1974
OPU, Alger, Tome 1 pp 32-41.

2) - نفس المرجع ، ص 39

3) نفس المرجع ، ص 4

4) وصل عدد الطلاب في فرع علم الاجتماع في جامعة قسنطينة مثلا الى 510 طالب بالنسبة الى السنة الأولى فقط في الفرعين المعرب والمفرنس لسنة 1972. لكن بمراجعة "الثورة الاشتراكية" وانهاء الثورة الزراعية ولعوامل متعددة اخرى بدأ علم الاجتماع في العد التنازلي ليس فقط على المستوى العددي بل أيضا على مستوى الكفاءة حيث أصبح يستقطب حاليا وبالدرجة الأولى الطلاب الذين ليست لهم حظوظ في متابعة الدروس في الفروع الأخرى نظرا للمسابقات أو الرسوب المتكرر فيها والذي يؤدي الى تحويل الطالب المعني الى علم الاجتماع.

5) - من مظاهر تدهور علم الاجتماع بالإضافة الى ما ذكرناه آنفا يمكن الاشارة الى أن جل الطلاب قادمون من اختصاصات اخرى وليست لهم خلفية او اعداد سابق لدراسة علم الاجتماع مما يجعل المستوى المعرفي العام ضعيفا.

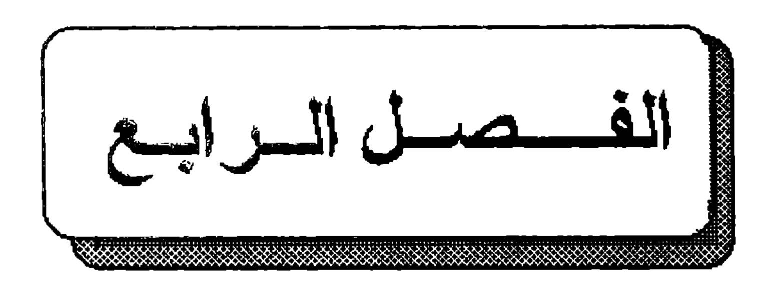
6) - يقصد بالعلوم الاجتماعية في الادبيات الرسمية الجزائرية كل الأقسام الادبية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

7) - في هذا الاطار يندرج تزايد عدد الطلبة الذين يخصصون قدرا أكبر من وقتهم وجهدهم لنشاطات تجارية طفيلية، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل.

8) تجب الاشارة الى أن الاصلاح الجامعي أقر إجراء تربصات ميدانية لطلبة علم الاجتماع ابتداء من السنة الثانية وذلك بغية تدريب الطالب على التحكم في المناهج والتقنيات لكن هذه التربصات حذفت سنة 1984 أثناء وضع البرامج الجديدة.

9) - حسب علمنا هناك وحدة في جامعة وهران، ووحدة تابعة لمركز البحوث الاقتصادية التطبيقية والتنمية. أما في عنابة وقسنطينة فليس هناك أية وحدة للبحث الاجتماعي.

تجب الاشارة هنا الى ان معهد علم الاجتماع في عنابة كان سباقا الى إنشاء وحدة للبحث والنشاط العلمي بمبادرة من الأستاذ عبد الرزاق جلالي وأنا شخصيا وذلك منذ نهاية 1981. اصدرت هذه الوحدة مجلة "**دفاتر العلوم الاجتماعية**" (عددان) ومجلة للترجمة "**أطروحات في النظرية الاجتماعية والمجتمع**" (عددان). بالاضافة الى تنظيمها لأيام دراسية حول علم الاجتماع 1973 واخرى حول البنوك والمالية 1984. لكن هذه الوحدة اندثرت نهائيا بسبب التسيير البيروقراطي وسيطرة المصالح والأطماع الفردية بحيث استخدمت من طرف بعض الوصوليين كقناة للارتقاء الى مناصب السلطة هروبا من مواجهة الواجبات التربوية.



وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة

نموذج مذكرات الليسانس (1980-1993)*

مقدمة :

يتضمن مجال التكوين في علم الاجتماع محورا خاصا بإعداد وتدريب الطلبة على البحث السوسسيولوجي. وينطلق هذا التدريب منذ المراحل الأولى في صيغة تدريس لمقاييس تهدف الى تزويد الطالب بمعلومات عن المناهج وطرق البحث وأدواته. إضافة الى ذلك هنالك مقاييس الهدف من تدريسها ، إكساب الطالب قدرات ومهارات تطبيقية في مجال البحث (صياغة موضوع البحث، التدريب على استخدام تقنيات وأدوات معينة لجمع المعلومات...الخ).

يتجلى هذا الانشغال الرامي الى الجمع بين تكوين سوسيولوجي نظري وتدريب تطبيقي لإنجاز البحوث ليس في نوعية المقاييس المدرسة فحسب، بل في تنظيم وتوزيع الزمن المخصص للتكوين بين المحاضرات وحصص الأعمال التوجيهية والتطبيقية. وتأكيدا لهذا التوجه في عملية التكوين الذي بدأ منذ إصلاح التعليم العالي في سنة 1971 نجد التركيز على توطيد العلاقة بين الجامعة والمحيط من خلال فترات تربصية إلزامية

* مداخلة مقدمة الى الملتقى المغاربي حول : المجتمعات المغاربية والممارسات السوسيولوجية. جامعة الجزائر من 13- 15 نوفمبر 1993.

- نشر في دراسات عربية، عدد : 1-2 ، نوفمبر /ديسمبر 1994.ص ص 55-68

يقضيها الطلبة في منشآت صناعية أو مزارع أو وحدات الخدمات العمومية (الصحة والتعليم...). لقد كانت هذه الفترات التربصية سنوية خلال سنوات السبعينات ثم تناقص الاهتمام بها الى أن ألغيت مع الاصلاح الثاني لبرامج التعليم في علم الاجتماع في بداية الثمانينات. ومع ذلك بقيت بعض الحصص التي تستدعي خروج الطلبة الى الميدان خاصة في السنتين الثالثة والرابعة من تكوينهم. وتتفاوت درجة الالتزام بتطبيق برامج التدريب بين الجامعات ومن سنة الى أخرى تبعا لما تسمح به ظروف الاستقبال في المحيط، كما يعتمد ذلك على مدى جدية المسؤولين والمشرفين على معاهد علم الاجتماع.

يخضع تنظيم التكوين على الشكل الذي رأيناه لاعتبارات محددة يمكن تلخيصها في مسلمة جوهرية مفادها أن علم الاجتماع باعتباره حقلا معرفيا أساسيا بين العلوم الانسانية يقوم على الجمع بين ضرورة التحكم في المفاهيم والمقولات واستيعاب المعارف النظرية، من جهة، وامتلاك قدرات ومهارات عملية تخص صياغة وإنجاز البحوث، من جهة ثانية.

تنبغي الإشارة هنا الى الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية التدريب على البحث السوسيولوجي خلال سنوات التكوين الجامعي حيث تجد تتويجا لها في مهمة بحثية يقوم بها الطلبة في السنة الرابعة تتمثل في إنجاز مذكرة التخرج، ونظرا للأهمية التي تحظى بها هذه المذكرات باعتبارها تعكس درجة الاستيعاب ومستوى التحصيل الذي حققه الطلبة فإنها تبدو بمثابة محطة أساسية في عملية التكوين عموما والتدريب على أسس البحث خصوصا.

بالرغم من أن هذه الأعمال ذات قيمة علمية وعملية محدودة جدا، فإن هنالك عددا ولو ضئيلا لايخلو من مساهمات معتبرة تشير الى الطاقات الكامنة التي يتوفر عليها الطلبة عندما يتلقون تكوينا قاعديا جيدا ويحظون باهتمام ورعاية المشرفين. كما

أنها تدل على إمكانية مساهمة البحث السوسيولوجي حتى في هذه المرحلة المتقدمة في طرح إشكاليات جوهرية تساعد على تطوير وتأصيل الممارسة السوسيولوجية في المجتمع.

إنطلاقا من اعتقادنا أن مستقبل البحث السوسيولوجي كجزء من تلك الممارسة مرتبط بقوة بعملية الإعداد والتدريب التي تقوم بها الجامعة باعتبارها محورا أساسيا في منظومة التكوين، يتضح الاهتمام الذي توليه لهذه العملية التي تشكل حجر الزاوية في إعداد باحثين سوسيولوجيين قادرين على الاسهام في دفع عملية التراكم المعرفي وصولا الى تحقيق الإبداع في هذا المجال أين بقيت محاولات التأصيل والتجديد نادرة.

سوف تتم معالجتنا لهذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، يشكل الأول منها عرضا لعينة من الأعمال التي أنجزها الطلبة في إطار تحضير مذكرات التخرج، وسنقوم بتصنيفها الى مباحث رئيسية حسب موضوعات الدراسة محاولين استشراف التوجهات التي سلكها البحث السوسيولوجي الطلابي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 تاريخ تخرج أول دفعة في علم الاجتماع من جامعة عنابة الى سنة 1993.

في المحور الثاني، سنقوم بتحليل تلك العينة بالنظر إلى الإشكاليات المطروحة للبحث ودرجة التحكم في صياغتها إضافة الى معاينة الأطر والمقاربات النظرية التي تندرج ضمنها تلك الإشكاليات، أما المحور الثالث والأخير فيتناول بالتحليل الجانب المنهجي في تلك الأعمال محاولين تقويم مدى النجاح في صياغة مخططات البحوث واختيار المناهج والتقنيات المستخدمة في جمع المعلومات، إضافة الى عرض النتائج وتحليلها.

1 - المحاور البحثية الكبرى :

تمتد الفترة الزمنية لعينة المذكرات التي تشكل مدونة لدراستنا ما بين سنة 1980 و1993. وقد بلغ عدد المذكرات المنجزة في هذه المدة أكثر من 204 مذكرة

ليسانس(1) منها 138 في علم اجتماع العمل والنظام الصناعي و42 مذكرة في علم اجتماع التربية والثقافة الذي تخرجت أولى دفعاته سنة 1988.

لقد عمدنا الى تصنيف مجموع المذكرات المنجزة الى محاور بحثية كبرى حسب الموضوعات التي تتناولها بالدراسة فكانت كما هو موضح في الجدول رقم(1). وقد اعتمدنا في الحقيقة معيارا مزدوجا يضم موضوع الدراسة من جهة والسنة التي أنجزت فيها المذكرة من جهة أخرى. وهكذا توصلنا الى تصنيف يضم (09) تسعة محاور بحثية كبرى تتوزع على خمس(05) مراحل زمنية تضم كل واحدة سنتين دراسيتين ، (ماعدا المرحلة الأخيرة بالنسبة لتخصص العمل) . أما بالنسبة لتخصص التربية والثقافة فهناك مرحلتين فقط .

أما فيما يخص المدونة التي شكلت عينة الدراسة فقد بلغت 41 مذكرة بنسبة 20 % من مجموع المذكرات (204)، وهي موزعة الى 28 مذكرة في علم اجتماع العمل و13 مذكرة في علم اجتماع التربية والثقافة. إذا نظرنا الى توزيع المذكرات المنجزة في كل واحد من المحاور البحثية الكبرى خلال الفترة الزمنية (1980-1993) بحثا عن توجهات عامة أو نمط معين في تطور الاهتمامات البحثية فلن نجد خطا واضحا لتطور إنشغالات الطلبة. ومع ذلك يمكننا رصد بعض المحاور التي استقطبت عددا أكبر من بحوث الطلبة في السنوات الأولى ثم تناقص الاهتمام بها تدريجيا، (مثل ظروف العمل ومنظومة الحوافز، والظروف الاجتماعية والخدمات وقضايا التكوين والتأهيل...الخ). في المقابل هنا لك محاور عرفت نوعا من الاستقرار في استقطاب اهتمام الطلبة، بل لعل ذلك الاستقطاب قد تنامى في السنوات الأخيرة بفعل التحولات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي دفعت تلك المحاور الى مقدمة الاهتمام (مثل قضايا التنظيم والتسيير، وعلاقات العمل، النقابة وصراعات العمل، والاتجاهات نحو العمل).

المحاور البحثية الكبرى

المحاور / السنة	ظروف العمل الأجور والحوافز	التنظيم التسيير علاقات العمل	الظروف الاجتماعية والخدمات	التكنولوجيا التكوين والتأهيل	الاشراف القيادة والاتصال	النقابة وصراعات العمل	الأسرة المرأة والعمل	الاتجاهات نحو العمل	موضوعات علمة	المجموع
82-80	6	7	3	5	4	3	5	3	3	44
58-83	2	2	2	2	1	5	2	7	2	26
88-86	2	5	2	3	1	3	2	1	2	20
91-89	4	7	3	2	2	5	1	3	3	27
93-92	1	4	2	3	3	2	-	5	2	21
المجموع	15	25	12	15	11	18	10	19	12	138

المحاور البحثية الكبرى

المحاور / السنة	حول طلاب الجامعة	المسرح ووسائل الاعلام	المدرسة وبرنامج التعليم	رعاية الطفولة	الاسرة الزواج وعمل المرأة	الانحراف واعادة التربية	الظاهرة الدينية	تقاليد وطقوس	موضوعات عامة	المجموع
88–90	2	3	8	4	1	2	–	1	3	24
91–93	5	4	9	7	3	3	5	3	3	42
المجموع	7	7	17	11	4	5	5	4	6	66

أما اختصاص علم اجتماع التربية والثقافة فبرغم المدة الزمنية المحدودة التي لاتسمح بالتعرف على اتجاهات التطور في استقطاب الاهتمام، تبدي المعطيات بروز انشغال خاص بمحاور بحثية مثل الظاهرة الدينية والمنظومة التربوية ورعاية الطفولة. تركز هذه المحاور على جملة من الظواهر الحديثة نسبيا في حقل الاهتمام السوسيولوجي بسبب تحولات عميقة في بنية المجتمع وتنظيمه وكذلك بروز حركات اجتماعية معينة تستقطب فئات متنامية الحجم والتأثير مثل الشباب والنساء(2)

نستشرف من خلال مسار البحث السوسيولوجي الطلابي في العشرية الأخيرة أن حقول الاهتمام وميادين الإنشغال سوف تبقى متمحورة لمدة معينة حول القضايا التي برزت بقوة في فترة ما بعد 1988. بمعنى أن البحث في علم اجتماع العمل سيركز على موضوعات متعلقة بنمط التسيير وتنمية الموارد البشرية، وبعلاقات العمل وآليات مواجهة وحل النزاعات والصراعات. والأشكال الجديدة لتمثيل وتنظيم القوى العاملة في ظل التعددية النقابية.

أما بالنسبة لعلم اجتناع التربية والثقافة فالاهتمام متعاظم بموضوعات وظواهر حديثة مثل الظاهرة الدينية والظاهرة الجمعوية وموضوع الشباب (الانحراف والتشغيل)، ووضع المرأة في المجتمع في ضوء التحولات الجارية. بينما تبقى المدرسة موضوعا مفضلا لعدد متزايد من الأعمال ونفس الشيء يقال عن وسائل الاعلام والتثقيف، خاصة المسرح.

يمكننا من خلال العرض السابق تحديد بعض ملامح البحث السوسيولوجي الطلابي، وهو في ذلك لايخرج عن نطاق التأثيرات التي يعرفها علم الاجتماع وممارسته في بلادنا عموما . الملاحظة الاولى هي ما يمكن أن نطلق عليه تبعية

البحث بالنظر الى ديناميـة التحـولات والتغيرات الحادثـة فـي المجتمـع. بمعنـى غيـاب عـامل التوقـع والمبـادرة الـى الإهتمـام بموضـوعـات معينـة قبـل أن تـأخذ واجهـة الأحداث.(3)

الملاحظـة الثانيـة وهـي مرتبطـة بـالأولى ، تشـير الـى أن علاقـة التبعيـة بيـن البحـث وديناميـة الأحـداث لاتقـف عنـد حـد التتـابع الزمنـي، بـل تتجاوزهـا الـى تبعيـة جوهرية حيث أن الموضوعـات المدروسـة تفرض نفسها إنطلاقـا مـن تصـور الحس المشـترك أو التصـور العقـائدي السـائد فـي الثقافـة والمخيلـة الشـعبية أو فـي الخطـاب السياسي للسلطة. وبذلك لاتكون إشكاليات البحـث خاضعـة لصياغـة مفهوميـة وعمليـة بناء معرفي يقوم بها الباحث، بل علـى العكـس يكتفـي هـذا الأخيـر بـإحدى الصياغـات السائدة كنقطة إنطلاق لبحثه(4).

الملاحظة الثالثة هي تميز هذه الأعمال بالسطحية والبساطة بفعـل غيـاب قـاعدة نظرية ومنهجية عند الطلبة (وللإنصاف عند بعض المشرفيـن كذلـك). ذلـك مـا يجعـل الأعمال المنجزة تقف عند حد الوصف السطحي والعرض البسيط لمعلومات ومعطيات خام دون تحليل ومناقشة في ظل غياب أطر نظرية متماسكة وواضحة (سنتعرض لهذه النقطة في المحور الثاني).

الملاحظة الرابعة التي نسجلها على هذه البحوث هي درجة التكرار فـي دراسـة موضوعات محددة بالذات دون تجديد سواء في موضوعات البحث أو طريقة الدراسـة والمعالجة بحيث وصل الأمر الـى أن عـددا كبـيرا مـن تلـك المذكـرات لايشـكل سـوى صورا طبق الأصل تعيد إنتاج الأخطـاء والضعـف علـى نطـاق واسـع. ذلـك أن لجـان المناقشة ومعايير التقويم تغلب عليها الاعتبارات الذاتية وينقصها الحزم اللازم لمواجهة الوضعية مما يؤدي الى قبول مذكرات دون المستوى بكثـير شـكلا ومضمونـا. ويشـير هذا كذلك الى غياب وتعطيل دور الهياكل التربوية والعلمية، مثل المجلس العلمي.

2 - الاشكاليات والأطر النظرية :

هناك اعتقاد قوي وراسخ مفاده أن مهمة علم الاجتماع هي دراسة مشكلات المجتمع كما يعيشها ويواجهها، أي كما هي معطاة للادراك الحسي المباشر. وتكون مهمة الباحث في هذه الحالة رسم حدود تلك المشكلات وتحديد طبيعتها وأسبابها وصولا الى اقتراح طرق معينة لمعالجتها إستنادا الى المعلومات والمعطيات التي يتحصل عليها من خلال معاينة الواقع. إن مثل هذا التصور هو السائد اليوم لدى الطلبة، بل ولدى قطاع عريض من الأساتذة ، كما تعبر عنه أعمالهم.

لايخفى أن ذلك الاعتقاد يقوم على أسس ومسلمات إبستمولوجية وضعية، ويعبر عن موقف نظري حسي، حيث ينظر الى الواقع باعتباره لايمثل إشكالا ولا يبطن سوى ما يظهر، ولذلك يكون السبيل الوحيد والفعال لمعرفة ذلك الواقع هو الادراك الحسي المباشر عن طريق المقاربة الحسية والمنهج التجريبي. وتبدو سيطرة هذا التصور واضحة في معظم أعمال وبحوث الطلبة التي نحن بصدد دراسة عينة منها. يتجلى ذلك في اختيار موضوعات البحث باعتبارها مشكلات مجتمعية متبلورة في المخيلة الجمعية. ومحددة في المعرفة العامية أو الحس المشترك الذي ينطلق من مسلمة أساسية مفادها أن لاوجود للاشكال إطلاقا في علاقة الذات العارفة بموضوع المعرفة.

لذلك فإن الغالبية العظمى من البحوث التي تفحصناها لاتنطلق من صياغة إشكالية معينة كموضوع للدراسة، بل تقوم بتحديد المشكلة، بمعنى أنها تنطلق من فكرة أن الباحث يتعامل مع الواقع المعطى للادراك الحسي المباشر وليس مع نموذج فكري او نظري تتم صياغته وبناؤه من خلال عملية تنظير للواقع تعتمد على درجة عالية من الممارسة الفكرية التجريدية، رغم أن نقطة انطلاق هذه العملية ليست سوى ذلك الواقع الملموس.

تجدر الإشارة هنا الى قاعدة أساسية أصبحت منسية أو تكاد، وهي أن البحث السوسيولوجي لايستغني عن وجود إشكالية تمثل صياغة نظرية وتجريدية للملموس، وهي خطوة جوهرية في عملية البحث العلمي وإنتاج المعرفة عموما. ولا يمكن صياغة الإشكالية إلا ضمن إطار نظري مرجعي يعتبر بمثابة المقاربة المعرفية التي يجد فيها الباحث أدوات ووسائل عمله لإنتاج المعرفة. هذه الوسائل هي مجموعة المفاهيم والمقولات النظرية والاجرائية التي تساعده على بلورة الإشكالية وتعين له الطرائق والتقنيات التي بإمكانه الاستعانة بها في إنجاز دراسته، سواء في مرحلة جمع المعطيات أو مرحلة تحليلها وتفسيرها.

لكن، كيف تبدو بحوث الطلبة بخصوص هذه النقطة؟ هل نجد صياغات محددة وواضحة للإشكاليات المدروسة؟ هل هناك أطر نظرية معينة لتناولها ؟ إن أول ما يسترعي إنتباهنا عند تفحص بحوث الطلبة هو الغياب شبه الكامل لهذه الخطوة الأساسية. فالبحوث لاتنطلق عموما من صياغة للإشكالية أو بناء لموضوع البحث، بل من تحديد للمشكلة، والفرق بين الإثنين ذو دلالة قوية بخصوص الموقف الابستمولوجي الذي تهيمن عليه، كما أشرنا،نزعة حسية قوية ومقاربة امبريقاوية مفرطة.

إن ما نجده في بحوث الطلبة بخصوص هذه النقطة لايتعدى تحديدا سطحيا وبسيطا لمشكلة ما كما هي مصاغة في المعرفة العامية السائدة. وإذا كان تعبير "تحديد المشكلة" يتكرر في هذه الأعمال فإن ما يثير الانتباه هو أن ذلك لايتم ضمن إطار نظري معين تكون وظيفته مساءلة الواقع والأدبيات التي تناولته بالدراسة، وصولا إلى تقديم صياغة جديدة أو مغايرة لموضوع البحث إنطلاقا من مقاربة معينة وباستخدام مجموعة من الأفكار والمقولات والمفاهيم التي تشكل إطارا نظريا متماسكا ومتجانسا يكون بمثابة الموجه والمرشد للباحث ليس في عملية صياغة الموضوع فحسب، بل وعند تحليل وفهم آليات تشكل الظاهرة وعلاقاتها بغيرها في النسيج الاجتماعي للظواهر.

إن الضعف النظري والمنهجي في أعمال الطلبة يبدو بوضوح من خلال ضعف التحكم في المفاهيم والمقولات والخلط بين عدة مستويات من الممارسة المعرفية، وسنقدم فيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك :

أولا : الاستعمال الخاطيء والشائع لتعبير الإطار النظري أو الخلفية النظرية بمعنى جمع واستنساخ مجموعة من الأفكار والآراء والتعاريف المقتطعة من سياقها والمقتطفة من مختلف المراجع والمصادر دون تفرقة بين غثها وسمينها وفي ظل غياب أي تحليل أو مناقشة . يجمع كل ذلك في فصل يطلق عليه إسم الاطار النظري للبحث.

بينما يشير المفهوم الى الدراسة التحليلية والنقدية لنظرية أو مجموعة نظريات أو أعمال ذات علاقة بالموضوع. الهدف من ذلك هو الوصول الى صياغة واضحة في ضوء مناقشة المعارف المحصلة وإبراز حدودها ونقدها نقدا علميا بغية تجاوزها جزئيا أو كليا. لاشك أن القيام بهذه المهمة يقتضي مستوى معينا من المعرفة السوسيولوجية، وهو شيء مفتقد أو يكاد عند الطلاب بسبب ظروف وشروط تكوينهم القاعدي الراهن.(5)

ثانيا: هناك خطأ آخر شائع بين الطلبة يتعلق بتعبير الدراسات السابقة التي تعني لديهم البحوث الميدانية، والتطبيقية التي أجريت حول نفس الموضوع في زمان ومكان آخرين: ويلاحظ الاستعمال الحصري لهذا التعبير إشارة الى التحقيقات الميدانية دون غيرها مما يؤكد هيمنة النزعة الأمبريقاوية. إضافة الى ما سبق، فإن توظيف ما يسمى بالدراسات السابقة ينم عن تصور مشوه تماما لمهمتها ودورها. فالطلبة لايستفيدون منها إطلاقا في إثراء بحوثهم بسبب ممارسة خاطئة شائعة هي وضع تلك الدراسات في فصل خاص دون مناقشتها ونقدها ومن ثم توظيفها.

لاشك أن هذه الممارسة الخاطئة والمتجذرة اليوم مصدرها طريقة تكوين وتوجيه خاطئين قام بهما بعضُ الأساتذةً المتطلفلين على علم الاجتماع والبحث السوسيولوجي. وما حقق انتشار هذا الخطأ وغيره من الأخطاء هو استخدام الدفعات اللاحقة لأعمال الطلبة الذين سبقوهم، وكذلك استمرار هؤلاءُ الأساتذةً في ذلك المسلك الخاطىء.

لا يخفى على المختص في علم الاجتماع أن الممارسة المنهجية الصحيحة هي أن يستفيد الباحث من كل البحوث والدراسات سواء كانت ميدانية أو نظرية، ويوظف المعرفة المتراكمة بطريقة تثري بحثه في مواقع وأجزاء مختلفة (عند صياغة الإشكالية، وضع الفرضيات، وفي مرحلة جمع المعلومات، وعند تحليل المعطيات وتفسير النتائج). وبذلك فقط تسهم الدراسات السابقة في إثراء البحث بطريقة فعلية وفعالة، أما أن تعرض في فصل منعزل ثم تنسى بعد ذلك فمجرد إهدار للجهد والوقت.

ثالثا: يتجلى الضعف الذي يميز بحوث الطلبة أيضا في غياب التماسك والانسجام بين الأقسام المختلفة المكونة للمذكرة في شكلها النهائي، خاصة انعدام الانسجام بين ما يسمى بالقسم النظري والقسم الميداني. وهو تقسيم خاطىء بالأساس يضاف الى جملة الممارسات الخاطئة الشائعة بين الطلبة. فالأول عبارة عن عرض وسرد لمجموعة أفكار وتعاريف مقتبسة من هنا وهناك دون مناقشة، أما **الثاني** فيمثل عرضا سطحيا لجداول إحصائية بسيطة تقدم معلومات تم الحصول عليها من التحقيق الميداني. أهم ما يميز هذا القسم هو غياب أي تحليل أو تفسير للنتائج المعروضة، وبذلك ينعدم الربط بينه وبين ما يسمى بالقسم النظري الذي من المفروض أن يتضمن طرحا للاشكالية في ضوء إطار نظري يقدم وسائل تحليل وتفسير النتائج المحصلة.(6)

قد تكون الصورة التي رسمناها لحد الآن قاتمة،غير أن ذلك لاينفي وجود بصيص من الأمل يتمثل في بحوث طلابية حققت الحد الأدنى من الشروط المنهجية

المطلوبة، بمعنى توفر إطار نظري وصياغة واضحة للإشكالية وللفرضيات. لكن، لن نؤكد بما فيه الكفاية أن مثل هذه الأعمال قليلة جدا إذا ما نظرنا الى كل ما تم إنجازه من أعمال حتى اليوم. ولا يخفى أن البحوث الجيدة قد أنجزها طلاب متفوقون تحت إشراف أساتذة متخصصين حقا في علم الاجتماع ولديهم تجربة في البحث السوسيولوجي وهذا ما لايدع مجالا للشك أن موطن الضعف الذي ينبغي التصدي له هو التكوين القاعدي وذلك بتوفير الشروط والظروف اللازمة (أساتذة أكفاء، مكتبة ثرية ومتنوعة، وظروف عمل جيدة).

إذا نظرنا الى الأطر النظرية الحاضرة في بحوث الطلبة فسنجدها تنتمي كلها الى تيارات ومدارس سوسيولوجية غربية المنشأ، (أوروبية عموما، فرنسية وأنكلوساكسونية خصوصا). ويمكننا تصنيف هذه الأطر الى قسمين: أطر نظرية تقليدية ومحافظة (مثل الوضعية بمختلف تياراتها والوظيفية) وأخرى حديثة وراديكالية، (مثل الماركسية المحدثة ،الفيبرية المحدثة، والاثنوميثودولوجيا). وتبدو الأطر النظرية التقليدية والمحافظة هي الشائعة والمهيمنة في أعمال الطلبة. إلى جانب ذلك استمرار الضعف حتى في هذه البحوث كما يبدو من نقص التحكم في المفاهيم وعدم التمييز بين المواقف المتنوعة داخل المدرسة أو التيار الواحد.

تعود هيمنة الأطر النظرية التقليدية والمحافظة إلى عوامل عديدة لعل من أهمها ثلاثة:

أولا، تأثير المشرفين المتشبعين في تكوينهم بهذه التيارات، خاصة وأن قطاعا كبيرا منهم تلقى تكوينه على يد أساتذة مشارقة أو في المشرق حيث يسود الفكر السوسيولوجي التقليدي، خاصة التيارات الوضعية والوظيفية ذات النزعة الامبريقية القوية التي تنامت مع السيطرة المتزايدة للطابع البراغماتي في علم الاجتماع في أميركا ثم في أوربا بعد ذلك.

ثانيا: إضافة الى العامل الأول وبالارتباط معه، هناك تأثير الكتب المتداولة في الجامعة ، خاصة المكتوب منها بالعربية، إذ تبدو وكأنها لاتخضع لأية ضوابط علمية مما جعلها مجرد استنساخ وترجمة مشوهة للأفكار والأطروحات الأصلية، وقد عملت

تلك الكتب على الترويج لتيارات تقليدية ومحافظة بفعل انعدام روح التجديد والإبداع.(7)

ثالثا: العلاقة الوظيفية الموجودة بين التيارات التقليدية بنزعتها المحافظة والمنظومة الأيديولوجية للنخب الحاكمة (على المستوى الاقليمي والجهوي) مما أدى الى تحويل الممارسة السوسيولوجية إلى أداة سيطرة في يد السلطة القائمة، والأنظمة المتعاقبة. وقد أثرت هذه الظاهرة بقوة على عملية التكوين والبحث، ونتج عن ذلك إعادة إنتاج موسعة لتيارات محافظة مغرقة في الامبريقاوية وتشجع الهندسة الاجتماعية أكثر من انتمائها إلى علم الاجتماع بفعل غياب التفكير النقدي.(8)

3 – المنهجية والتقنيات:

بعد معالجتنا للجانب الخاص بالمقاربة النظرية في بحوث الطلبة سوف نتفحص في المحور الثالث الجوانب المنهجية بالمعنى الضيق للمفهوم أي مجموع الطرائق التي يتم إتباعها والوسائل الاجرائية التي يجري استخدامها لإنجاز البحث وتقديمه في شكل عمل علمي قابل للتقويم وللتداول من قبل المهتمين والمختصين.

إن إلقاء نظرة متفحصة على عينة من البحوث الطلابية تبين لنا أنها في الغالب دراسات ذات طابع استطلاعي تعتمد على الوصف البسيط لموضوع الدراسة. أما بخصوص المنهجية المعتمدة فيمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع: المجموعة الأولى لاتتطرق الى قضية المنهج المتبع وكيفية استخدامه، كما لاتشير الى طريقة صياغة الموضوع ولا الى طريقة إنجازه. أما المجموعة الثانية وتمثل الغالبية فنجدها تفرد قسما أو بابا للحديث عن المنهج والتقنيات المستعملة في تصور وإنجاز البحث. لكن ما يميزها هو عدم التركيز على توضيح كيفية تطبيق الاجراءات المنهجية وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، بل عرض كمية كبيرة من المعلومات العامة عن المنهج والتقنيات، والإسهاب في الحديث عن مميزاتها العامة دون تحديد كيفية استعمالها ولامجال ذلك بالنسبة للدراسة ذاتها. أما المجموعة الثالثة فنلمس فيها محاولات جادة

لتقديم تصور عن الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة من خلال تحديد مجال وطريقة استخدام كل إجراء وتبرير ذلك الاستخدام. ومع ذلك تبقى هذه المحاولات محدودة من حيث العدد وتحتاج إلى تطوير من حيث المستوى والنوعية.

لعل من أهم الخطوات المنهجية التي تكشف المستوى الحقيقي للبحوث تلك المتعلقة بصياغة الفرضيات، ذلك أن وجود فرضيات واضحة ودقيقة تعبر عن مدى تبلور التصور النظري ووضوح الاشكالية. كما تسمح بتوجيه البحث توجيها سليما وتحديد نوعية وطبيعة المعلومات التي ينبغي الحصول عليها وكذلك أفضل السبل لتحقيق ذلك. واعتبارا لهذه المكانة المركزية للفرضيات أو التساؤلات المبدئية الموجهة للبحث سنقوم بعرض مجموعة منها لتوضيح مدى الضعف الذي تعانيه.

1 – المثال الأول لفرضية من دراسة حول التكوين المهني، تقول :

"إن التدريب المهني يتوقف على المدرب والشخص المتدرب من جهة، وعلى مدة التدريب الكافية وعلى برامجه العلمية من جهة ثانية، وكذلك يتوقف على عمليتي الاختيار والتوجيه السليمين".

ينبغي أن نلاحظ هنا غياب الشروط الأساسية في صياغة الفرضية، مثل الدقة في الألفاظ والوضوح في التعبير، وعدم قابليتها للتأويل والتركيز من حيث المضمون على عدد محدود من المتغيرات (اثنين لا أكثر).

2 – الفرضية الثانية مأخوذة عن بحث حول الاتصال في المصنع :

"إن وجود عدد من السلبيات البيروقراطية والنفسية والثقافية والفيزيقية داخل النسق التنظيمي يقلل من فعالية الاتصال بالمؤسسة الصناعية".

3 – المثال الثالث لفرضية مأخوذة من دراسة عن إتجاه العامل نحو عمله :

"العامل الذي أمضى 7 سنوات على الأقل في نفس المؤسسة الصناعية يتكون لديه إتجاه نحو مواقف العمل التالية: المؤسسة، الدور، العلاقات الأفقية، العلاقات العمودية، الحوافز المادية، الانتاج والإنتاجية"

4 – المثال الرابع لفرضية تقول :

"تعتبر العوامل المدرسية من أسباب الرسوب المدرسي".

5 – المثال الخامس يبين الخطأ الشائع بخصوص الاشكالية وعلاقتها بالفرضيات إذ نجد السؤال الرئيسي للاشكالية يقول:

-"ماهي آثار الظروف الاجتماعية على تكوين السلوك الانحرافي ؟

أما الفرضية الرئيسية فهي كالتالي:

-"إن للظروف الاجتماعية آثارا على السلوك الانحرافي "

ينبغي ملاحظة ضعف المبني وعدم وضوح المعنى بالنسبة للسؤال، ثم بعد ذلك كيف أن الفرضية هي السؤال نفسه في صيغة تقريرية.

لعل أهم ميزة مشتركة بين هذه "الفرضيات" هي غياب الدقة والتحديد فيما يتعلق بالعوامل أو المتغيرات التي يدور حولها البحث. إضافة الى الصياغة اللغوية السيئة سواء من حيث المبنى أو المعنى. كل ذلك يجعلها غير صالحة لتوجيه البحث. لابد من الاشارة هنا الى نقطة جوهرية تتمثل في فشل غالبية البحوث في تحقيق النقلة النوعية من مستوى الفرضيات كتعابير نظرية الى المستوى الاجرائي المتمثل في تحديد وتعيين المؤشرات الخاصة بكل متغير من متغيرات الفرضية، وبدون تحقيق هذه النقلة فإنه لايمكن إنجاز التحقيق الميداني الذي يقوم على جمع معلومات ومعطيات كمية أو ونوعية أو الإثنين معا بهدف تأكيد أونفي الفرضيات.

أما إذا تفحصنا هذه البحوث بالنظر الى التقنيات المستعملة في جمع المعلومات فسوف تستوقفنا عدة ملاحظات:

1 - إن اختيار تقنيات وأدوات معينة لايخضع لتفكير جدي وعميق حول مدى ملاءمتها لموضوع البحث ونوعية المصادر التي يتم التعامل معها وطبيعة المعلومات التي يسعى الباحث للحصول عليها مما يطرح في غالبية الحالات قضية عدم التلاؤم بين الغايات المحددة والوسائل المستخدمة.

2 - هناك سوء استغلال لتقنيات كثيرة يمكنها أن تفيد البحوث لولا تهميشها. من جملة تلك التقنيات، الملاحظة، والمقابلة الحرة الفردية أو الجماعية، إضافة الى تقنيات تحليل الخطاب وتحليل المضمون..الخ .

3 - في المقابل، نلاحظ هيمنة قوية للتقنيات الكمية وفي مقدمتها المقابلة المقننة عن طريق الاستمارة التي لايكاد يستغني عنها أحد بحيث أصبحت لدى الطلبة (وحتى بعض الأساتذة المشرفين) بمثابة المرادف لكلمة التحقيق الميداني، أو البحث بصفة عامة. ومن الملفت للإنتباه أنه بالرغم من استخدامها على نطاق واسع في أعمال الطلبة فإنها تفتقر الى الحد الأدنى من الشروط التي ترافق استعمالها ويكفي أن نتفحص أية استمارة لنلاحظ مجموعة من النقائص والأخطاء التي تجعل الاعتماد عليها في البحث أمرا مستبعدا قبل تصحيح تلك الأخطاء.

أولا: تفتقر جل الاستمارات المعتمدة في بحوث الطلبة الى بنية واضحة ومحددة تراعى فيها المحاور المختلفة التي يتطرق إليها البحث وفي الحالات التي نجد نوعا من هذه التنظيم، نلاحظ غياب التماسك والانسجام المنطقي في بناء الاستمارة وتوزيع الأسئلة على المحاور الخاصة بها.

ثانيا: تعاني الاستمارات، بدون استثناء تقريبا، من مشكلة أساسية تتعلق بصياغة الأسئلة المطروحة على المبحوثين حيث ينقص هذه الأخيرة الدقة والوضوح

وكذلك التركيز على مضمون محدد، إضافة الى ضعف الصياغة اللغوية مبنى ومعنـى. وهذا ما يطرح بالطبع قضية الثبات والصدق فيما يخص الاجابات التـي يحصـل عليها الباحث.

ثالثا: تعاني الاستمارات مـن نقيصـة أخرى تتمثـل فـي الإعتمـاد المفـرط علـى الأسئلة المغلقة الشيء الذي يقلص كثيرا ثراء المعلومات التي يحصل عليها البـاحث. إضافة الى ذلك نلاحظ سوء الاختيار والتقدير في استخدام الأسـئلة بأنواعهـا المفتوحـة والمغلقة، إذ كثيرا ما نجـد أسئلة مغلقـة أيـن تكـون الأسـئلة المفتوحـة أفضـل والعكـس صحيح.

تشير هذه الملاحظات الى نقص كبير فـي درجـة التحكـم فـي هـذه التقنيـة التـي يعتقد كثير من الطلبة (وحتى بعض المشرفين) خطأً أنها من أسهل التقنيات إن لم تكـن أسـهلها علـى الاطـلاق. ويعبر هـذا الموقـف فـي حـد ذاتـه عـن أفكـار مسـبقة خاطئـة وتصورات نمطية جاهزة تكشف ضعف مسـتوى التكويـن النظـري والتدريـب العملـي على مسائل البحث السوسيولوجي.

إن الاعتماد المفرط على التقنيات الكميـة لجمـع المعلومـات وخاصـة الاسـتمارة تمثل تعبيرا واضحا عن سيطرة النزعة الامبريقاوية على أعمال الطلبة. وينعكس ذلـك بقوة على معالجة المعلومات والمعطيات (تحليـل النتـائج)، حيـث نجـد أن كـل البحـوث المعتمدة على التحقيق الميداني تلجأ الى العـرض الإحصـائي البسـيط للنتـائج فـي شـكل جداول بسيطة قائمة على النسب المئوية، ونادرا ما يرفق ذلك بمحاولة التعرف على ما تحمله تلك النتـائج مـن دلالات فـي ضـوء مـا يعرفـه المجتمـع مـن تحـولات وتغيرات بنيوية، باعتبار ذلك محاولة أولى لربط نتائج البحث بالمحيط الذي أنتجها. إضافـة الـى ذلك نلاحظ الغياب الكامل لأية محاولة تأويل أو تفسير تلك لنتـائج فـي ضـوء المقاربـة النظرية المعتمدة (وهي عادة غائبة) مما يحرم البحث من تكامله وانسجامه.

خلاصـــة :

اعتمادا على التحليل السريع الذي قمنا به على عينة من البحوث السوسيولوجية للطلبة، بإمكاننا تقديم بعض الملاحظات العامة في صيغة خلاصة تبرز بعض مميزات هذه الممارسة في الجامعة، ومن ثم الآثار المترتبة على مستقبل البحث السوسيولوجي عموما .

1 – لعل أول ما نستخلصه من التحليل السابق هو الضعف العام المميز لعمليات التكوين والتدريب على مبادىء وقواعد البحث السوسيولوجي. إذ بدا واضحا الضعف الذي يعانيه الطلبة بخصوص الذخيرة والمخزون المعرفي النظري الشيء الذي كان وراء افتقار جل أعمالهم الى أطر ومقاربات نظرية تحقق الحد الأدنى من البناء المنطقي للبحث. ولعل الدرس الأول الذي نستخلصه من هذه الأعمال هو ضرورة إعادة النظر في التكوين القاعدي لطلبة علم الاجتماع بشقيه النظري والتطبيقي. ويستدعي ذلك الاستغلال الأمثل للإمكانات البشرية والوسائل المادية وتطويرها باستمرار، وهو شيء يكاد يكون غائبا تماما اليوم في ظل سيادة فوضى عارمة في التسيير تعاني منها الجامعة منذ سنوات بسبب عدم الاستقرار وانعدام الضوابط والمعايير والتقاليد الأكاديمية.

2 – سيطرة التصورات الامبريقاوية أو الحسية المتبذلة التي تركز على الآني والمباشر والمعطى متجاهلة الآليات الخفية والدفينة باعتبارها تفسر الأشكال المتنوعة التي يتمظهر من خلالها ذلك المباشر والمعطى. ذلك ما يعني سيطرة البحوث المندرجة ضمن ما يسمى بالتحليلات السوسيولوجية الجزئية التي تهتم بموضوعات محددة ومنعزلة بعيدا عن التصور الشمولي وفكرة الكلية الاجتماعية التي يجري في ظلها تحليل التأثيرات المتبادلة لعناصر الكلية الاجتماعية. بذلك يفتقد البحث الى تطوير ممارسة تنظيرية تسمح بفهم سلسلة التحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع ومؤسساته.

3 – الملاحظة الأخرى التي تثيرها أعمال الطلبة، رغم أنها لاتخص الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية فحسب، بل في بلاد المغربْ والبلاد العربية عموما، هي قضية الإبداع التي تطرح من خلال ثنائية التأصيل والتغريب. ذلك أن البحث أوالتفكير السوسيولوجي يجري عموما ضمن قوالب ووفق طرق وأساليب غربية المنشأ، وهناك محاولات محدودة جدا تسعى لتوطينه وتأصيله مما يسمح في مراحل لاحقة بالإبداع والتجديد.(9) ويواجه الباحثون بهذا الصدد خيارات صعبة في محاولتهم انتاج معرفة سوسيولوجية معبرة عن خصوصيات المجتمع ولكنها تحافظ في ذات الوقت على قيم الموضوعية العلمية.

أما الخيارات المطروحة على الباحثين والمفكرين فهي ثلاثة :

أ – الإندماج في المجتمع واستيعاب حركيته بغية تطوير مفاهيم ومقولات، ثم نظريات ومناهج خاصة مستوحاة من واقع المجتمع ومشكلاته الراهنة.

ب – الإنغماس في الإرث الغربي واعتماد المقاربات النظرية والمنهجية السائدة اليوم والعمل على تطويعها وتوطينها من خلال ممارسة نقد داخلي وخارجي عليها.

ج – الخيار الثالث يتمثل في الدعوة الى استعادة الفكر السوسيولوجي الموروث مثلما طوره ابن خلدون خاصة وكذلك محاولات تطويره التى ظهرت منذ بداية القرن مع حركة النهضة.(10)

يبدو في نظرنا أن هناك إمكانية حقيقية للتوليف بين هذه الخيارات بحثا عن تطوير فكر سوسيولوجي أصيل يحافظ على مشاربه العالمية ويحقق الإنشغال المشروع بفهم وتفسير التحولات والتغيرات الراهنة في مجتمعنا. وينبغي التأكيد هنا أن الدعوة الى إقامة علم إجتماع خاص (مرة بالبلاد العربية ومرة بالمجتمعات الإسلامية) لاتخلو من إنشغالات أيديولوجية وسياسية تخدم أهدافا بعيدة تماما عن الإهتمام بتطوير الممارسة السوسيولوجية ، بل تندرج ضمنّ مشاريع ترمي الى تحقيق السيطرة على المجتمع أو الحفاظ عليها في ظل سيادة علاقات جائرة بين القوى الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع.

الهــوامــش

1) – هذا الرقم مأخوذ عن السجل الموجود بمكتبة المعهد، وقد لاحظنا عدم إثبات بعض المذكرات لأسباب غير واضحة، لذلك قلنا أكثر من 204 مذكرة.

لم نشر هنا الى فرع "علم اجتماع الاتصال" لحداثته ولأن المواضيع متقاربة مع التخصص الأول لذلك دمجنا المذكرات مع تخصص العمل.

2) – انظر، حوار مع علي الكنز في "حمداش عمار": وضعية علم الاجتماع في الوطن العربي. **المستقبل العربي**، عدد 134، 4، 1990، ص 68.

3) – انظر، محمد حافظ دياب: "علم الاجتماع في الجزائر: "الهوية والسؤال"، **المستقبل العربي**، عدد 134، 4، 1990 ص 100 – 101.

4) – انظر، الفصل السابق: في هذا الكتاب، "أزمة أم غياب علم الاجتماع في الجزائر".

5) – أنظر بشأن نوعية الكتب المتداولة في علم الاجتماع :

بزاز عبد الكريم: "علم الاجتماع في كتب التدريس: تحليل نقدي" **المستقبل العربي** عدد 14،4،1991، ص ص. 94-102. وكذلك، الفصل السابق من هذا الكتاب.

6) – انظر، بزاز عبد الكريم، مرجع سابق، ص 99 وكذلك:

احمد حجازي : "أمية المثقف العربي ، الابداع وأزمة الفكر السوسيولوجي" **المستقبل العربي**، عدد 151،9،1991، ص 107 وما بعدها.

7) – انظر، نفس المرجع المذكور.

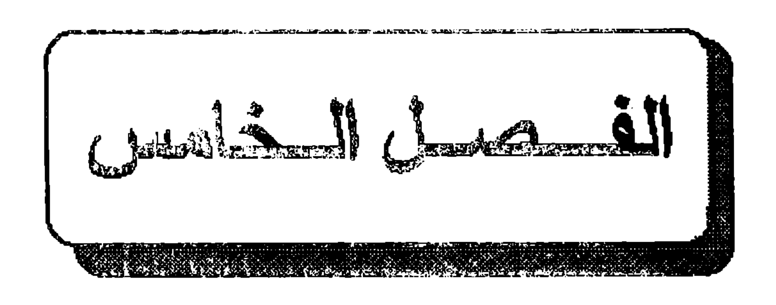
8) – انظر، الفصل السابق من هذا الكتاب .

9) – انظر بصدد هذه القضية الدعوة الى اقامة علم اجتماع عربي في :

حجازي وآخرون: **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

10) – انظر، محمد حافظ دياب، مرجع سابق، ص 102، وكذلك :

.MAAROUF. N: "Allocution d'ouverture du seminaire": **Aspects des sciences sociales dans le monde Arabe Aujourd'hui** URASC, ORAN,30-31 Mars 1987.



التصنيع وتشكل الطبقة العاملة*

مقدمـــة :

تعود بعض التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي المستقبلي للجزائر الى مرحلة النضال المسلح من أجل الاستقلال. ونجد في بعض الوثائق الايديولوجية التي صيغت أثناء فترة الحرب مثل ميثاق طرابلس الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة 1962 ثم وقعت بلورة تلك الأفكار في ما بعد خلال المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني سنة 1964 وصيغت في وثيقة تاريخية عرفت بميثاق الجزائر.

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز السنوات الأولى من الإستقلال، وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى من أجل السلطة، حالا دون بلورة مشروع اجتماعي وسياسي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية آنذاك. ومع ذلك برزت الى الوجود في هذا الفترة ثلاث مشاريع اجتماعية سياسية تعبر عن مصالح القوى الرئيسية في المجتمع، تسعى كل واحدة منها الى جعل مشروعها الخط أو النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة.

* نشر هذا المقال في مجلة : بحوث اقتصادية عربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – القاهرة . العدد 2، خريف 1993، ص ص 54-109.

يمثل المشروع الأول التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر على طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرة. وكان الجناح الليبرالي في الحركة الوطنية يمثل برجوازية وطنية طموحة الى تحقيق رغبتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية. لكن هذه الرغبة أحبطت من قبل الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته. بالإضافة، كانت البرجوازية ومشروعها محل انتقاد شديد، وتم إبعادها قبيل تحقيق الاستقلال، رغم المكانة البارزة التي احتلها ممثلوها في أجهزة الثورة الجزائرية"المجلس الوطني والحكومة المؤقتة" ومنذ ذلك أصبحت البرجوازية الوطنية وممثلوها السياسيون موضع رقابة وتم اقصاؤها تدريجيا من المشاركة المباشرة في الحياة السياسية.(1)

المشروع الثاني الذي طرح على الساحة السياسية مثلته تجربة النمو الاشتراكي القائمة على التسيير الذاتي العمالي. ظهر هذا البديل نتيجة حركة عمالية عفوية استهدفت السيطرة على وسائل الإنتاج في المزارع والورشات الصناعية التي هجرها المعمرون مباشرة بعد إعلان وقف الحرب. ولم يمض وقت طويل حتى لجأت القيادة البرجوازية الصغيرة المسيطرة على الدولة إلى إضفاء الطابع الرسمي والقانوني على هذه التجربة من خلال قرارات آذار/ مارس 1963 وضمنت تلك القيادة بهذه العملية تحويل الحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية وأخضعتها تدريجيا لمراقبة وسيطرة الأجهزة المركزية للدولة(2).

أما المشروع الثالث فيتمثل في اشتراكية الدولة التي كشفت الأيام عن كونها مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة. ويعبر هذا المشروع عن طموحات ومصالح عناصر البرجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش. وقد استطاعت قيادة هذا الطبقة فرض سيطرتها بفضل نفوذها ومواقعها في هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية في المجتمع. لكن نجاحها لم يكن بأي حال كاملا ونهائيا، ذلك أنها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظمتهم النقابية فحسب، بل من قبل

البرجوازية الوطنية المبعدة وكذلك رأس المال الأجنبي، خاصة البرجوازية الفرنسية الطموحة إلى لعب دور رئيسي في صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية. لذلك كانت الأيديولوجيا الشعبوية ومشروعها التنموي والتحديثي الورقة الرابحة في يد البرجوازية الصغيرة التي سمحت لها بجمع قوى إجتماعية ذات مصالح متعارضة في تحالفات هشة وقصيرة العمر.

إذا كانت تلك هي الظروف، باختصار، التي برزت فيها إلى الوجود استراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر. فما هي الأسس التي قامت عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها؟ وما هي التغيرات التي أحدثتها في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبأي شكل أثرت في سيرورة تشكل الطبقة العاملة في الجزائر؟ تلك هي بعض الأسئلة التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذا المقال.

1 - أسس وأهداف مشروع التنمية :

يستند مشروع التنمية في الجزائر منذ 1967 إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس "G. de Bernis" إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد أن تعتمد إستراتيجية إقتصادية وإجتماعية شاملة. وتوفر هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج والتشغيل. ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى، يتضمن إحداث تحولات إجتماعية وإقتصادية جوهرية وتشكل ما سمي حينذاك «الصناعات المصنعة»، أي التي تنتج التجهيزات والماكينات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الاستراتيجية(3). أما على المستوى العملي، فتعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير أقطاب نمو صناعي تقوم بدورها بتحفيز النمو في المناطق المحيطة بها. إذ يمكن بهذه الطريقة توسيع دائرة التصنيع التي تجتذب بصفة متزايدة مناطق وفروعا جديدة من النشاط الاقتصادي. وتكون النتيجة إقامة شبكة قوية من العلاقات بين قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، خاصة بين الصناعة والفلاحة. كما

تطلق عملية التصنيع سيرورة التغير في مجالات أخرى عديدة مرتبطة بها مثل التعليم وتدريب القوة العاملة.

تجدر الإشارة عند هذه النقطة إلى عاملين حاسمين يحدد ان مدى نجاح هذه الإستراتيجية. أولا، الدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه الدولة في عملية التصنيع باعتبارها إعادة بناء للاقتصاد والمجتمع. ذلك أن الدولة وحدها قادرة على توفير وضمان الموارد المالية الضخمة المطلوبة وتنسيق استعمالها. ثانيا ، ضرورة القيام بإصلاح زراعي يضمن تحويل أشكال الملكية وطرق استغلال الأرض والبنى الإجتماعية المرتبطة بذلك.تهدف هذه العملية بالدرجة الأولى إلى توسيع السوق الوطنية لاستقبال منتوجات الصناعة، وكذلك تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية بغية توفير الغذاء لسكان المدن العاملين في الصناعة والخدمات. بالرغم من المظهر الحيادي الذي صيغت فيه هذه الإستراتيجية، فإن المسلمات التي تقوم عليها تشير إلى ضرورة إبعاد البرجوازية الوطنية وتحديد مجال ومدى تدخلها. وفي الوقت نفسه تضمن المشاركة النشطة لممثلي الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين، وكذلك الشرائح المتوسطة، إذ بدون هذه المشاركة تفقد الإستراتيجية أحد الشروط الضرورية لنجاحها وكذلك أهدافها المعلنة(4)

لقد تم الإعلان لأول مرة عن أهداف هذه الإستراتيجية في نشرية حكومية بعنوان «آفاق التخطيط واستراتيجية التنمية» (5) التي تضمنت الخطوط العريضة للسياسة العامة للفترة ما بين 1967 - 1980. ومن بين أهدافها الرئيسية المعلنة بناء «اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل 18 مليونا من السكان»(6). ويتم من خلال ذلك تحقيق هدفين في غاية الأهمية هما: أولا ، بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التي تمثل مشكلة حادة. ثانيا ، تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة التي تمثل الغالبية الساحقة من السكان. أما الهدف الضمني الذي يمثل في الوقت نفسه وسيلة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف فيتمثل في

الرفع المستمر لإنتاجية العمل. وهكذا وقع التوجه إلى بناء قطاع صناعي قوي ليس لتحقيق هذه الغايات فحسب، بل من أجل إقامة اقتصاد مستقل ومتمركز حول الذات.

أما الوثيقة الثانية التي تعرضت بالتفصيل لاستراتيجية التنمية في الجزائر فكانت "الميثاق الوطني" الذي وقع الإستفتاء عليه سنة 1976، ويبرز النهج المعتمد في هذه الوثيقة الأيديولوجية طرحا مماثلا يركز على الدور القيادي للصناعات الثقيلة. ونجد أن أحد الإهتمامات الرئيسية يخص تحسين إنتاجية العمل دون التأثير على مستوى التشغيل في بلد يتميز بارتفاع معدل النمو السكاني وحيث تبلغ البطالة مستويات غير مقبولة(7). نجد من بين الأهداف المعلنة كذلك التوجيه الجيد للإستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الشعبية وتوسيع السوق الداخلية لاستيعاب المنتوجات الوطنية، إضافة إلى تحقيق توازن بين الجهات المختلفة للوطن خاصة بين الأرياف والمدن تفاديا لعواقب وخيمة تنجم عن تصنيع فوضوي.

شُرع في تطبيق هذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المتعددة ابتداءً بالمخطط الثلاثي (1967- 1969) ثم المخططين الرباعي الأول (1970 - 1973) والرباعي الثاني (1974 - 1977) اللذين شكلا القاعدة الفعلية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية.

2 - التحولات في البنية الاجتماعية :

عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة على إثر عملية التصنيع الواسع والمكثف، وتجدر الإشارة إلى عاملين كانت لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتغيرات التي مست البنية الاجتماعية. أولا، الدور الحاسم والقيادي الذي لعبته الدولة باعتبارها المحرك والموجه لسياسة التنمية. أدى ذلك إلى تكوين قطاع إقتصادي قوي يتضمن فروعا إستراتيجية عديدة ويخضع لرقابة الدولة مباشرة. ثانيا، كانت سياسة التنمية والمشروع السياسي الذي ترتكز اليه نتاجا لتنازلات وتحالفات متوالية بين القوى الإجتماعية الأساسية "البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية".

لعل إحدى النتائج المهمة لهذه الممارسة السياسية التي اتبعتها الكتلة الطبقية المسيطرة هي إقامة نوع من "تقسيم العمل" مؤديا بذلك إلى ظهور مجالات حيوية تقع تحت تأثير قوى إجتماعية محددة.

هكذا حصلت البرجوازية الوطنية ، رغم تهميشها سياسيا على تنازلات إقتصادية مهمة كما يبين ذلك قانون الإستثمارات لسنة 1967(8). أما شرائح البرجوازية الصغيرة المتواجدة في أجهزة الدولة والجيش والحزب فقد عملت على تحصين مواقعها وتشديد قبضتها على تلك المؤسسات بينما وقع استقطاب الفلاحين والعمال في تحالفات هشة ومضطربة باستعمال وسائل عديدة تتراوح بين تأثير الأيديولوجيا الشعبوية والتلويح ببعض المكاسب المادية والمناورة السياسة أو الرقابة البيروقراطية على منظماتهم واستخدام العنف والقوة أحيانا.

أدت هذه الإستراتيجية والتحالفات المرتبطة بها إلى تحويل تدريجي لبعض الفئات البرجوازية الصغيرة إلى قوة مسيطرة من خلال استيلائها على السلطة السياسية أولا، ثم بعد ذلك عن طريق سيطرتها على أجزاء كبيرة ومواقع إستراتيجية في الإقتصاد الوطني(9). إن تركيبه «برجوازية الدولة» الناشئة أصبحت أكثر تعقيدا بجمعها بين عناصر عديدة متمايزة ليس حسب أصولها ومساراتها الإجتماعية فقط، ولكن بالنظر إلى المصادر الموضوعية لقوتها وكذلك إتجاهاتها السياسية والأيديولوجية.

كانت النتيجة الهامة الأخرى لسياسة التنمية هي تأكيد المكانة الإقتصادية للبرجوازية الوطنية. إن هذه الطبقة المتميزة بصغر حجمها (لا تتجاوز 1,5 % سنة 1977 و 1 % سنة 1982 من مجموع السكان العاملين)(10) تتمتع بقوة إقتصادية سمحت لها بممارسة ضغوط معتبرة للحصول على تنازلات عديدة من الدولة. في الواقع، وخلافا لما يوحى به الخطاب الأيديولوجي الرسمي لم تكن البرجوازية في أي وقت مهددة بتوسيع الملكية العمومية تحت رقابة الدولة، بل على العكس، تحصلت

بسبب تلك السياسة على عدة امتيازات منها تجنيبها مخاطر الإستثمار على المدى الطويل وتكاليف تسيير وإعادة إنتاج قوة العمل، وفوق كل ذلك حماية السوق الوطنية المتوسعة من المنافسة الأجنبية. حتى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبعض الصناعات الإستراتيجية عادت عليها بالفائدة لوقت طويل، ذلك أن كثيرا من التجهيزات والسلع الوسيطة والإستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة تطرح في السوق بأسعار مدعمة. يمكننا الإطلاع على ازدياد أهمية الطبقة البرجوازية إقتصاديا من خلال عدة مؤشرات مثل تطور عدد الشركات الخاصة.

جدول رقم (1) : تطور الشركات الخاصة (1966 - 1980)

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
1 - 4 عمال	-	2201	3201	3339	5000
أكثر من 5 عمال	-	1845	2618	2731	4387
المجموع	3358	4046	5819	0670	9387

المصدر: D.Liabes, Capital privé et patron d'industrie en Algérie: CREA. Alger 1984 P 419

كما يمكننا التعرف الى أهمية المنشأة الخاصة من حصتها في تشغيل العمل المأجور في قطاع الصناعة. إذ بلغت هذه الحصة 30 % سنة 1972 ثم 25 % في 1979، أي المرحلة التي بلغ فيها توسع القطاع العمومي أوجه . وهكذا رغم بلاغة الخطاب الأيديولوجي الذي يندد بالبرجوازية، فإن وضعيتها لم تكن مهددة فعلا. إن أداء وفعالية المنشأة الخاصة يثيران الإهتمام أيضا إذا ما قيسا بحصتها في الإنتاج المحلي الخام. لقد بلغت 51 % سنة 1969، ثم 40 % سنة 1974 و 30 % في

1978.(11) بالرغم من التناقص المحسوس في حصتها فإنها ماتزال تمثل بالتقريب ثلث الإنتاج الوطني في عز تدخل الدولة وتوسع القطاع العمومي. المؤشر الآخر على قوة المنشأة الخاصة يتمثل في دوران رأس المال الذي بلغ في أواخر السبعينات 28,40 % وهو معدل يفوق مثيله في القطاع العمومي رغم الشروط الملائمة التي تميز هذا الأخير بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة والتنظيم الجيد نسبيا والمستوى العالي للمهارة. كل هذه مؤشرات تؤكد حقيقة أساسية هي أن البرجوازية رغم صغر حجمها كانت تتمتع بقوة إقتصادية معتبرة.

الظاهرة الثانية التي لها علاقة مباشرة بسياسة التنمية هي التوسع السريع في توفير مناصب الشغل التي أدت إلى ارتفاع محسوس في حجم العمل المأجور وخاصة عدد العمال. ورغم أن الأهداف المخططة في مجال التشغيل لم تكن تتحقق دائما فإن معدل التوسع في التشغيل كان مثيرا للإنتباه فعلا.

جدول رقم (2): توسع التشغيل 1967 – 1980 "بالملايين"

الحجم	1967	1973	1978	1982	1985
القادرون على العمل	2,5	2,8	3,5	4,3	4,5
المشتغلون	1,72	2,18	2,83	3,4	3,9
نسبة التشغيل	٪ 75	٪ 76,5	٪ 81	٪ 80	٪ 86,3

المصادر : A. Benachenhou, Planification et déveleppement en Algérie 1960-1980. Alger S.N.E.D, 1980. P 220, et
مجلة إحصائية: الديوان الوطني للإحصاء. العدد 5، 1986 ، ص 34.

تجدر الإشارة هنا أن معظم ذلك التوسع وقع تحقيقه خارج النشاطات الزراعية، أي في قطاع الصناعة "بما في ذلك الأشغال العمومية" والخدمات . أما مستوى التشغيل في الفلاحة فبقي ثابتا منذ 1966، بل تناقص منذ 1977. إذ كانت حصة هذا القطاع حوالي 49,14 % من مجموع القوة العاملة في 1966 وتقلصت الى 29,6 % في 1977، ثم 31 % في 1981 لتصل 28 % في 1982.

إن الظاهرة التي تستحق الإهتمام أكثر من وجهة نظرنا هي التطور السريع للعمل المأجور لأنه يمثل تحولا نوعيا في البنى الإقتصادية والإجتماعية مشيرا إلى انتشار علاقات إجتماعية جديدة قائمة على بيع قوة العمل.

جدول (3) : تطور العمل المأجور (1966 – 1982)

	1966	1977	1982	نسبة الزيادة 1966 - 1982
المشتغلون	1,724,900	2,336,972	3,473,904	101,3
العمل المأجور	650,000[1]	1,441,546	2,309,209	255,3

المصدر: M.P.A.T.-D.G.S. Annuaire Statistique de l'Algerie 1982. Alger 1984

(1) يشكل هذا الرقم تقديرا مبنيا على الإحصاء العام للسكان لسنة 1966.

بالرغم من أن هذه الأرقام ليس لها سوى قيمة دلالية ، فإنها تشير إلى تيار واضح وقع تأكيده في السنوات اللاحقة إذ أصبح العمل المأجور قوة اجتماعية أساسية في بنية المجتمع وأصبح العمال الصناعيون يشكلون مجموعة معتبرة ضمن هذه الفئة.

هؤلاء العمال الذين يمثلون ،كما سنرى، نواة لطبقة عاملة في طور التشكل يزداد حجمها سنة بعد أخرى. إن تطور العمل المأجور وزيادة حجم الطبقة العاملة بشكل خاص من الظواهر التي ميزت مرحلة السبعينات التي شهدت تطبيق مخططات التنمية الوطنية وحيث كانت عملية التصنيع المحور الأساسي لتلك المخططات. في هذه الفترة وفرت الصناعة 28 % من مناصب الشغل التي أنشئت بمعدل سنوي بلغ 45,000 منصب عمل. بينما بلغ هذا المعدل في قطاع البناء والأشغال 35,000 منصب عمل. أما خلال المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 فتغيرت الكفة لصالح القطاع الأخير الذي وفر 50,000 منصب عمل بمعدل 25,7 % من مجموع مناصب العمل الجديدة وشهدت الصناعة تدهور حصتها التي بلغت 15,7 % من مجموع المناصب.(12)

لكي نتعرف على مدى التوسع في حجم الطبقة العاملة يتعين علينا أولا، معاينة تطور العمل المأجور في قطاعات محددة. وثانيا، أن نولي اهتماما خاصا بتلك المجموعات من القوة العاملة التي تشارك بطريقة مباشرة في العملية الإنتاجية ومن موضع الخاضع في التسلسل الهرمي لتنظيم العمل. غير أنه من الصعب تقدير عدد العمال في مختلف القطاعات مادامت مصادر المعلومات والوثائق المتوفرة لاتقوم بتوزيع القوة العاملة بطريقة منتظمة حول مختلف القطاعات وعلى أساس فئات محددة. لذلك سوف نركز على قطاعين رئيسيين هما الصناعة والبناء والأشغال العمومية بغية تقديم بعض المؤشرات عن مدى تطور العمل المأجور بصفة عامة.

جدول (4) : تطور العمل المأجور في الصناعة والبناء

	1966	1977	1982	نسبة الزيادة 1982-1966
الصناعة	99,276	359,319	502,909	406,6
البناء والأشغال	61,800	320,128	567,252	818,0
المجموع	161,076	679,437	1,070,161	564,4
عدد العمال	135,060	659,162	979,000	625,2

المصدر : M.P.A.T : Annuaire statistique.op. cit.

O.N.S: Enquête emploi et salaire 1982. Alger 1985.

تشير هذه الإحصائيات إلى أن العمال يمثلون نسبة عالية من الأجراء في الصناعة وقطاع البناء والأشغال، في حين تشكل الفئات الأخرى بما في ذلك المهندسون والفنيون والمشرفون ومستخدمو الإدارة من الدرجات العليا أقلية ضئيلة ، وتتضمن فئة العمال في المعطيات السابقة أولئك الذين يساهمون في الإنتاج مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من موقع المنفذين إضافة إلى المستخدمين غير المؤهلين في الأعمال الإدارية وملحقها. لابد من التأكيد هنا على المعيار الثاني المتعلق بالمكانة في التسلسل الهرمي للسلطة فكل هؤلاء يشتركون في احتلال مواقع في قاعدة الهرم إذ لايملكون رسميا سلطة الرقابة على نشاطهم أو نشاط الآخرين. وما هو مثير للإنتباه هو أن نسبة العمال ضمن العمل المأجور في الصناعة كانت متماثلة عند نهاية المخططين الرباعيين مما يعني أن الزيادة في حجم الطبقة العاملة مرتبطة مباشرة بالتوسع الصناعي. منذ تلك الفترة بدأت بعض التغيرات تتعلق بالأهمية النسبية لبعض الفروع وتركز العمال فيها تبرز الى الوجود، هذه التغيرات كانت على حساب الصناعة وهي لاتتخذ شكل تيار عابر، بل إتجاها عاما سيكون له دون شك تأثير في سيرورة تشكل الطبقة العاملة كما سنرى.

3 – خصائص عامة لطبقة عاملة ناشئة :

أحدثت عمليات التحول الإقتصادي والإجتماعي التي استعرضناها آنفا أثرا واضحا على سيرورة تشكل الطبقة العاملة. من أجل إبراز ذلك سنحاول التركيز على عدد من العوامل التي تعتبر ذات أهمية ليس لفهم تشكل هذه الطبقة فحسب، بل لأنها تقدم فرصة ثمينة تساعدنا على تفسير قوتها وضعفها وكذلك المشكلات والعقبات التي تحول دون تنظيمها كقوة إجتماعية أساسية في المجتمع. إن ما نركز عليه هنا هو العقبات والصعوبات الذاتية والداخلية الناجمة عن طبيعة الإنقسامات المميزة لبنية الطبقة العاملة. فهذه كثيرا ما وقع تجاهلها والسكوت عنها في مقابل التركيز على العقبات الخارجية المرتبطة ببنية المجتمع وطبيعة النظام السياسي...الخ .

1.3 – حداثة العهد بالصناعة :

مع أن بداية تشكل الطبقة العاملة تعود الى فترة متقدمة من العهد الإستعماري فإنها لم تبلغ لا الحجم ولا درجة التنظيم التي تجعل منها قوة إجتماعية فاعلة ومؤثرة . إذ إضافة الى القيود التي وضعتها البنى الاستعمارية على تطورها ساهمت حرب التحرير وعمليات إنهاء الاستعمار في تعطيل نموها كما وكيفا. من جملة تلك الآثار نجد معاناة الطبقة العاملة من نقص في الإستقرار والتواصل اللذين من شأنهما المساهمة في تقويتها عدديا وتنظيميا وتحقيق إستقلالها سياسيا وأيديولوجيا. فالجذور التاريخية القريبة نسبيا لهذه الطبقة تعد من الصفات المميزة وذات الأثر على نموها. لقد رأينا آنفا كيف كان حجم العمل المأجور محدودا جدا في بداية الاستقلال إذ بلغ حوالي 600,000 من بينهم 50 % أو أقل من العمال من مجموع عدد السكان الذي بلغ تسعة ملايين.(13)

يعني ذلك أن حجم الطبقة العاملة غداة الإستقلال كان مماثلا إن لم يكن أقل مما بلغته في العقد الأخير من الفترة الاستعمارية. وعرفت تركيبتها بعض التحولات حيث أن ما يزيد عن 50,000 عامل فقدوا مناصبهم في قطاع البناء والأشغال نتيجة غلق عدة منشآت يملكها المستوطنون . أما الصناعة فسجلت شغور حوالي 90,000

منصب عمل بعد رحيل اليد العاملة الأوروبيــة. وفرضـت عمليـة الإستخلاف توظيـف مجموعـات مـن اليـد العاملـة بعضـها مؤهل وبعضـها الآخـر ليس لــه ســابق تجربــة بالصناعة. وتعني هذه العملية أن الطبقة العاملة بحجمها المحدود ونقص تنظيمها وقـع تجديدها بمقدار الثلث تقريبا وفي فترة قصيرة جدا. وكانت عملية التجديد بعناصر غير صناعية وكذلك استخلاف اليد العاملة الأوروبيـة ذات آثار سلبية علـى تعبئـة وتنظيم طبقة عاملة فتية. لقد حرمتها من مجموعة معتبرة من العمـال ذوي المهارة والخبرة الذين أبعدوا عن طبقتهم نتيجة عملية الحراك الصاعد.

من المعروف أن الإستعمار لم يطور قاعدة صناعية جديـرة بهـذا الإسم طـوال فترة الإحتلال. لذلك بقيت النشاطات الصناعيـة مقتصـرة فـي الغـالب علـى الصناعـات الإسـتخراجية بينمـا انعدمـت الصناعـات التحويليـة عدا بعـض المنشـآت الصـغيرة فـي صناعات الأحذية والنسيج وبدرجة أقل المـواد الكيماويـة، وحتـى هـذه كـانت محـدودة سواء من حيث عددها أو طاقتها في التشـغيل.(14) لذلـك فـإن القـاعدة الصناعيـة التـي تمتلكها الجزائر اليوم حديثة العهد. في الواقع أنشئت معظـم شـركات القطـاع العمومـي ووحداتها ومصانعها الموزعة على مختلف فـروع الصناعـة والبنـاء بعـد سنة 1966. بينمـا أربـع فقط من الشـركات الكبرى المسيطرة علـى الصناعـة اليوم تـم إنشـاؤها أو تأميمها قبل تلك السنة وبالتـالي فـإن ظهـور الطبقـة العاملـة وتوسعها خاصـة فــي الصناعة وثيق الصلة بتكوين قطاع اقتصادي قوي تحت رقابة الدولة منذ 1967.

جدول (5) : تطور العمال الصناعيين (1966 - 1985) *

	1966	1985	نسبة الزيادة 1966-1985
الصناعة	80,000	470,211	487,7
البناء والأشغال	55,000	339,613	881,1
المجموع	135,000	1,009,824	648,0

source - D.G.S. Enquête emploi et salaire 1966.
O.N.S , Revue statistique, N°5, 1986, p 38.

2.3 – حراك القوة العاملة :

يشكل المستوى العالي من الحراك داخل القوة العاملة إحدى الخصـائص الهامـة لطبقة عاملة في طور التكوين أثناء فترة التصنيع السريع. وقد ركزنـا لـدى معالجتنـا لهذه الخاصية علـى شكلين مـن الحـراك: الأول جغرافـي يتعلق بتغيير مكـان العمـل، والثـاني مهنـي يخـص تغيير فـرع النشـاط. وقـد تعمدنـا إختيـار هذيـن الشـكلين لتوفـر المعطيات حولهما بينما تنعدم حول أشكال أخرى. وحتى في هذه الحالة فإن المعطيـات تخص فترات معينة فقط، إضافة الى أنها لاتخص العمال بشكل محدد بل القوة العاملـة عمومـا. إن الملاحظـة الأولـى التـي يمكـن تسـجيلها هـي أن مسـتوى الحـراك داخـل القطاعات مرتفع نسبيا كما تبين المعطيات التالية :

جدول (6) : الحراك داخل القطاعات (1982)

القطـــاع	نسبـــة الحـــراك
الفلاحـــة	55.1
الصناعـــة	59.7
البناء والأشغال	54.7
النقل والاتصالات	50.9
التـــجـــارة	68.8
الخدمـــات	61.9
الادارة	42.8

Source, O.N.S, Enquête main d'oeuvre et démographie,1982. p 13.

الجدير بالملاحظة هو أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبـة الثانيـة بعـد كـل مـن التجارة والخدمات من حيث نسبة الحراك التي شملت العاملين فيه. لكن في نفس الوقت

يعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للقوة العاملة المتحركة بعد قطاعي البناء والإدارة. وما يثير الإنتباه فعلا هو أن الصناعة لم تستقطب سوى 6.95 % من اليد العاملة المشتغلة في الفلاحة سابقا، بينما استقطب قطاعا البناء والإدارة نسبا أعلى بكثير (22,5 % و11,2 % على التوالي). تثير هذه المعطيات الشك حول بعض الأفكار السائدة التي مفادها أن الصناعة تستقطب اليد العاملة الفلاحية. يمكننا تفسير هذه الظاهرة إعتمادا على تظافر عدة عوامل منها: التوسع بوتيرة أسرع في قطاعي البناء والإدارة وتوفيرهما لمناصب عمل وحاجتهما الى مزيد من اليد العاملة. ثم ضعف مستوى الكفاءة والمهارة المطلوبة خاصة في قطاع البناء مقارنة مع الصناعة التي تستدعي حدًا أدنى من المهارة التي لاتتوفر عليها القوة العاملة القادمة من الفلاحة والريف عموما. إضافة إلى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية تتعلق باختيار الأفراد . وذلك ما يفسره وجود نوع من التلاؤم بين التجربة السابقة لهذه اليد العاملة الريفية ومميزات قطاع البناء كالعمل في الهواء الطلق وصغر الوحدات وعدم تعقدها وبالتالي سهولة الإندماج والضعف النسبي لإجراءات الضبط والمراقبة وكذلك البساطة النسبية لعملية الإنتاج. كل هذه العناصر تزيد من قوة جاذبية قطاع البناء على المستوى النفسي – الإجتماعي رغم قساوة ظروف العمل فيه وضعف الأجور نسبيا.

لننظر الآن إلى الحراك عند عمال الصناعة (بما في ذلك البناء والأشغال) إنطلاقا من تغيير فرع النشاط وسكان العمل. ففي سنة 1982 بلغ عدد العمال الذين شملهم الحراك في هذين القطاعين 471,509، أي ما يعادل 41,7 % من مجموع اليد العاملة المعنية بالحراك، ومن بينهم 35,1 % من عمال الصناعة الذين غيروا فرع النشاط. لقد توجهوا الى فروع عديدة منها الخدمات26,7 % الفلاحة والصيد البحري35,9 % الإدارة15,3 % والتجارة 14,3 %. وتبرز لدينا نماذج ذات دلالة عندما نأخذ في الحسبان مكان العمل. إذ بينما يظهر ميل واضح لدى عمال المدن للإتجاه نحو الخدمات والإدارة والتجارة فإن عمال الريف يتوجهون نحو الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها.(15)

يلاحظ أن نسبة العمال المستقطبين نحو الصناعة فاقت بقليل نسبة أولئك الذين غادروها، إذ بلغت المجموعة الأولى 169,127 عاملا يمثلون 41,6 % من عمال الصناعة سنة 1982. ويعني هذا أن نواة الطبقة العاملة المتكونة من العمال الصناعيين تم تجديدها بما يفوق الثلث. كما تجدر الإشارة إلى أن نفس فروع النشاط المستقبلة لعمال الصناعة هي التي قامت بتعويضهم.(16)

أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة الحراك المتعلق بتغيير مكان العمل فإن أول ما ينبغي الإشارة اليه هو ندرة المعطيات.مع ذلك يمكننا معالجة هذه النقطة على مستوى مصغر إعتمادا على معطيات تخص المنطقة الصناعية لجهة عنابة التي وفرها المسح الذي قامت به الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي (A.A.R.D.E.S). إذ تبين المعلومات المستقاة من هذا المسح أن مجموعة كبرى من العينة التي شملها البحث كانت تعمل في السابق خارج حدود بلدية عنابة المتميزة بمنطقتها الصناعية الكبرى، بالفعل لم تبلغ نسبة الذين كانوا يعملون داخل حدود البلدية سوى 30,5 % من أفراد العينة. وتشير هذه النتائج الى معدل مرتفع من الحراك القائم على تغيير مكان العمل. أما عندما نأخذ في الحسبان عامل المهارة فإننا نجد أن 31,5 % فقط من العمال المهرة كانوا يعملون من قبل على أرض البلدية . ويعني ذلك أن الغالبية من هذه الفئة قدموا من جهات أخرى حديثا. أما نسبة العمال غير المهرة الذين عملوا سابقا على أرض البلدية فكانت أقل من 28,5 % مما يجعلهم أكثر عرضة للحراك الجغرافي بحثا عن العمل مع التوسع الصناعي الذي عرفته المنطقة خلال السبعينات.

جدول (7) : مكان العمل السابق لعينة من العمال

	بلدية عنابة	ولاية عنابة	ولايات الشرق	الولايات الاخرى	الخارج	العاطلون	المجموع
عمال مهرة	503	802	144	91	68	180	1594
عمال غير مهرة	293	548	123	27	62	258	1018
المجموع	796	1350	207	118	130	447	2612

المصدر AARDES : Pôle de développement et arrière pay:
Le cas de Annaba - EL - Hadjar, Alger 1979. p 67

تتمثل النتائج المباشرة المرتبطة بمثل هذه المعدلات العالية من الحراك في عدم الاستقرار والتغير المستمر في تركيبة القوة العاملة في عديد من المنشآت والمصانع. ويعتبر ذلك بمثابة عامل يكبح تشكل مجموعات عمالية متجانسة تمتلك نسقا قيميا مشتركا على درجة من التبلور والوضوح. مما أدى بدوره الى عدة ظواهر مثل ضعف الاندماج الاجتماعي وصعوبة التعبئة والتنظيم وغياب روح التضامن وضعف الشعور بهوية جمعية تقوم على مصالح مشتركة.

3.3 - التوزيع الجغرافي : ريفي - حضري:

كانت الطبقة العاملة في الجزائر منذ بدايات تشكلها مقسمة الى شريحتين كبيرتين : عمال الأرياف وعمال المدن. ومن أهم مميزات المجموعة الاولى عدم الاستقرار وصعوبة التنظيم عموما، ويعود ذلك الى خصائص تميز هذه الشريحة من العمال مثل انتشارهم على شكل مجموعات صغيرة وتنقلهم الدائم بين نشاطات تندرج ضمن أنماط متباينة من حيث علاقات الملكية، درجة التطور والتنظيم...الخ. وحتى

السنوات الأولى للإستقلال كانت شريحة العمال الريفيين تشكل القسم الأكبر ضمن الطبقة العاملة الناشئة لكن مع نهاية الستينات بدأت الأمور تتغير ليصبح عمال المدن أكبر حجما وأهم وزنا. جاء هذا التغير كنتيجة مباشرة لاختيارات سياسية منحت الأولوية للتصنيع كما رأينا آنفا.

عرفت تركيبة الطبقة العاملة في فترة وجيزة نسبيا (1966-1982) تحولات عميقة، بحيث أصبحت نواتها في بداية الثمانينات تتشكل ليس من عمال الزراعة والحرف الموجودين في الريف، بل من عمال يتركزون في قطاعات حديثة مثل الصناعة والبناء والأشغال والخدمات الموجودة عموما في المناطق العمرانية الكبرى، وأصبح العمال الزارعيون يشكلون أقلية يتناقص حجمها باستمرار نظرا الى عدة عوامل من أهمها الهجرة الريفية خاصة في أوساط الأجيال الشابة نحو المدن أو المناطق الصناعية الكبرى التي كانت تمنح فرصا أفضل بما توفره من مناصب عمل وامتيازات مادية واجتماعية.

كانت شريحة العمال الريفيين تتميز بتباين كبير في وضعياتها الإقتصادية والإجتماعية نظرا إلى تعايش أشكال متنوعة من الملكلية وأنظمة استغلال الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية، إذ نجد الملكية الخاصة الفردية والعائلية والملكية التعاونية وملكية الدولة...الخ . وقد ساهمت العوامل السابقة في تهميش عمال الأرياف وتقليص تأثيرهم ووزنهم في البنية الاجتماعية(17).

في مقابل ذلك كان لظهور البروليتاريا الحضرية تأثير نسبي أعظم فيما يتعلق بوضع السياسات الإقتصادية والإجتماعية. فالعديد من برامج ومشاريع الدولة موجهة سواء ضمنيا أو صراحة إما نحو إحتواء ومراقبة نشاط هذه الطبقة أو نحو تلبية بعض مطالبها. ويمكننا أن نذكر من بين تلك المشاريع على سبيل المثال: "تجربة التسيير الإشتراكي للمؤسسات" التي مثلت نموذجا من المشاركة الرسمية والمراقبة للعمال في إدارة وتسيير الوحدات. بينما ركزت برامج أخرى على توسيع التعليم وتعميمه، وإقامة

منظومة صحية مجانية. وهناك سياسات محددة تتعلق بتشريعات العمل، وإصلاح نظام الضمان الإجتماعي. ولعل أكثر هذه المشاريع أهمية ذلك المتمثل في «القانون العام للعامل» الذي تضمن تحديدا وتصنيفا موحدا لمناصب العمل مشكلا بذلك قاعدة لسياسة وطنية للأجور ونظاما للحوافز، إضافة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بتنظيم وتسيير مكان العمل.

في الواقع، إذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الإضرابات يمكننا القول أن عمال المدن يتميزون بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى من رفاقهم في الريف. لابد من الإعتراف أن هناك شيئا من الإغراء في تفسير هذا التمايز استنادا الى فكرة شائعة مفادها أن الصناعة تلعب دورا أساسيا في تركيز أعداد هائلة من العمال مؤدية بذلك إلى نمو الشعور بهوية جمعية تنبثق عن الممارسة والنضالات المشتركة. وهذا ما يؤدي إلى تفضيل التضامن والفعل الجمعي المنظم. أما في المناطق الريفية فإن التشتت ونقص التفاعل وسيطرة قيم تقليدية تشكل عوامل مساعدة على بروز التوجهات الفردية أو الروابط الإجتماعية مثل العلاقات العشائرية والزبونية التي تعيق تبلور تصورات حول العناصر الموضوعية المشكلة للبنية الاجتماعية.

4.3 - التموقع في فروع النشاط المختلفة :

لعل أحد العوامل المهمة في تحليل سيرورة تشكل الطبقة العاملة ذلك الذي يتعلق بتحديد فروع النشاط التي تظهر وتنمو فيها مجموعات العمال، وما يميز تلك الفروع من خصائص ذات تأثير على مستقبل هذه الطبقة. ويلاحظ في هذا الصدد أن الصناعات التحويلية تحتل موقعا مفضلا في السياسة التنموية للجزائر، وبذلك يبدو عمال الصناعة عموما المجموعة المعرضة أكثر من غيرها لبرامج الدولة بما لها من انعكاسات سلبية أو إيجابية. إنطلاقا من هذه الملاحظة المبدئية يمكننا التوقع أن يكون عمال الصناعة محل تفضيل نسبي في سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر، كما أنهم في الوقت نفسه أكثر نضالية من غيرهم، ذلك أنهم يلجأون الى استخدام موقعهم الإستراتيجي لفرض أنفسهم وتحقيق مطالبهم وعادة ما يحرزون تنازلات أكثر مما

يحقق العمال في القطاعات الأخرى. فالصناعة تتميز عن غيرها من الفروع مثل البناء والنقل والخدمات بما توفره من الإستقرار والإطمئنان المهني وهي شروط ضرورية لظهور مجموعات متجانسة ومتماسكة نسبيا، وهي ضرورية بما تقدمه من فرص التعبئة والتنظيم ومحفزة لظهور أشكال متنوعة من النضال الجمعي. والسؤال هنا هو كيف يبدو توزيع العمال على مختلف فروع النشاط الاقتصادي ؟ وما هي النتائج المترتبة عن مثل هذا التوزيع ؟ لنتناول أولا توزيع العمال بين مختلف الفروع خلال الفترة (1977-1982) وقد بلغت فيها عملية التصنيع ذروتها وبدأت تعطي ثمارها فيما يخص التشغيل.

جدول (8) : توزيع العمال على فروع النشاط (1977-1982)

الفروع	1977	1982	نسبة الزيادة 1977-1982
الفلاحة وملحقها	(1)363,456	(3)550,000	51.3
الصناعة	301,951	423,029	40.1
البناء والأشغال	191,416	548,283	186.4
النقل والاتصالات	57,551	116,650	102.7
الخدمات	(2) 78,900	118,910	50.7
التجارة	60,000	108,485	80.8
المجموع	1,053,274	1,865,357	77.1

المصدر : - Annuaire Statistique de l'Algérie 1977 - 78, 1982

- ONS : Enquête emploi et salaire 1981 - 82 .

ملاحظة : 1 - يتضمن هذا الرقم حوالي 114,521 عاملا موسميا.

2 - تقدير مستند الى بعض المؤشرات اللاحقة نظرا لغياب المعطيات.

3 - يعود هذا الرقم لسنة 1984 ويتضمن حوالي 20 % كعمال موسميين.

تطلعنا هذا المعطيات على ظاهرة مهمة تتعلق بتغير تركيبة الطبقة العاملة بالنظر إلى نسبة العمال الصناعيين الذين كانوا يشكلون حوالي 28,7 % سنة 1977 ثم تناقصت نسبتهم لتصل 22,7 % سنة 1982. ويعني هذا أن الصناعة تمر بطور يتميز بفقدان مكانتها كقطاع رئيسي يشغل أعدادا كبيرة من العمال. يمكن تفسير هذا التغير بعدة عوامل منها: الاختيارات التكنولوجية المميزة للصناعة الجزائرية التي جعلتها تقوم على استخدام مكثف لرأس المال. لذلك فإن التوسع الصناعي يعاني كبحا نتيجة التكلفة العالية نسبيا لاستحداث مناصب عمل جديدة. وحتى المصانع القائمة توفر مستوى محدودا من التشغيل نظرا لاعتمادها على تقانية متطورة نسبيا.(18)

تبرز المعطيات السابقة تيارا آخر له دلالة ويخص الدور الهام الذي يؤديه كل من قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذلك الخدمات، إذ برزا كقطاعين أساسيين تتركز فيهما القوة العاملة. ويعتبر التوسع في قطاع البناء مثيرا بالفعل حيث قفز نصيبه من القوة العاملة من 18,2 % في 1977 إلى 29,4 % في 1982، والشيء نفسه يقال عن تزايد عدد العمال في قطاعات الخدمات، النقل والاتصالات والتجارة. إن مثل هذه التغيرات في توزيع العمل بين مختلف فروع النشاط يمكن أن يكون لها عواقب جدية تخص سيرورة تشكل الطبقة العاملة.

تبدي تلك القطاعات الأكثر أهمية من حيث تمركز عدد العمال في بداية الثمانينات خصائص ذات دلالة مثل، أولا معاناة العمال في قطاعي الفلاحة والبناء من غياب ضمانات تتعلق بمناصب العمل رغم أن هذه المشكلة مطروحة بحدة أكثر في الفلاحة. ثانيا، يتميز هذان القطاعان خلافا للصناعة بسيطرة المنشآت والمزارع الصغيرة الحجم التي يوجد كثير منها في يد رأس المال الخاص. ثالثا، وكنتيجة لما سبق يعتبر القطاعان أقل حظا في مجال تشريعات العمل وظروف التشغيل والأجور والخدمات الاجتماعية وكذلك فرص تنظيم القوة العاملة. وتعمل كل هذه الظروف على رفع مستوى دوران العمل مما يعيق عملية تشكل مجموعات عمالية متماسكة. كما

تفسر هذه الخصائص الفشل التقليدي لانتشار وتوسع الحركة النقابية في مثل هذه القطاعات ومن ثم تأخر ظهور الطبقة العاملة فيها كقوة إجتماعية فاعلة.

إذا تمت المحافظة على هذه الاتجاهات في توزيع المجموعات العمالية خلال الثمانينات ، وهو شيء متوقع جدا، فإن عمال الصناعة سيفقدون موقعهم باعتبارهم النواة الصلبة للطبقة العاملة الناشئة على الأقل من الناحية العددية. وسوف يساعد تزايد عدد العمال في قطاعات البناء والخدمات وغيرها على تعميق بعض التمايزات الموجودة حاليا ويقوي عدم التجانس بين المجموعات المشكلة للطبقة العاملة. ولعل الأهم من كل ذلك هو ما تشير إليه هذه التغيرات من أن مجموعات كبرى من هذه الطبقة متمركزة في قطاعات تضع بطبيعتها حواجز أمام نمو الهوية الطبقية وتطور أشكال متقدمة من الوعي والنضال العمالي.

5.3 – التموقع في القطاعين العمومي والخاص :

ينقسم الاقتصاد الجزائري من حيث الشكل القانوني للملكية الى قطاعين كبيرين قطاع عمومي تحت مراقبة الدولة بدأ يتشكل منذ نهاية الستينات، وقطاع خاص تحت السيطرة الكاملة لرأس المال الوطني وهناك خصائص تربطهما كما هنالك خصائص أخرى تفرق بينهما. على مستوى الشكل القانوني للملكية يعتبر القطاع الخاضع لمراقبة الدولة ملكية عمومية تتصرف فيها الدولة وتسيرها لصالح المجتمع ككل. أما القطاع الخاص فتسيطر فيه علاقات ملكية متنوعة «فردية ، عائلية، شركات مساهمة...الخ»، كما تمثل درجة تطور القوى المنتجة خاصية أخرى تفرق بين القطاعين، إذ بينما يضم القطاع العمومي معظم الفروع الإستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة (صناعة الصلب، الميكانيك، الإلكترونيك، الهندسة الصناعية، النفط.. .الخ) المتميزة بمستوى عالي من الميكنة، يضم القطاع الخاص صناعات خفيفة موجهة نحو الاستهلاك (مثل الصناعات الغذائية، النسيج، الكيميائيات...الخ) ، وتتميز هذه بمستوى منخفض من الميكنة والاستخدام المكثف لقوة العمل وطرق إنتاجية أقل تطورا. أما الخاصية الثالثة التي تفرق بين القطاعين فتتمثل في حجم الوحدات والمنشآت . فبينما تتركز الوحدات

والمصانع الكبرى في القطاع العمومي، تسيطر الوحدات والمصانع الصغيرة في القطاع الخاص. وأدت هذه الفروق في حجم الوحدات الى فروق واضحة في سياسات التسيير وتنظيم العمل . فالقطاع العمومي يتميز بمركزية مفرطة حيث تتخذ أهم القرارات في أعلى مستويات الهرم التنظيمي. وقد شجع ذلك الى جانب عوامل أخرى مسيري هذا القطاع على تبني ممارسات عطوفة وأقل تشددا. اقتصاديا، ساعد الريع النفطي الذي بلغ مستويات عالية حتى منتصف الثمانينات على عدم اللجوء الى سياسات تسيير موجهة نحو الربح. أما سياسيا ، فقد كانت هنالك حاجة ملحة لدى السلطة الحاكمة لضمان شرعيتها والحصول على تأييد العمال الذين كانت مساهمتهم ضرورية لإنجاح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف النظام القائم. بالمقارنة كان القطاع الخاص متحررا من كل تلك الضغوط والعقبات وكان بشكل أو بآخر ، مجبرا على تطبيق قواعد تراكم رأس المال بطريقة متشددة. ومع ذلك فإن هذا لايعني أن الحاجة الى تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية ودوران رأس المال في هذا القطاع كانت دوما موجهة بعقلانية إقتصادية حديثة. ذلك أن نظم التسيير وتنظيم العمل في هذا القطاع تعكس مزيجا من الإجراءات والطرق منها الحديثة ومنها التقليدية. وهكذا يمكننا مصادفة نماذج السلطة الأبوية جنبا الى جنب مع أشكال التسيير الحديث القائم على التايلورية والفوردية. وتتمثل هذه الأخيرة خاصة في تقسيم العمل والتخصص المفرط وأشكال الرقابة ، وكذلك أساليب التحفيز المادي. وحتى قطاع الدولة لم يبق بمنأى عن إدخال بعض التغيرات الجوهرية منذ بداية الثمانينات في إطار إعادة الهيكلة الكلية للقطاع. وتتمثل هذه العملية في تجزئة الشركات والمنشآت الكبرى إلى وحدات أصغر، إضافة إلى اعتماد مبدأ الاستقلالية المالية وكذلك في التسيير . ويعني ذلك أن الوحدات الاقتصادية العمومية لم تعد خاضعة لوصاية الدولة ومسيرة من قبل أجهزتها المركزية. كما تعني أن هذه الوحدات أصبحت مستقلة ماليا عن خزينة الدولة التي لن تتحمل مستقبلا خسائرها. بصياغة أخرى أصبحت هذه المنشآت- أو لا بد أن تصبح كذلك إذا ما أرادت البقاء - وحدات اقتصادية تعمل على أساس قاعدة الربحية.

إذا نظرنا الى المعطيات التي تبين توزيع العمال حسب القطاعين نجدها تشير الى أن هؤلاء المشتغلين في القطاع العمومي سنة 1969 شكلوا حوالي 65.1 % من مجموع العمال في كل النشاطات غير الزراعية والذين قدر عددهم في تلك الفترة بحوالي 243,391.(19) . أما في سنة 1982 فقد شهد القطاع العمومي ارتفاعا ضئيلا في نصيبه من العمال ليبلغ 70,6 % مقابل 29.4 % للقطاع الخاص. ويعني هذا أن احتكار الدولة لأهم القطاعات لم يقلص كثيرا من دور القطاع الخاص.

جدول (9) : توزيع العمال حسب الملكية (1969 - 1982)*

الفروع	1969		1982	
	عمومي	خاص	عمومي	خاص
الصناعة	89,592	45,509	332,209	90,820
البناء والأشغال	39,067	30,989	387,208	161,075
النقل والاتصالات	22,893	7,612	86,698	29,952
الخدمات (1)	6,978	751	45,713	73,297
المجموع	158,530	84,861	851,828	355,144

المصدر : - Annuaire Statistique de l'Algérie 1970 - pp 39-40,

- ONS : Enquête emploi et salaire 1982 .

ملاحظـة :

1) في سنة 1969 لم تنشر الاحصائيات الخاصة بالخدمات سوى الى المؤسسات المالية، بينما في 1982 تضمنت كل العمال المشتغلين في هذا الفرع من النشاط.

وتجدر الاشارة الى أن التغيرات الأخيرة في السياسة الاقتصادية المنبثقة عن "الاصلاحات" المعتمدة منذ بداية الثمانينات تؤكد دور القطاع الخاص وتقويته وفي

الوقت نفسه تخفيف وربما إزالة إحتكار الدولة لمجموعة كبيرة من النشاطات الاقتصادية(20).إن هذا التوجه يؤدي دون شك إلى ارتفاع محسوس في الاستثمارات الخاصة وزيادةعدد الشركات والوحدات في القطاع الخاص، وبالتالي ارتفاع نصيبه من القوة العاملة مستقبلا. لذلك يبدو أن التوزيع الحالي للعمال بين القطاعات لن يتم الحفاظ عليه فحسب، بل سيقع تعميقه أكثر. لكن نظرا للطابع المضطرب المميز لسياسة الإنفتاح على القطاع الخاص وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية عموما وكذلك التناقض في موقف البرجوازية المحلية التي تريد السيطرة في الوقت عينه الذي ترفض فيه المخاطرة ، فإن الاستثمارات الخاصة ستشهد تغييرا محدودا سواء من حيث الحجم أو النمط والمجالات المختارة، علما بأن الاستثمارات الخاصة تركزت تقليديا في قطاعات البناء، والأشغال العمومية والخدمات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة. أما المنشآت والوحدات الاقتصادية فكانت وسوف تبقى لبعض الوقت صغيرة الحجم بشكل عام. ففي سنة 1980 على سبيل المثال بلغ عدد الوحدات التي تشغل أقل من 20 عاملا 4056 وحدة . أما تلك التي تشغل ما بين 20 و 100 عامل فقدر عددها بحوالي 467 وحدة. وكانت معظم هذه الوحدات مركزة في صناعات النسيج والأحذية والأثاث. أما عدد الوحدات الكبرى المشغلة لأكثر من 100 عامل فلا يتجاوز 61 من بينها واحدة تشغل أكثر من 500 عامل.

لقد بلغ نصيب صناعات النسيج والأحذية سنة 1982 ما يعادل 45.1 % من مجموع العمال المشتغلين في الصناعات الخاصة. وكانت حصة الفرعين 21.9 % و23.2 % على التوالي. وتتميز الصناعة في القطاع الخاص بظاهرتين مهمتين: أولا، الأهمية النسبية لقوة العمل النسوية التي تمثل 10,9 % من مجمل العاملين في القطاع الخاص بينما لاتجاوز نسبتها في القطاع العمومي 0,4 %. ثانيا،تشغيل نسبة عالية من القوة العاملة الموسمية إذ مثلت هذه الفئة في 1982 نسبة 24,3 % من العمل المأجور في هذا القطاع. وعند تحليل بنية القوة العاملة في القطاع الخاص، بخاصة في صناعات النسيج والأغذية تبرز هذه الخصائص بشكل أوضح .

لقد اشتهرت الصناعات النسيجية باعتمادها على قوة العمل النسوية، وسوف تبقى كذلك على ما يبدو، إذ بلغت نسبة النساء 40 % سنة 1968، ثم 37,4 % سنة 1970 لتصل 33,6 % سنة 1982. أما الصناعات الغذائية فقد عرفت باعتمادها على قوة العمل الموسمية التي شكلت نسبة 69,8 % من عمالها سنة 1968 ثم ارتفعت سنة 1970 الى 76.6 %. أما الخاصية الأخرى التي تميز القوة العاملة في القطاع الخاص فتتمثل في هيمنة اليد العاملة غير الماهرة، إذ في سنة 1970 مثلا لم تتجاوز نسبة العمال المهرة 16,7 % من مجمل عمال الصناعة في هذا القطاع، بينما مثل العمال غير المهرة وذوي المهارة المحدودة 83,3 % . وبالرغم من التغيرات الهامة التي حدثت منذ ذلك الوقت ما تزال القوة العاملة غير الماهرة تمثل الغالبية إذ بلغت نسبتها في الصناعة الخاصة سنة 1982 ما يقارب 57 % مقارنة مع 42,8 % في القطاع العام.(21)

لقد أثرت كل هذه الخصائص المميزة لمنشآت القطاع الخاص والقوة العاملة فيها بشكل أساسي على سيرورة تشكل الطبقة العاملة في الجزائر. ونشير هنا إلى بعض تلك التأثيرات مثل ، المستوى العالي من دوران العمل خاصة في الحالات التي تسيطر فيها قوة العمل النسوية والموسمية. ويطرح هذا صعوبات معتبرة عندما يتعلق الأمر بالتعبئة ومحاولة التنظيم النقابي، إضافة الى ذلك نجد سيادة علاقات أبوية وزبونية وأساليب استبدادية في التسيير بحيث تؤدي جميعها الى إحجام العمال عن الانخراط في النقابات أو تشكيلها، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال عدد الفروع النقابية الموجودة في القطاع الخاص. ففي سنتي 1971 - 1972 لم يتجاوز عددها 370. فرعا، أي ما نسبته 25 % من مجموع الفروع النقابية ويؤكد توزيعها بين المنشآت تبعا لحجمها ما ذهبنا اليه من تأثير حجم المنشآة على عملية تنظيم العمال وتعبئتهم(22) . في الواقع، نصادف في كثير من الوحدات الصغيرة عمالا غير مصرح لهم بالعمل نتيجة محاولة أرباب العمل التهرب من الضرائب وعدم دفع مساهمتهم الى

صندوق الضمان الاجتماعي. وتوجد مثل هذه الحالات خاصة بين النساء والعمال الموسمين ويبدو أن العمال أنفسهم يقبلون تلك الممارسات، محافظين بذلك على مستوى معين في الأجور، وهناك بين العمال من يجهل هذه الإجراءات تماما.

بالمقارنة مع القطاع الخاص، تميزت الصناعة في القطاع العمومي بسيطرة المنشآت والوحدات الكبرى. كما تبدو تشريعات العمل خاصة تلك المتعلقة بظروف العمل وعلاقات العمل محترمة ومطبقة. وقد ساعدت عملية إشراك العمال من خلال تجربة "التسيير الإشتراكي للمؤسسات" منذ 1973 على تعبئة العمال وتنظيمهم في فروع نقابية*. وشكل ذلك مصدر ضغط على المسيرين وأجهزة الدولة، من أجل تطبيق تشريعات العمل أو استحداث أخرى جديدة تخدم مصالح العمال. ورغم أن الفروع النقابية والمجالس العمالية كانت موجودة في معظم المنشآت الخاضعة لرقابة الدولة، فإن بعضها لم تشمله تجربة «التسيير الإشتراكي». ولانجد في بعض المنشآت فروعا نقابية على الاطلاق . لقد كانت هذه وضعية العاملين في الادارات المحلية "مثل البلديات والولايات" وبعض المنشآت التابعة لها إلى عهد قريب.(23)

إن كلا من حجم المنشآت الصناعية العامة وكذلك إحترام مسيريها تشريعات العمل منح العمال فرصا أفضل للتنظيم والنضال في سبيل تحسين أوضاعهم. لقد كان تركيزهم بأعداد كبيرة يشكل في حد ذاته عاملا مساعدا على نمو الشعور بالهوية الجمعية. إضافة الى ذلك عمل إحترام التشريعات وكذلك مشاركة العمال في التسيير، رغم ما أحاط ذلك من سلبيات على إعطاء دفع لتنظيم الطبقة العاملة الجزائرية. من جملة العوامل المهمة أيضا، تمتع العمال في القطاع العمومي بالإستقرار المهني وضمان مناصب العمل.

خلاصـــــة :

لقد ساهمت عملية التصنيع السريع والمكثف في إحداث تحولات عميقة في بنية المجتمع الجزائري، إذ تمكنت البرجوازية الصغيرة الصاعدة من تحويل نفسها الى قوة

إجتماعية مسيطرة اتخذت شكل "برجوازية الدولة" كما أعطت العملية نفسها، بالرغم من خطاب أيديولوجي شعبوي، دفعا لبرجوازية محلية تمتد جذورها في فروع الخدمات والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة، كانت هذه الطبقة رغم صغر حجمها عدديا وتهميشها سياسيا حتى نهاية السبعينات، ذات قوة إقتصادية لايستهان بها . لكن منذ ذلك الحين بدأت الأمور تتغير، إذ تم الإعتراف بها كقوة مؤثرة وبشكل متزايد في عملية اتخاذ القرار في أجهزة الدولة. أما بالنسبة للطبقة العاملة فقد كان لعملية التصنيع نتائج عديدة ومتنوعة على سيرورة تشكلها.

أولها: تضاعف حجم هذه الطبقة عدة مرات منذ انطلاق عمليات التصنيع في منتصف الستينات وبروزها في النهاية بمثابة قوة إجتماعية أساسية.

ثانيا : أحدث التصنيع تغيرات عديدة في بنية هذه الطبقة. منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي بالنسبة لتكوينها ونموها المستقبلي.

نجد من بين التأثيرات الإيجابية تركيز قوة العمل ورأس المال في مجموعة من المنشآت والوحدات الكبرى. هذا ما أدى بدوره إلى تشكل مجموعات عمالية كبرى بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها الاختلافات والتمايزات العديدة التي توجد بين العمال المستقطبين الى الصناعة حديثا. بالإضافة ساعدت هذه العملية على تطور نسبي للحس الجمعي والشعور بالهوية نظرا لتماثل التجارب والمصالح وكذلك النضالات التي خاضتها المجموعات المختلفة من العمال، وقد وفرت تلك التجارب السند الضروري موضوعيا لظهور شعور بالهوية الطبقية.

لكن للتصنيع، كما وقع في الجزائر، نتائج سلبية كذلك، وتكتسب هذه النقطة أهمية بالغة في ضوء حقيقة أساسية هي كون الطبقة العاملة حديثة التكوين وذات ذاكرة وإرث جمعي محدودين. ويعود ذلك الى الإنقطاعات التي ميزت سيرورة تشكلها سواء خلال فترة الإستعمار أو بعدها. واعتبارا للطابع السريع والمكثف لعملية التصنيع استقطبت الطبقة العاملة أفرادا ومجموعات ذات خلفيات اجتماعية ومهنية متنوعة. يعتبر هذا التنوع أحد الأسباب المعيقة لعملية تشكل مجموعات عمالية متكاملة

ومتجانسة نسبيا. كما منع تبلور منظومة قيمية مشتركة ومتماسكة قادرة على استخلاف المنظومات القديمة.

بشكل عام، تميزت سيرورة تشكل الطبقة العاملة في الجزائر بعدة انقسامات داخلية منها ما هو مرتبط بتموقع مختلف المجموعات العمالية في قطاعات وفروع اقتصادية ذات أشكال متنوعة من الملكية ودرجات متفاوتة من التطور التقاني وكذلك من حيث تطبيق التشريعات ودرجة الإستقرار المهني. لعل الأهم من كل هذا الإتجاهات المشيرة الى تمركز العمال مستقبلا في فروع غير الصناعة مثل البناء والأشغال والخدمات والتجارة. إضافة الى ذلك الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص. تلك الفروع المتوسعة باستمرار وكذلك هذا القطاع يرتبط جميعها بجملة من الظروف غير الملائمة لنمو الطبقة العاملة: مناصب عمل غير مؤهلة، غير مستقرة وغير مضمونة وظروف عمل قاسية، خرق تشريعات العمل، تدني مستوى الأجور، غياب تخطيط للمستقبل المهني للقوة العاملة مثل التكوين والترقية، صعوبة التنظيم وممارسة الحق النقابي...الخ.

لقد بدأت «الإصلاحات» التي أدت الى تجزئة المنشآت العمومية الكبرى واعتماد مبادىء السوق الحرة في التسيير تفصح عن آثارها المتناقضة. من جهة، نجد العمال مهددين في مناصب عملهم وأجورهم نتيجة لمحاولات المسيرين جعل هذه المنشآت بعد إعادة هيكلتها وحدات إقتصادية فعالة ورابحة في ظل ظروف الإستقلالية وتحرير السوق. ومن جهة ثانية، يحصل العمال ولأول مرة على الفرصة في التفاوض الحر تحت شروط تسمح مبدئيا على الأقل بممارسة حرة للنشاط النقابي وبذلك يصبح بإمكانهم الضغط مباشرة على المسيرين دون تدخل الدولة وأجهزتها البيروقراطية كالعادة.

لكن على العموم، يبدو أن آليات هذه الوضعية تعمل في صالح المسيرين لأسباب عديدة نذكر منها :

أولا: الشعور بالغموض والإضطراب وغياب توجه واضح ومنسجم في أوساط العمال.

ثانيا: تنامي الإنقسامات والشروخ الداخلية للطبقة العاملة على أساس المهارة، قطاع النشاط، المناطق وكذلك الولاءات السياسية والأيديولوجية... الخ مهددة بجدية وحدة العمال التي ماتزال هشة .

ثالثا : غياب تنظيم نقابي قاعدي ومستقل بإمكانه مواجهة التحديات التي تطرحها المرحلة الراهنة بكل مستجداتها وتعقيداتها وأن يلعب دور المفاوض القوي والقدير أمام المسيرين وكذلك الدولة. ومع ذلك هناك نقطة إيجابية هي حصول العمال على حريتهم المفقودة في تنظيم أنفسهم دون وصاية بعد فترة طويلة من الخضوع والتبعية ، تبقى طبعا، وصاية الأجهزة والقيادات النقابية القديمة التي تحاول القاعدة العمالية التخلص منها فتنجح حينا وتخفق حينا آخر(24).

يحاول العمال اليوم جمع قطع منظمتهم المهشمة وتنظيم أنفسهم بطريقة ديمقراطية في مرحلة تتميز بالتناقس الحاد بين تشكيلات سياسية تسعى الى كسب مناطق نفوذ داخل الطبقة العاملة باعتبارها قوة إجتماعية أساسية. وتتسارع الأحداث والتغيرات سياسيا واقتصاديا ويبقى المستقبل مفتوحا على كل الإحتمالات لا بالنسبة إلى تطور الطبقة العاملة فحسب، بل فيما يخص مصير المجتمع والنظام السياسي ككل.

الهوامش

1) - كان الصراع الذي دار بين الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة وقيادة أركان جيش التحرير الوطني بزعامة العقيد هواري بوميدن سنة 1961، أحد الامثلة المعبرة عن فشل البرجوازية وعناصرها في الحركة الوطنية، حيث أدى الصراع الى تقوية موقف قيادة الأركان والجيش عموما كطرف أساسي في تحديد المستقبل السياسي للجزائر، أما المثال الثاني فيجسده السباق المفتوح نحو السلطة بعد الاستقلال مباشرة، حيث واجه ممثلو البرجوازية في الحكومة المؤقتة قيادات البرجوازية الصغيرة ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بزعامة أحمد بن بلة. في هذه المدة كان تدخل الجيش حاسما في تحديد نتيجة المواجهة لصالح الطرف الأخير . لمزيد من المعلومات انظر مثلا :

Harbi, M. **FLN Mirage et realité**. eds. Jeunes Afrique, Paris 1974.

2) - هناك دراسات عديدة حول هذه التجربة، ويكفي هنا ذكر مثالين :

- LAKS, M. **Autogestion ouvrière et pouvoir politique en Algérie (1962-65)**, Etudes et Documents Internationales, Paris, 1967.

- Clegg, I. **Workers Self - Management in Algeria.** Penguin Press, London 1971.

3) De Bernis, G. "Les industries industrialisantes et l'intégration économique régionale". **Archives de I.S.E.A.**, vol 21, N°1, 1968.

- De Bernis, G. "Les industries industrialisantes et les options Algériennes", **Revue Tiers Monde** N°47, Juillet-Sept. 1971 pp.547-600.

4) Benachenhou, A. **Planification et développement en Algérie** '1960-1380) S.N.E.D, Alger, 1980 pp 27-29

5) Direction générale du plan et des études économiques, Alger, 1967.

6) Benachenhou , A op. cit . p 30

7) - بلغت البطالة بداية السبعينات حسب التقديرات الرسمية حوالي 18.6 % من السكان القادرين على العمل، أما التقديرات غير الرسمية فتشير الى مستوى أعلى يتراوح بين 28.4 % و 33 % حسب طرق حسابها و الفئات التي تدرج ضمن هذه العملية

انظر : Benchenhou, op. cit pp 220-221 .

8) Akkache, A. **Copitaux étrangers et liberation économique: l'experience Algériènne.** Paris, Maspero. 1971 .

9) - حققت الدولة رقابتها على الاقتصاد من خلال 5 شركات كبرى في الصناعات الثقيلة تتضمن 107 وحدة إنتاجية و 40 وكالة توزيع و 09 وحدات للهندسة الصناعية، بالإضافة الى 06 شركات مختلطة وتشغل كل هذه الشركات 105.836 مستخدما. كما تراقب الدولة في قطاع الصناعات الخفيفة 11 شركة كبرى تضم 430 وحدة إنتاجية تشغل في مجموعها أكثر من 120.000 مستخدم ، انظر:

Benachenhou, op.cit pp 139 - 146

Raffinot, M. et Jaquemot, P. **le capitalisme d'Etat en Algérie**. Paris, Maspero. 1977

10) Office National des statistiques (O.N.S), **Enquête main d'oeuvre et démographie** 1982. N° 2, Alger, 1984. p 7.

11) Liabes, D. op. cit . p 429.

12) Benachenhou, A. op. cit. p 264.

13) Amin, S. **The Maghreb in the Modern world.** London, Penguin Books 1970, p 136

14)Taleb, B, A. "Essai de recension des entreprises dans l'Algérie coloniale" in **Entreprise et entrepreneurs en Afrique au 19ème et 20 ème siècles**. Tome,1, eds l'Harmattan, Paris, 1983. p 512.

15) O.N.S: **Enquête Main d'oeuvre.** op. cit p 13.

16) Ibid, Annexe II pp. 1-2.

(*) تجدر الإشارة الى أن الارقام الخاصة بولاية عنابة تتضمن بلديات أخرى في الولاية غير بلدية عنابة التي يظهر رقمها في الخانة الاولى.

17) حسب التقديرات الرسمية لسنة 1977 بلغ عدد العمال الريفيين الدائمين في الفلاحة 248,935 عاملا بينما بلغ عدد العمال الموسميين 114,521 عاملا. وتجدر الاشارة هنا الى أن التقديرات الرسمية تقلص كثيرا من عدد العمال المرسميين. انظر :

M.P.A.T - D.G.S : Annuaire Statistique de l'Algérie. 1982. p 61.

18) - لابد من الاشارة الى أنه رغم طابعها المتميز بإستخدام مكثف لرأس المال فإن الصناعة الجزائرية تعاني تضخما في اليد العاملة. يعود ذلك الى اعتبارات سياسية تهدف الى تقليص مستوى البطالة وتوفير حد أدنى من الدخل لأكبر عدد ممكن من السكان القادرين على العمل. هذه السياسة التي يتم التراجع عنها الآن في ظل الأزمة التي هدت اقتصاد البلاد وفرضت "اصلاحات" عديدة سياسية واقتصادية.

19) - لايتضمن هذا الرقم إضافة الى عمال الزراعة أو لتلك الذين يشتغلون في الخدمات والادارة والتجارة نظرا لغياب معطيات دقيقة.

20) - نظرا لأن المقال يستند الى معطيات وأفكار صيغت في منتصف الثمانينات فإن هذه النقطة التي لم تكن حينئذ سوى توجها عاما وقع تأكيده فعلا من خلال الدستور المصادق عليه في 23 فيفري وكذلك التشريعات الاقتصادية التي صادق عليها المجلس الوطني خلال سنتي 1989 و 1990.

(*) لقد أشرنا سابقا الى اختلاف في الإحصاءات بين هذا الجدول والجداول السابقة،

21) A.A.R.D.E.S. Etude sur l'industrie priévée. Vol. 5.Document de synthèse, 1970, p 60.

22) A.A.R.D.E.S, op. cit Vol 3, p 132.

(*) تشير الإحصائيات الى ارتفاع نسبة الانخراط من 62 % سنة 1973 الى 70 % في سنة 1975 لتبلغ 85 % سنة 1988 وقد تركزت الغالبية العظمى من الفروع النقابية تبعا لذلك في القطاع العمومي حيث كان يشمل هذا القطاع على ما يقرب من 75 % من الفروع النقابية المعتمدة. انظر مقال، نور الدين سعدي في : Annuaire de L'Afrique du Nord. 1982 .

23) - لقد تغيرت هذه الوضعية مؤخرا مع الاعتراف بحق التنظيم والممارسة النقابية لكل العمال والمستخدمين بدون استثناء وذلك منذ الاستفتاء على الدستور الجديد في 23 فيفري 1989. (عدا طبعا مجالات السيادة مثل الأمن والجيش).

24) تجدر الاشارة الى ما تنشره الصحف عن محاولات تجديد الفروع النقابية في ظل المواجهات التي تحدث بين أنصار التجديد والقيادات القديمة خاصة مع اقتراب المؤتمر الثامن للاتحاد العام للعمال الجزائريين (26-28 جوان 1990) الذي سيشكل دون شك معلما في تاريخ الحركة النقابية مهما كانت نتائجه.

الفصل السادس

تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة *

مقدمة :

تعود جذور البنية الطبقية لجزائر اليوم الى عهد سابق تشكل فترة الاستعمار إحدى برهاته الحاسمة، إذ تم خلالها تغلغل وتوسع الرأسمالية مؤدية إلى إحداث تغيرات إقتصادية واجتماعية جوهرية، وقد تجسدت هذه السيرورة خاصة في عمليات المصادرة المتنوعة التي تعرض لها الفلاحون وكذلك تدمير الحرف مما أحدث اختلالا عميقا في البنية الإجتماعية القائمة. ونتج عن ذلك اقتلاع الآلاف من قراهم ومدا شرهم والرمي بهم في سوق العمل المأجور التي بدأت تتشكل تدريجيا مع ظهور مزارع المعمرين ومنشآتهم التجارية(1).

لعل أهم ما ميز تلك المرحلة ليس الاستغلال الإقتصادي فحسب، بل الإضطهاد السياسي والثقافي كذلك. وهكذا كان التمايز المبني على العرق والدين عاملا بارزا في بلورة البنية الإجتماعية عموما وفي سيرورة تشكل الطبقة العاملة خصوصا. وقد عكست الحركة النقابية منذ نشأتها هذه الخصائص وفشلت إلى حد كبير في استيعاب مميزات التشكيلية الاجتماعية الاستعمارية.

* - في الأصل مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول «ثقافة المنشأة» تنظيم وحدة البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية. جامعة وهران : 9-10 نوفمبر 1991.
- نشر في مجلة دراسات عربية. العدد 10، 11، 12، اوت/اكتوبر 1993.ص ص 82 - 94.

لقد شكلت محاولات إخضاع الطبقة العاملة الناشئة ومنظمتها النقابية خلال السنوات الأولى من الإستقلال إشارة متقدمة تعبر عن ضرورات السيطرة الطبقية التي تضمنتها وأفصحت، عنها توجهات سياسية واقتصادية محددة عملت على ترسيخ عدد من الإتجاهات المميزة لسيرورة التكوين الطبقي التي برزت خلال فترة الإستعمار. وتمثلت إحدى هذه الإتجاهات في نجاح عناصر البرجوازية الصغيرة في السيطرة على الدولة وأجهزتها الموروثة . أما الإتجاه الثاني فمثلته التحالفات الظرفية التي جرت داخل أجهزة السلطة بين شريحة بيروقراطية وأخرى تكنوقراطية كلتيهما في طور التكوين، وبين هذه من جهة وعناصر من الطبقة العاملة، بخاصة بعض قيادات الحركة النقابية مما سعد على إخضاعها، أو على الأقل وفر الشروط لذلك.

بعد سنوات من الإستقلال عرف المجتمع انطلاقة جديدة تمثلت في عمليات التأميم الكبرى التي سبقت حركة تصنيعية واسعة صاحبتها مشاريع الإصلاح الزراعي وتوسيع المنظومتين التعليمية والصحية. وقد كانت لسيرورة التغير الإجتماعي هذه وبخاصة التصنيع آثار عميقة على البنية الإجتماعية. غير أن تلك السيرورة لم تكن تستمد ديناميتها من عوامل داخلية فقط، بل كانت خاضعة لتأثيرات العوامل الخارجية كذلك الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل حول التأثير الذي مارسته عملية التصنيع على البنى الإجتماعية والثقافية للمجتمع، إلى أي حد أسهمت في إضعاف وإزاحة عناصر الثقافة القديمة مبلورة بذلك عناصر ثقافية حديثة ترتبط بالعقلانية الصناعية؟ أم أن عناصر الثقافة القديمة ما تزال مسيطرة ؟ أم أن هناك نوعا من التعايش والتمفصل بين عناصر ثقافية تنتمي إلى أطر مرجعية مختلفة؟ وفي هذه الحالة التي تبدو أقرب إلى تمثيل واقع المجتمع، ماهي الأشكال التي يتجسد فيها الإلتقاء بين عناصر الثقافتين ؟

سوف نتعرض في هذه المداخلة بالتحليل إلى مثال عن هذا التلاقي من خلال النظر إلى تمثلات عمال الصناعة للتمايز الاجتماعي. ونتطرق إلى ذلك بالتركيز على محورين، يخصص الأول لتحليل معطيات متعلقة بتمثلات الهوية والموقع في البنية الاجتماعية وعوامل تحديد الإنتماء إلىموقع طبقي معين. أما المحور الثاني فيركز

على تحليل تمثلات العمال لبنيـة المجتمـع والإنقسـامات المميزة لهـا. ويستند اختيارنـا لهذين المحورين على مسلمة أساسية مفادها أن الرؤية التي يكونها العمال عن أنفسـهم وعن المجتمع تشكل إطارا أساسيا لتبلور ثقافة محددة داخل المنشأة.

1 – تمثــلات الهــويــة:

يمكن القول أن عملية تمثل التمايز الإجتماعي الذي يطبع المجتمع تبدأ من نقطة رئيسية هي وعي الذات أو تحديد الهوية من خلال التعرف علـى الموقـع الموضوعـي الذي يحتله الفرد أو الجماعة فـي البنيـة الإجتماعيـة. تقوم معالجتنـا لهـذه النقطـة علـى تحليل معطيات أفرزتها إجابات العمال على أربعة أسئلة تتعلق بتحديد الهويـة الطبقيـة، وتوضيح تركيبة طبقة الإنتماء، ثم تحديد مضمون كلمـة "العمـال" التـي تستخدم بصفـة واسـعة للتعبير عن الهويـة الطبقيـة، وفـي الأخير نتعرض لتمثـلات العمـال الخاصـة بالعوامل المحددة لموقعهم الطبقي(2). ويوضح الجدول رقم (1) المعطيات التي حصلنـا عليها عند إستجواب العمال.

سوف نقوم بتحليل هذه النتائج بالنظر إلى المعطيات التي أفرزتهـا الإجابـة عن كل سؤال على حدة، ونحاول إبـراز الخصـائص والإتجاهـات العامـة التـي ترتسـم من خلال تمثلات العمال لكل موضوع. وفي هذا الصدد تثير الإجابات عن السـؤال الأول الخاص بتحديد الهوية عددا من الملاحظات :

جدول (1) تمثلات البنية الطبقية

تحديد الهوية ن - 373	%	تركيبة طبقة الانتماء ن - 375	%	محددات الموقع ن - 363	%	الجماعات المعادية ن - 348	%
طبقة الفقراء	33.5	عمال منتجون	55.6	عمال يدويون	13.0	المهنة	29.0
طبقة العمال	41.0	فلاحون صغار	24.3	عمال منتجون	54.9	الموقع الاقتصادي	
الطبقة الوسطى	16.4	موظفون بسطاء	6.5	عمال أجراء	32.1	والاجتماعي	45.6
الطبقة الخاضعة	3.8	حرفيون	2.1			الحالة المادية	14.0
الطبقة السفلى	5.3	جماهير فقيرة	3.0			مميزات ثقافية	11.4
		بطالون	6.5				
		مستضعفون	2.0				
المجموع		المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100

أولا: هناك مجموعة كبيرة من العينة عبرت عن هويتها باستخدام تعبير "طبقة العمال"، ويبدو أن هذه الصيغة في تمثل الهوية ترتبط ببروز وانتشار عناصر ثقافية حديثة ذات صلة قوية بالتطور الصناعي وتزايد أهمية العمل المأجور كصفة أساسية للمجتمع الحديث، وبالخصوص العمل الصناعي الذي يستدعي تركيز أعداد كبيرة من اليد العاملة في فضاءات محددة (ورشات ومصانع) وإخضاعها لطرق تنظيم وأساليب انضباط وشروط عمل متماثلة باستمرار. ولعل تمثل الهوية بهذه الطريقة يشير ولو ضمنيا إلى الدور الحاسم الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية للإنتاج في إحداث تمايزات وانقسامات محددة في بنية المجتمع. وهذه الظاهرة في حد ذاتها مرتبطة بتطورات فكرية حديثة نسبيا تزامنت مع الثورة الصناعية وتبلور النظام الرأسمالي في أوربا ثم توسعت فيما بعد.

ثانيا: هناك مجموعة أخرى مهمة أيضا استخدمت تعبير "طبقة الفقراء" لتحديد هويتها وانتمائها . ويبدو أن هذا التحديد يتسم بنوع من العمومية والغموض نتيجة لانعدام أو ضعف المعايير المستعملة لتوضيح الحدود الفاصلة بين الغنى والفقر. ثم أن مثل هذا التحديد للهوية قد يعبر بصدق عن ترسب عناصر ثقافية غير صناعية. إنها ثقافة مسيطرة في مجتمع لم تتبلور فيه بعد سيرورة التمايز الاجتماعي وتناقض المصالح إلى درجة تسمح بإدراك الإنقسامات المميزة لبنية المجتمع بكونها تعبيرا موضوعيا عن تعارض المصالح وتباين المواقع في منظومة العلاقات الإجتماعية. إن تحديد الهوية بهذا الشكل يميل إلى الإرتباط بثقافة تعي التمايز الاجتماعي من خلال مظاهره الخارجية المجسدة مثلا في توزيع الثروة الذي تبرزه الثقافة السائدة باعتباره قدرا محتوما لامفر منه تمليه مشيئة قوى غيبية متسامية عن الواقع الإجتماعي بكل تناقضاته، لذلك ينبغي قبوله والإذعان له. وغالبا ما يكون تحديد الهوية بهذه الصيغة مندرجا ضمن ثقافة تتسم بهيمنة أيديولوجيا تتركب من مزيج معقد من الأساطير والمعتقدات الدينية.

ثالثا : تبرز النتائج تمثلا للهوية يشير إلى وجود طبقات متعددة تشكل البنية الإجتماعية، وبذلك فهو يرفض الثنائية القائمة في الصيغة السابقة لتحديد الهوية. عندما تحدد مجموعة من العينة هويتها وانتماءها إلى الطبقة الوسطى فذلك يشير إلى أن العمال لايعتبرون أنفسهم في المرتبة السفلى من الهرم الاجتماعي، إذ أن هذا التمثل يبرز بطريقة غير مباشرة وجود شرائح أو طبقات أدنى مرتبة منهم. ولعل هؤلاء الذين يعبرون عن هذا الموقف يعتبرون أنفسهم محظوظين لأن لديهم منصب عمل ومصدر دخل مستقر وربما يجسد مثل هذا التمثل مستوى الوعي بدرجة التعقيد المميز لبنية المجتمع، كما أنه يعبر عن تأثير قوي لعناصر ثقافية حديثة مرتبطة بسيرورة التباين التي ميزت تطور المجتمعات الصناعية، وبخاصة مع تعاظم دور قطاع الخدمات والمهن الحرة.

رابعا : تبين أن تحديد الهوية بالشكل الذي أبرزته النتائج رغم تعدد نماذج التمثل لم يتاثر بدرجة قوية بمجموعة العوامل التي يعتبرها الباحثون ذات أهمية في بلورة تمثلات العمال. ومن بين هذه العوامل حجم المنشأة ودرجة تعقيدها تكنولوجيا وتنظيميا، وكذلك تفاوت مستويات التعليم والمهارة بين العمال واختلاف الأصول الإجتماعية والمهنية والأقدمية في العمل الصناعي والعضوية في النقابة. وعلى هذا الأساس يبدو أن وجود نماذج تمثل مختلفة عند تحديد الهوية لايخضع لتأثير الصفات الفردية بقدر ما يتحدد بالإتجاهات القيمية والقواعد المعيارية العامة المكونة للثقافة.

إن تحديد الهوية بالشكل الذي رأيناه يبقى ناقصا لأنه لا يفصح عن قضية جوهرية تتعلق بالمعنى الذي يعطيه كل واحد للألفاظ المستخدمة في تحديد الهوية. أو بمعنى آخر ماهي تركيبة الطبقة أو الشريحة التي تتخذ كإطار مرجعي في تحديد الهوية؟.

تبرز النتائج المقدمة ثلاث مجموعات عبرت عن تمثلات مختلفة لتركيبة الطبقة التي تنتمي إليها : المجموعة الأولى التي تمثل الأغلبية (5 .55 %) ركزت على

استخدام معيار الموقع، (عمال منتجون)، في نظام الانتاج الاجتماعي الذي تحدده علاقات الانتاج السائدة. وبذلك يبدو تمثل هذه المجموعة لتركيبة طبقتها متأثرا بعناصر ثقافية حديثة مرتبطة بسيادة النظام الصناعي وأسلوب الانتاج الرأسمالي، كما تعبر تلك العناصر عن التناقضات المميزة للمجتمع في ظل سيطرة عقلانية صناعية ورأسمالية. وهذا ما يبرزه بوضوح تركيز هذه المجموعة على تعبير "العمل المنتج" كأساس لاقامة تمييز بين الأفراد والجماعات وتحديد مواقعهم داخل بنية المجتمع.

أما المجموعة الثانية، فيبدو أنها تلجأ في تمثلها لتركيبة طبقتها الى عامل اقتصادي هو الدخل الذي يشير بطريقة غير مباشرة الى نمط توزيع الثروة والملكية في المجتمع. وهكذا نجد إشارة هذه المجموعة الى فئات غير متجانسة تضم «صغار الفلاحين» والموظفين البسطاء و"الحرفيين" الذين لايجمعهم سوى تقارب مستوى الدخل، ولايخفى أن اعتماد هذا المعيار يرتبط بتوزيع الثروة في المجتمع الذي يشير بدوره الى التأثير القوي الذي تمارسه عناصر الثقافة القديمة غير الصناعية في بلورة التمثلات الاجتماعية. ومن بين مميزات هذه الثقافة مقاومتها لكل عملية تهدف الى إزاحتها واستبدالها بمنظومة قيمية حديثة، وتستمد هذه المقاومة قوتها من استمرار التأثير الذي تمارسه العلاقات والبنى القديمة . وهكذا نجد نمط توزيع الثروة الذي هو نتيجة لآليات خفية (منها علاقات الانتاج وعلاقات القوة في المجتمع) يؤخذ في إطار الثقافة القديمة بإعتباره عاملا مفسرا للتمايز الاجتماعي، بينما هو في الحقيقة لايعدو أن يكون أحد مظاهر ذلك التمايز.

أما المجموعة الثالثة وهي أقلية (11.5 %) فتعبر بتمثل غامض الى حد ما عن تركيبة الطبقة التي تنتمي إليها بحيث أنها تجمع بين ما يدعى «الجماهير الفقيرة» و«البطالون» و«المستضعفون» . ويبدو أن هؤلاء الذين عبروا عن هذا التمثل يفتقرون الى أسس محددة وواضحة يتم اعتمادها عند تحديد تركيبة الطبقة التي ينتمون إليها، لذلك نجد مزيجا من عوامل تنتمي الى أطر ثقافية مختلفة. "فالجماهير الشعبية" تعبير

أساسي في أيديولوجيا شعبوية ينتشر عادة في مراحل التحول السريع المميز مثلا لفترات التصنيع في المجتمعات الزراعية. كما نجده مرتبطا بتغيرات في البناء السياسي عند التحول من أنظمة استبدادية إلى أنظمة راديكالية تحت قيادة البرجوازية الصغيرة.

إلى جانب ذلك نجد إدماج "البطالين" ضمن هذه الطبقة، ويمكننا إدراج هذا التمثل في إطار ثقافي حديث مرتبط بالمجتمع الصناعي عموما والرأسمالي خصوصا حيث تسود علاقات محددة بين قوة العمل ووسائل الإنتاج وتبرز مقولات مهمة مثل زمن العمل ومكان العمل، وقت العمل واللاعمل، ويتم التمييز بين الوضعية التي تكون فيها قوة العمل مستخدمة والحالة التي تكون فيها معطلة ومهدرة. كل هذه المقولات والتمثلات المعبرة عنها ترتبط بإطار ثقافي يختلف تماما عن ذلك الذي يميز المجتمعات غير الصناعية حيث تكون مقولتا الزمن والعمل مرتبطتين بالدورة الفصلية للطبيعة ولامعنى لمقولة "البطالة" نظرا للعلاقات التي توجد بين قوة العمل ووسائل الإنتاج التي تتميز بانعدام الفصل بين هذه الاطراف. كما تبدو التأثيرات القوية لعناصر الثقافة القديمة من خلال تعابير الأيديولوجيا الدينية التي تتمثل التمايز الاجتماعي باعتباره تعارضا بين الأقوياء والمستضعفين. هكذا يكون تمثل تركيبة الطبقة التي ينتمي إليها العمال عملية تفصح عن الترابط والتلاحم القائم بين عناصر ثقافية تندرج ضمن أطر رمزية مختلفة وربما متعارضة.

بعد كل هذا ينبغي التساؤل عن الدلالة المعطاة لتعبير "العمال" الذي يتكرر لدى أغلبية العينة سواء عندما يتعلق الأمر بتحديد الهوية أو تركيبة الطبقة التي ينتمون إليها. في الحقيقة، تقدم لنا النتائج ثلاث دلالات أو مضامين مختلفة يندرج كل واحد منها في إطار ثقافي معين. في الحالة الأولى التي يستعمل فيها لفظ «العمال» إشارة لأولئك الذين يباشرون نشاطا منتجا يبدو أن الهدف غير المعلن هو التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج. وعلى الرغم من أن هذا الربط بين العمل والإنتاج قديم قدم الإنسان فإنه لم يحتل مرتبة الصدارة إلا مع بروز وتطور ثقافة حديثة تعبر عنها بوضوح عقلانية المجتمع الصناعي الرأسمالي حيث تمنح الأولوية للعمل المنتج للثروة

أي العمل الذي يضيف قيمة من خلال عمليات التحويل والتصنيع. إلى جانب ذلك يوضع العمل المنتج في مقدمة الإهتمام ويحتل مرتبة أساسية في منظومة الأيديولوجيا «الإنتاجوية» التي تبتذل الجهد وتحتقره مع أنه السبيل الوحيد لتحقيق مطامح وأهداف أرباب العمل والمسيرين. كما أن الإهتمام بالعمل المنتج كمقولة مركزية يصادف بلوغ المجتمع الصناعي أعلى مراتب تطوره وهي مرحلة مجتمع "الاستهلاك الجماهيري" .

و في الجزائر، لعبت الأيديولوجيا «الإنتاجوية» دورا حاسما في تركيز الإهتمام على مقولة العمل المنتج باعتباره وسيلة للتخلص من وضعية التخلف والتبعية وتحديث المجتمع. وقد ساهمت الشريحة التكنوبيروقراطية المسيطرة على نشر هذا التصور محققة بذلك هيمنة النظرة التقنوية لقضايا المجتمع وآفاق خلاصه. وليس صدفة أن تجد هذه التصورات صدى في تمثلات العمال وهم المعرضون باستمرار إلى حملة مكثفة هدفها نشر هذه الأفكار.

لكن يمكننا أيضا استشفاف معنى مغاير للأهمية الممنوحة للعمل المنتج عند تحديد مضمون لفظ «العمال». إذ أنه يبرز أحد المعايير الجوهرية التي يؤسس عليها التمايز الاجتماعي من وجهة نظر العمال. فالأمر في هذه الحالة لايتعلق بمجرد تقسيم تقني للعمل رغم أهميته، لكن بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به والمترتبة عنه سواء في مكان العمل (احتلال مواقع متباينة في سيرورة العمل والتنظيم الهرمي) أو على مستوى المجتمع ككل (توزيع الثروة الاجتماعية والقوة والحظوة...).

أما المعنى الثاني الذي استعمل فيه لفظ "العمال" إشار ة إلى جميع الأجراء فيرتبط هو الآخر بإطار الثقافة الحديثة. لأن العمل المأجور ظاهرة حديثة نسبيا ولم تصبح خاصية بارزة إلا بانتشارها في ظل تطور وتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي خلال القرنين الأخيرين ليصبح نظاما عالميا. أما في الجزائر، فإن العمل المأجور لم يشكل ظاهرة مجتمعية إلا بعد الإستقلال ونتيجة لعملية التصنيع الواسعة والسريعة. لذلك فإن الربط بين لفظ "العمال" والعمل المأجور أصبح ظاهرة مميزة بفعل أن الأغلبية من

القوة العاملة تدخل ضمن هذه الفئة التي تعتمد على الأجر كمصدر أساسي، إن لم يكن وحيدا للدخل مهما تنوعت قطاعات النشاط.

ما يؤكد هذا المنحى في تفسيرنا هو أن النتائج توضح انتشار لفظ "العمال" بهذا المعنى خاصة بين أولئك الذين يعيشون في مناطق حضرية متميزة بإتساع وشمولية هذه الظاهرة (العمل المأجور). بينما يقل ذلك بوضوح عند العمال الذين يعيشون في مناطق ذات طابع ريفي، أو أولئك الذين يحتفظون بروابط قوية هنالك. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل منها: وجود مصادر دخل أخرى غير الأجر، وكذلك قوة شبكة العلاقات الاجتماعية غير التعاقدية القائمة على أسس قرابية وزبونية. وهكذا يتضح أن المحيط العمراني المرتبط بإطار إجتماعي - ثقافي معين يؤثر بشكل أو بآخر في صقل وبلورة التمثلات الاجتماعية.

إلى جانب هذه الدلالات نجد مضمونا آخر للفظ "العمال" وإن لم يكن شائعا بين أفراد العينة وهو الذي يشير الى كل من يمارس عملا يدويا. ولعل هذا المعنى يتحدد في إطار ثقافي قديم حيث يتميز نشاط العمل بالتدخل المباشر للإنسان وكذلك بوجود علاقة مباشرة بينه وبين الطبيعة التي تشكل موضوع العمل ووسيلته. وعلى الرغم من تعدد وتنوع المضامين فإن هناك اتجاها قويا لاعطاء لفظ «العمال» معنى يكشف عن قوة تأثير عناصر الثقافة الحديثة المرتبطة بظهور الصناعة وتوسع النظام الرأسمالي المتميز بالفصل بين المنتجين ووسائل الانتاج والتركيز على الوظيفة الإنتاجية كسمة جوهرية في النظام. لكن هذا لايعني زوال تأثير العناصر الثقافية المنتمية لإطار مغاير، بل هناك استمرارية تؤدي إلى أشكال معقدة من التلاقي بين هذه الأطر الثقافية.

هذا ما تبرزه النتائج المتعلقة بمؤشر آخر هو تمثل العوامل المحددة للهوية الطبقية للعمال، حيث نجد ميلا واضحا نحو اعتبار الموقع الإقتصادي والإجتماعي عاملا حاسما في تحديد هوية متميزة للعمال. لكن إلى جانب ذلك نجد تأثير عوامل

أخرى تتدرج ضمن إطار ثقافي قديم ومن بينها المهنة والمستوى المادي وبعض الصفات الثقافية التي من شأنها تمييز العمال مثل انخفاض مستوى التعليم ونمط الحياة، الخ.

هذه العوامل الأخيرة تبدو ذات تأثير ضعيف إذا أخذت منفردة غير أن تأثيرها يتعاظم عندما تكون مجتمعة باعتبارها ترتبط بنمط ثقافي قديم غير صناعي. وبهذا الصدد أيضا نجد أنفسنا أمام نوع من التلاقي بين تمثلات مختلفة للعوامل المحددة لهوية وموقع العمال في البنية الإجتماعية وينتمي كل من تلك التمثلات إلى نموذج ثقافي متميز.

2 – تمثلات البنية الاجتماعية:

ترتبط تمثلات الهوية والموقع الطبقي بتمثلات أعم وأوسع يكون موضوعها إدراك طبيعة البنية الاجتماعية وخصائصها المتميزة. من هذا المنطلق عمدنا إلى تخصيص الجزء الثاني من هذه المداخلة لتوضيح التمثلات السائدة لدى العمال فيما يخص البنية الطبقية للمجتمع الجزائري، وعن طبيعة الطبقة كمقولة تعكس التمايز الإجتماعي ، وكذلك تمثلاتهم عن العوامل المحددة للموقع الذي تحتله أية طبقة وطبيعة الجماعات التي يعتبرونها معادية.(3) ويقدم الجدول رقم (2) النتائج الخاصة بهذه الجوانب.

جدول (2) تمثلات البنية الطبقية

البنية الطبقية ن = 375	%	طبيعة الطبقة ن = 375	%	محددات الموقع ن = 363	%	الجماعات المعادية ن = 348	%
الأغنياء	24.5	شاملة	49.5	المهنة	14.9	الأغنياء	35.3
الفقراء	24.9	غير شاملة	50.5	الموقع الاقتصادي والاجتماعي	73.0	الملاك الكبار	25.3
العمال	10.7					الاطارات العليا	24.7
البرجوازية	7.9			خصائص ثقافية	12.1	العمال في مهن اخرى	2.6
الطبقة المسيطرة	9.2					العمال المهرة	8.0
الطبقة الخاضعة	9.5					الأفضل حالا	2.6
الطبقة المتوسطة	11.3					لا أحد	1.5
المثقفون	2.0						
المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100

تبرز النتائج وجود ثلاثة نماذج رئيسية يفصح العمال من خلالهـا عن تمثلاتهم للبنية الطبقية في المجتمع. يستند النموذج الأول الى عامل الثروة (الأغنياء والفقراء) والثاني إلى علاقات الإنتاج (العمال والبرجوازية) بينما يقوم النموذج الثالث على علاقات القوة والسلطة (المسيطر والخاضع) .

يبدو أن النموذج الأول، وهو الأكثر انتشارا، مرتبط بعناصر ثقافية قديمة تعبر عن خصائص ومميزات العلاقات الاجتماعية التي تحكم وضعا وعالما قبل صناعي. ففي تلك الأوضاع يصبح هذا النموذج القائم على توزيع الثروة طريقة مثلى لتمثل التمايزات الإجتماعية التي تطبع المجتمع. لكن هذا التمثل لايرقى إلى مستوى الوعي الطبقي الذي يعتبر ظاهرة جديدة نسبيا لايتحدد مضمونها ودلالتها إلا في إطار الثقافة الحديثة المرتبطة بالتشكيلة الرأسمالية المتقدمة صناعيا. ومع ذلك ينبغي الإحتراس من الفكرة الخاطئة التي مفادها أن التمثلات التي تقوم على نموذج توزيع الثروة منتشرة فقط بين عمال "المجتمعات النامية"، لأنها موجودة كذلك لدى عمال المجتمعات الصناعية المتقدمة.(4) ذلك أن انتشار هذا النموذج من التمثلات المعبرة عن التمايز الاجتماعي لايعود فقط إلى ارتباطه باستمرار تأثير عناصر الثقافة القديمة وإنما إلى بساطته في تفسير تلك التمايزات. فالتوزيع غير المتكافيء للثروة يبدو من بين أكثر خصائص المجتمع سهولة للإدراك نظرا لارتباطه الوثيق بمؤشرات خارجية وحسية. كما أنه من أكثر الموضوعات تداولا في الأيدويولوجيا الشعبية والرسمية على حد سواء.

في مقابل ذلك نجد بني مضمرة وغير حسية يقوم عليها التمايز الإجتماعي مثل الموقع ضمن علاقات الإنتاج وعلاقات السلطة، وهذه تشير إلى آليات كامنة معرضة للتعتيم بصورة مستمرة ومنتظمة من قبل الخطابات الأيديولوجية المسيطرة سواء كانت علمانية أو دينية. وعلى الرغم من ذلك فإنه ينبغي ملاحظة التعايش بين تمثلات قائمة على نماذج ترتبط بأطر ثقافية متباينة بعضها قديم والآخر حديث. ويبدو ذلك بوضوح

من خلال الأهمية النسبية لأولئك الذين عبروا عن تمثلات تشير إلى علاقات الإنتاج وكذلك علاقات السلطة.

يمكن في نظرنا اعتبار هذه النماذج المختلفة بدائل إستراتيجية يقوم العمال من خلالها ببناء عالمهم الإجتماعي والرمزي وتأويل أحداثه. وتكون هذه البدائل والنماذج التي تعبر عنها محددة بواسطة عملية تفاعل معقدة بين عدة عوامل من أهمها إدراك الموقع والمصالح المرتبطة به سواء كانت آنية أو بعيدة المدى. كما تعبر هذه النتائج عن التلاقي بين عناصر تنتمي إلى أطر ثقافية ورمزية متباينة ذات تأثير على بلورة تمثلات العمال وتوجيه ممارساتهم باعتبارهم فاعلين إجتماعيين. كما أبرزت نفس النتائج وجود درجة معينة من الإرتباط بين انتشار هذه النماذج وبعض الخصائص المميزة لطبيعة النشاط الصناعي مثل حجم المنشأة ومستوى تطور التكنولوجيا أوتلك المميزة لليد العاملة مثل السن ومستوى التعليم.

إن التلاقي بين عناصر ثقافتين مختلفتين يظهر أيضا في تمثلات العمال لطبيعة العلاقات الطبقية ومدى شموليتها كظاهرة موضوعية يتجسد فيها التمايز الإجتماعي وكإطار مرجعي تتبلور ضمنه الممارسة الإجتماعية. بهذا الصدد، نجد موقفين لدى العمال، بينما ترى المجموعة الأولى أن الطبقة تشكل نموذجا شاملا يعبر عن الإنقسامات المميزة للمجتمع، بحيث أن كل فرد أو جماعة يتموقع ضمن إحدى الطبقات المشكلة للبنية الإجتماعية في أية لحظة من تطورها التاريخي ، ترى المجموعة الثانية أن الطبقة ليست ظاهرة شاملة أو جامعة، بل لاتعدو أن تكون أحد الأشكال التي تتبلور فيها العلاقات الإجتماعية. ومن أهم تلك الأشكال العائلة والزمرة والطائفة وجماعات الانتماء الجهوي ، أو العرقي...الخ .

يبدو أن الفرق بين هذه الأشكال الإجتماعية والطبقة لايكمن في الآليات التي تحكم العلاقات السائدة بين الجماعات المختلفة فحسب، ولكن في طبيعة تلك العلاقات ذاتها. هذه الأخيرة ترتبط بالإطار الإجتماعي العام الذي تبرز فيه تلك الأشكال لتبلور

تمايز البنية لاجتماعية. ولايخفى أن ذلك الإطار العام يتحدد بجملة من العوامل منها قيم ومعايير الثقافة السائدة. لذلك، فإن الموقف الذي يتمثل الطبقة باعتبارها ظاهرة شاملة وجامدة يشير إلى سيادة علاقات غير شخصية وهيمنة إطار ثقافي تلعب فيه الدور الحاسم قيم ومعايير موضوعانية "Objectivistic" . أما الموقف الثاني الذي ينفي عن الطبقة شموليتها فيبرز أولوية ومركزية علاقات التبعية الشخصية والولاء المباشر وهيمنة الروح الجمعية التضامنية وغياب الفردانية كعامل حاسم في صياغة العلاقات السائدة.

عندما يتعلق الأمر بكشف العوامل المحددة للموقع الطبقي في البنية الإجتماعية نجد أن أكثرها تواترا في تمثلات العمال تلك المتصلة بالموقع الإقتصادي والإجتماعي. ويقصد بذلك المكانة التي يحتلها الفرد أو الجماعة ضمن شبكة العلاقات الإجتماعية المميزة لنظام الإنتاج الإجتماعي. هذا الموقع يتحدد بفضل تمفصل عدة عوامل مثل، علاقات الملكية وحق التصرف والرقابة على وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وطريقة توزيع الثروة الإجتماعية. كل هذه الخصائص ترتبط بعناصر الثقافة الحديثة التي تبلورت مع توسع النظام الرأسمالي وتأسيسه كنظام إجتماعي مسيطر على المستوى العالمي ، وكذلك بانتشار نظرية الإشتراكية العلمية والممارسات المستندة إليها منذ منتصف القرن الماضي.

غير أن الأهمية التي اكتستها هذه العوامل المرتبطة بعناصر ثقافية حديثة لاتنفي دور العوامل الأخرى مثل المهنة والخصائص الثقافية التي ترتبط بقوة في أذهان الناس بعملية التمايز الاجتماعي. ويمكن اعتبار المهنة من بين أقدم العوامل المعتمدة في التصنيف والترتيب إلى فئات وشرائح معينة تحتل كل منها مكانة محددة في بنية المجتمع. فقد كانت المهنة قاعدة أساسية في بلورة تراتب إجتماعي صارم في الحضارات القديمة ولاتزال ذات تأثير حتى اليوم في المجتمعات الزراعية. وعلى الرغم من أهميتها في المجتمعات الصناعية فإنها لاتلعب دورا حاسما إلا من خلال

تمفصلها مع عوامل أخرى موضوعية وذاتية. لذلك فإنه من الممكن ربط التمثلات الإجتماعية التي تعتبر المهنة عاملا محددا للموقع الطبقي بتأثير عناصر ثقافية تعود الى إطار مرجعي قديم.

أما الخصائص الثقافية مثل مستوى التعليم ونمط الحياة، فإنها على الرغم من انتشارها في الأدبيات السوسيولوجية الحديثة،وبخاصة الأمريكية،لاتقل قدما عن عامل المهنة. لقد قامت نظم التراتب الإجتماعي في كل الحضارات القديمة وحتى بداية ظهور الرأسمالية الصناعية، ولو جزئيا، على بعض المميزات الثقافية. وكان الإطار الثقافي القديم وما يزال يعطي مثل هذه العوامل أهمية خاصة باعتبارها أسسا للفرز والتمايز بين مختلف الشرائح والجماعات.(5)

هكذا، فإن التلاقي بين عناصر ثقافية قديمة وأخرى حديثة عندما يتعلق الأمر بتمثلات التمايز الإجتماعي والعوامل التي يقوم عليها لايأخذ بالضرورة شكل التصارع والتصادم بين أطر مرجعية قيمية متباينة ترفض الواحدة منها الأخرى. بل على العكس، فإن هذا التلاقي من خلال عملية تشكل ثقافة المنشأة يأخذ طابع التمفصل وحتى الإندماج بين أطر متعددة ومتنوعة لكن تهدف جميعها إلى تقديم عناصر تجعل الواقع مدركا وذا دلالة بالنسبة للفاعل الإجتماعي. وأحيانا لايتردد هذا الأخير في اللجوء إلى عملية توليف تقوم على دمج تمثلات متنوعة تستند إلى عناصر ثقافية مختلفة بهدف إدراك الواقع الإجتماعي المعقد بأبعاده المتعددة. ولعل هذا التداخل والتمفصل من الخصائص الجوهرية للثقافة باعتبارها نتاج لممارسة إجتماعية هادفة .

في الأخير نتطرق إلى بعد آخر مهم في تشكل ثقافة المنشأة لدى العمال، ويتعلق الأمر بتمثل هوية الجماعات المعادية التي لها مصالح معارضة ومناقضة لمصالح العمال. ويبدو أن هذا البعد له دلالة خاصة لايمكن إغفالها لأن تشكل صورة متكاملة عن الذات وعن بنية المجتمع لاتكتمل دون تمثل هوية الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى. بهذا الصدد تؤكد النتائج الأهمية القصوى للنماذج الثلاثة التي

برزت كأطر عامة لتمثل البنية الإجتماعية. إذ نجد التركيز على ذكر ثلاث جماعات اعتبرت ذات مصالح معادية هي على التوالي، الأغنياء (نموذج توزيع الثروة) وكبار الملاك (نموذج علاقات الإنتاج) ثم الإطارات العليا (نموذج علاقات السلطة) .

تبدو هيمنة النموذج القائم على توزيع الثروة في تمثل الجماعات المعادية واضحة ويمكننا أن نستشف من ذلك استمرارية سيطرة قيم ومعايير ثقافية قديمة ومدى فعاليتها في تقديم أطر إدراكية يتم من خلالها تمثل العلاقات الإجتماعية السائدة. وقد وضحنا عند معالجتنا قضية الهوية في المحور الأول الأسباب التي جعلتنا نربط هذا النموذج بعناصر الثقافة القديمة. لكن سيطرة هذه الأخيرة ليست كاملة وبدون منافس، إذ نلاحظ تزايد أهمية التمثلات المرتبطة بعناصر الثقافة الحديثة التي تؤكد الدور الفعال لعلاقات الإنتاج وعلاقات السلطة في تحديد هوية الجماعات المتعددة المشكلة لبنية المجتمع وكذلك تحديد طبيعة ونوعية العلاقات بينها (علاقات تعاون أو تصادم، تحالف أو تصارع).

تبرز النتائج بصدد هذه النقطة أهمية بعض الخصائص المميزة للعمال وتأثيرها على بلورة تمثلات محددة ونجد من ضمنها مستوى التعليم والإنخراط في النقابة. إذ بينما يعبر العمال ذووا المستوى التعليمي العالي نسبيا (متوسط وثانوي) وكذلك الذين ينتمون إلى النقابة عن تمثلات تتدرج عموما في إطار مرجعي يتشكل من عناصر الثقافة الحديثة التي تؤكد أهمية علاقات الإنتاج وعلاقات السلطة، يفصح العمال الذين لهم خصائص معاكسة (ضعف مستوى التعليم وعدم الإنتماء إلى النقابة)، عن تمثلات للجماعات المعادية يمكن إدراجها في إطار تأثير النمط الثقافي القديم الذي يعتمد أكثر على نموذج توزيع الثروة كإطار لتمثل بنية المجتمع والتمايزات القائمة فيه.

يمكن تفسير التأثير الممارس من قبل هذين العاملين (مستوى التعليم وعضوية النقابة) باعتباره يعكس دينامية عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات

المجتمع المختصة (مثل المدرسة والنقابة). وعلى الرغم من محاولة هذه المؤسسـ القيام بنشر وتلقين عناصر ثقافية حديثة مرتبطة بالعقلانية الصناعيـة ومنظومـ المعيارية، فإن تأثيراتها لاتخلو من نتائج غير متوقعة تحت ضغط الوسط الإجتماعي الذي تنشط فيه والمتميز باستمرار أهمية البنى الاجتماعية القديمة وثقلها والأطر القيمية المرتبطة بها التي تلعب دورا حاسما في صياغة التمثلات الإجتماعية.

خلاصـــة :

من أهم الإتجاهات التي كشفت عنها النتائج ان التمثلات المرتبطة بعناصر ثقافية حديثة أكثر انتشارا بين عمال الصناعات المتطورة تقنيا. كما أنها أكثر ذيوعا بين الشباب وذوي المستويات التعليمية والمهارية العالية نسبيا. ونظرا للتغير التدريجي في تركيبة الطبقة العاملة حيث تتزايد أهمية هذه العوامل، فإنه من المتوقع أن يكتسب هذا الإتجاه قوة أكبر. لكن لاينبغي أن نتجاهل التأثيرات العكسية التي ترتبط هي الأخرى بمستوى التطور التكنولوجي ونماذج التنظيم التقني والإجتماعي للعمل.

هذه العوامل وكذلك العقلانية المحركة لها التي تعتبر دخيلة على المجتمع ترتب عن إدماجها تغيرات عنيفة في البنية الإجتماعية والإطار الثقافي للمجتمع. ولعل أهم التناقضات التي أفرزتها هذه العملية تلك التي وقعت بين الشروط الضرورية لقيام قاعدة صناعية معتمدة على عقلانية صورية ونفعية وبنى إجتماعية لاتزال تعتمد في حركيتها على قيم ومعايير ذات جذور حاضرة في منظومة ثقافية قديمة. هذه الثنائية التي تميز التشكيلة الإجتماعية ككل نجدها حاضرة بقوة داخل عالم الشغل، أي في المنشأة حيث تتمفصل نماذج التمثلات والفعل المعتمد على العقلانية الصناعية مع تلك التي تنتمي إلى إطار ثقافي قديم تجسده سيادة علاقات قرابية وزبونية تعبر عن بنية إجتماعية قبل صناعية (ريفية وفلاحية) .

يمكن تفسير هذا التمفصل في ضوء عدة عوامل متشابكة :

أولا : أن التكنولوجيا وشروط توطينها مثل الأشكال المحددة سن تنظيم العمل وأساليب التسيير والرقابة والإنضباط كانت كلها عناصر غريبة ومفروضة على بنى وذهنيات صقلتها أطر مرجعية رمزية مغايرة وتحركها آليات متميزة.

ثانيا : تميزت عملية توطين الصناعة وما يرتبط بها من نماذج معيارية وسلوكية بالتسرع والتعسف، إذ تم فرضها بطرق إدارية محضة دون النظر إلى مدى ملاءمتها ومطابقتها للوسط الذي فرضت عليه .

ثالثا : إعتماد العمل الصناعي على مبادىء التنظيم والتسيير "الفوردية والتايلورية" التي مورست بطريقة مشوهة إضافة الى نقائصها الأصلية. وقد ساعد ذلك على إقصاء ومحاصرة أية محاولة جدية تهدف إلى تحسين درجة التوافق وإدماج التجديدات التقنية والخبرات الفنية المكتسبة في المنظومة الثقافية السائدة وبالتالي التأثير على تمثلات الفاعلين الإجتماعيين.

هكذا كانت إحدى النتائج الأساسية هي إحباط وإخفاق المحاولات الرامية الى خلق التوازن بين متطلبات الصناعة وخصوصيات الوسط الاجتماعي والثقافي نظرا لسيطرة نظم عمل تتسم بتعميق ظاهرة الإغتراب وكذلك بسبب غياب شريحة من المسيرين الذين استوعبوا جيدا آليات العقلانية الصناعية وفي نفس الوقت يتمتعون بحس مرهف تجاه البنى الإجتماعية والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع مما يسمح بتحقيق التوازن المطلوب. ويعود هذا الفشل إلى نموذج التسيير الإداري المركزي الذي طبق لحد الآن في الصناعة كما في غيرها من مجالات الحياة.

ويتحمل المسيرون أنفسهم جزءا من المسؤولية نظرا لتميز مواقفهم بنوع من التصلب والرفض المتعصب للآخر الذي وصل حد الإحتقار للعمل على مستوى الورشات. ولعل أحسن دليل على ذلك المواقف المثقلة بالأحكام المسبقة السلبية عن العمال وقدراتهم في التوافق مع شروط العمل الصناعي وتطوير أساليبه وطرقه . وقد

أعطت مثل هذه المواقف دفعا آخر لأشكال مختلفة من المقاومة في أوساط العمال الذين يلجأون إلى ابتداع طرق عديدة مستوحاة من الإطار الثقافي القديم لمواجهة الوسط الجديد وعدوانيته سواء في الجانب المادي أو الإجتماعي.

في النهاية، يمكننا القول أن هذه النتائج عكست إلى حد ما الطبيعة المعقدة والمتناقضة للواقع الإجتماعي كما تجسده تشكيلة إجتماعية في طور التحول تتصف بتمفصل أشكال متنوعة من العلاقات والمؤسسات الإجتماعية ذات أطر قيمية ومعيارية متباينة. ولأن المنشأة فضاء إجتماعي يلعب دورا أساسيا في إنتاج وإعادة إنتاج تلك العلاقات والأطر المرجعية المميزة للمجتمع، فإنها تبدو بمثابة الإطار المفضل والحقل المنتخب لبروز أشكال ونماذج متعددة من التلاقي بين عناصر ثقافية متباينة لكنها تشترك في توجيه مسار المجتمع.

الهـــوامـــش

1) - المعطيات الواردة في هذه المداخلة مستمدة من تحقيق ميداني أجري في اربـع وحـدات صـناعيـة في شرق البلاد سنة 1986، بغرض تحضير رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. الوحـدات هـي : مصنع الحجار، اسمدال عنابة، مصنع الدراجات والمحركات بقالمة ومنجـم الحديـدة بونـزة. أمـا العينة فتتمثل في 375 عاملا.

2) **الأسئلة هي :**

1) اذا كان المجتمع منقسما الى طبقات، ماهي في اعتقادك الطبقة التي تنتمي اليها؟
2) هل لك أن تذكر جماعات اخرى تنتمي الى نفس الطبقة مثلك ؟
3) «العمال» لفظ شائع، من هي الجماعة التي يشير إليها ؟
4) ماهي في رأيك العوامل الأساسية المحدد لهوية العمال؟ (مغلق).

3) - **الأسئلة الخاصة بهذا الجزء هي :**

1) إذا كنت تعتقد بانقسام المجتمع الى طبقات، ماهي هذه الطبقات؟
2) هل تعتقد أن جميع الناس ينتمون الى طبقة أو أخرى؟
3) على أي أساس يمكنك القول أن فردا ما ينتمي الى طبقة معينة؟
4) من هي في نظرك الجماعات التي لها مصالح معارضة لمصالحك؟ (مغلق).

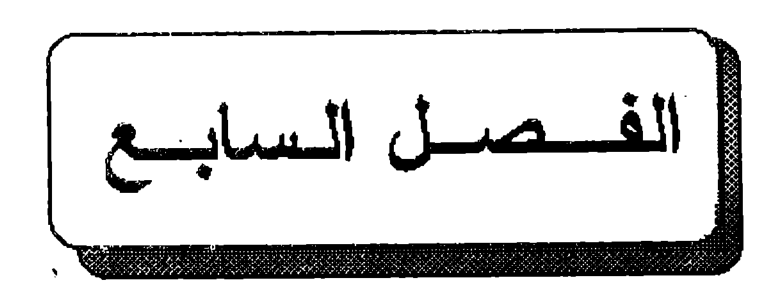
4) - انظر بهذا الصدد :

Goldthorpe, J. et al . **The Affluent Worker in the class structure**. Cambridge University Press. London, 1968.

5) انظر بهذا الشأن فكرة التمايز الاجتماعي على أسـاس «المكانـة الاجتماعيـة» Status group عنـد ماكس فيبر في:

Weber, M. **The Theory of Social and Economic Organization** .

The Free Press, New York, 1964.



سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر*

تعيش الجزائر كمجتمع وكدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدد بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب، وبطريقة جذرية. لعل أهم ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد بحيث أن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها. لذلك فإن محاولة تحديد طبيعتها وكشف إواليتها يعتبر خطوة حاسمة وضرورية من أجل صياغة استراتيجية لمواجهتها أو التصدي لها.

I - الأبعاد الأساسية للأزمة:

يمكننا بداية النظر الى هذه الأزمة المعقدة من خلال تحليلها الى ثلاثة أبعاد رئيسية، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي - الثقافي وأخيرا السياسي . ومن أجل تحقيق تصور متكامل عن هذه الأبعاد المختلفة، لكن المترابطة، نحاول تقديم بعض الأفكار الأولية التي تساعدنا على تشكيل إطار عام لاغنى عنه لأي تحليل سوسيولوجي من شأنه كشف الجذور العميقة لهذه الأزمة ، كما أنه يقوي حظوظنا في بلوغ معرفة أوفى وأدق بطبيعتها.

- نشر هذا المقال في أسبوعية "الوقت" اعداد 47/48/49، اكتوبر- نوفمبر 1994 وفي مجلة المستقبل العربي العدد : 191(1)1995. ص ص 83-94.

1.1 - البعد الاقتصادي :

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعاني منها المجتمع الجزائري حاليا بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، وسنقوم بذلك من خلال تحليل سريع ومختصر لأسباب فشل النموذج الوطنياتي للتنمية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزمن (1967-1979) . لقد استند هذا النموذج الى مجموعة من الأفكار والإجراءات، مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة الى إقامة إقتصاد "متمركز حول الذات" وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند الى ما أطلق عليه "الصناعات التصنيعية". كل ذلك بهدف تشييد قاعدة إقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن.(1)

لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق دينامية إجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومهاري من شأنه ليس المحافظة على تلك التجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل وإدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي - الثقافي، ومن ثم تطويرها بتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوطينها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الإقتصادية وللمجتمع ككل.

لقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية، إضافة الى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (98 % من قيمة الصادرات). جرى كل ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي داخلي يقوم على تطوير

الصناعات التحويلية بمختلف فروعها والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل الفلاحة والري والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الإهتمام.

تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا لنمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها "برامج مكافحة الندرة" التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم آنذاك . إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خاصة في قطاع الصناعة، إضافة الى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل وقد كانت ضئيلة من قبل.

إن معظم النتائج المترتبة عن هذه السلسلة من الإجراءات معروفة لدينا اليوم، وأهمها عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لاتبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20 % و 50 % من طاقتها الفعلية. أضف الى ذلك الإرتفاع الملحوظ في معدلات البطالة التي تجاوزت 25 % من القوى العاملة.[2] وكذلك تقهقر الدخل الوطني وإرتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدًّا يثير القلق منذ منتصف الثمانينات، لتزيد، حدته في بداية التسعينات، وخاصة منذ الاتفاق الممضي مع صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة (أفريل 1994) وما تبعها من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية (مثل تخفيض قيمة العملة بـ 50 % وتحرير الأسعار، وتجميد الأجور...).

يحدث كل ذلك في جو يتميز بالتدهور المستمر للنسيج الاقتصادي بفعل غياب الاستثمارات الضرورية لتجديد وصيانة التجهيزات والمعدات. إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينات، وأخطر ما فيها أن القروض القصيرة المدى تشكل جزءً كبيرا منها. ويطرح ذلك طبعا مشكلة خدمة الديون التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية (75 %). وما يزيد في تدهور الوضع الاقتصادي العام تلك التأثيرات التي تمارسها الجوانب الأخرى في الأزمة حيث تغذيها وتزيد من تعقيدها .

2.1 - البعد الإجتماعي - الثقافي :

لعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي ذات الوقت معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي مثالي، وصولا إلى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة ووضع، وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل، والأداء، والفعالية ، والكفاءة...الخ. وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الإستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية. ذلك أن ضخامة هذه الموارد وتنوعها (مثل حجم السكان، شبابية المجتمع، إتساع الرقعة الجغرافية، والموقع الإستراتيجي، والموارد الطبيعية) يصبح نقمة بدل أن يكون نعمة إذا لم تستغل بطريقة مثلى.

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي - الثقافي للأزمة التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الإنتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى إجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والإنتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة في عزلة عن التفاعل مع

المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند الى خاصيات مهنية، مهارية وعقيدية مرتبطة بدور ومكانة الأفراد والمجموعات في البناء الاقتصادي . وما يميزه أيضا هو الاعتراف الصريح وليس الضمني بذلك الثراء والتنوع في قيمه ومعاييره وفي ذات الوقت إخضاعها لقواعد تحظى بإتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في اطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الإرتقاء والحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخبات وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة الى تأسيس الصراع.

لم يعد هناك شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع. ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي صاحبت، كظواهر مرضية، التخلف الاجتماعي – الثقافي: الرشوة، والمحسوبية ، والزبونية، وروح الاتكال، والمضاربة، وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، والترقية، والتعيين في مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة. بل أكثر من ذلك تطورت ممارسات تجسد خوصصة الدولة وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية – الجديدة(3)، التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها افراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم. ويبدو النظام السياسي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في استراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، وكذلك الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وكذلك بفعل

إخضاعها لأواليات المنـاورة السياسية واستعمالها بطريقة مكيافيلية من قبل السلطة والاحزاب على حد سواء. وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتـاج نسق القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع مؤدية الى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلـورة نمـاذج الفعل وأنمـاط التفاعل والقواعد الضابطة لها.

هناك مظهر آخر يتجلى فيه البعد الاجتماعي للأزمة ويتمثـل فـي اتسـاع فجـوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، بخاصـة أن هـذا التفـاوت يفتقد الـى اسس مشروعة تبرره في ظـل غيـاب نسـق قيمـي يحظـى بإتفـاق نسـبي بيـن القـوى الاجتماعية، بل على العكس من ذلك تمامـا، إذ يقـوم التفـاوت علـى مجموعـة عنـاصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمـع، (الطبقـة العاملـة والطبقة الوسطى)، ذلك أنه ارتبط بالتشكل السـريع لـثروات ضخمـة وبطـرق مشـبوهة وغير شرعية، كالمضاربة ، والاختلاس، وتحويل الأموال العمومية(4)...الخ. نتج عـن كل ذلك رفض مزدوج للتفاوت الاجتماعي الحاد الذي يميز بنية المجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانينات. اولا ، لما يرتبط به من شـعور بـالظلم واللامسـاواة وعـدم تكـافؤ الفرص مهما كـانت المبررات والمسـوغات الثقافيـة والأيديولوجيـة، وثانيـا، قيـام ذلـك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافيا وغير شرعية قانونيـا، ممـا يعنـي عـدم إخضاعـه لضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها، كل ذلك في ظل غياب قواعد تثمن الامتيـاز، والأداء، والفعالية التي من شأنها منح ذلك التفاوت مشـروعية عندمـا يكـون فـي حـدود معقولة، ويخضع لضوابط صارمة تمارسها أجهزة ومؤسسات ذات مصداقية.

هكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الإجتماعي التي كانت خلال مراحـل سـابقة مـن تطور المجتمع، مرفوضة وإن على مستوى الخطاب السياسي المتمـيز بنزعـة شـعبوية قوية، أصبحت اليوم ميزة جوهرية، وسيكون مـن الصـعب التخلص منهـا أو التخفيف من حدتها. يبدو ذلك واضحا من ردود فعل القوى الاجتماعية والسياسية المستفيدة من النظام الريعي حيث ما تزال تدافع عن مواقعها ضمنه. يتّجلى ذلـك خاصـة فـي رفـض

إحداث القطيعة ، واللجوء الى استخدام العنف الذي تعمل بواسطته قوى التحالف بين أصحاب الثروة غير المشروعة وبغض التيارات السياسية المتطرفة، وكذلك قوى أجنبية لها مصلحة في تعميق الأزمة الراهنة، على إفشال كل محاولة جدية رامية الى معالجتها. ذلك ان هذه المعالجة تقتضي بالضرورة التصدي لتلك المصالح وتصفيتها. ذلك ما يحرم قوى سياسية معينة مثل الحركات الدينية المتطرفة والقوى المحافظة في أجهزة الدولة – الحزب سابقا، إضافة الى مجموعة أخرى أقل أهمية، يحرمها من القاعدة الموضوعية التي تستند إليها والمتمثلة في إفرازات هذه الأزمة التي تسعى الى تغذيتها بخطاب غامض يتراوح بين العنف والتهديد تارة، وابتزاز عواطف الجماهير الشعبية تارة أخرى. الهدف من ذلك هو إبقاء الخناق وتضييقه على مؤسسات الدولة الجمهورية ودفع العناصر المناهضة لها ولمصالحها غير المشروعة الى التخلي عن مواقفها أو إتخاذ إجراءات ردعية متطرفة. وفي كلتا الحالتين يتم التراجع عن الخط المبدئي المناهض لكل مصالحة مع قوى المضاربة والعنف السياسي التي تتلاقى مصالحها الموضوعية في تصعيد الأزمة وصولا الى إجهاض التجربة الديمقراطية والقضاء على الدولة الوطنية العصرية.

يعني ذلك أن أمام أنصار الديمقراطية والجمهورية في مؤسسات الدولة وفي المجتمع المدني، وضمن التشكيلات السياسية طريقا طويلة محفوفة بمخاطر جمة. بالرغم من أن إحدى المهمات الملحة اليوم هي تحقيق السلم المدني والاستقرار بمواجهة منظمة وتبعئة كاملة ضد قوى العنف المسلح، فإن ذلك لايتحقق بمعزل عن إجراءات مهمة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن الاتجاه السليم يكون على طريق إعادة الاعتبار لقيم الجهد، الابداع، الامتياز والفعالية باعتبارها المعايير الوحيدة التي تحظى في نهاية الأمر بالقبول لتشكل قاعدة للتمايز والتنافس في مجتمع عصري ودولة حديثة. وينبغي على الدولة في ذات الوقت، استحداث طرق وأساليب للتكفل بالشرائح الاجتماعية الأكثر حرمانا، إذ لاتستطيع لأسباب معقولة ومقبولة أن تكون طرفا في المنافسة، (جماعات العجزة ، والقصر، والعاطلين عن العمل...الخ) .

لاينبغي أن ننسى من جهة أخرى أن إحدى القضايا التي يتغذى منها الجانب الثقافي للأزمة يتعلق بمسألة الهوية التي تطرح اليوم بحدة. وبالرغم من أن هناك أسئلة عديدة ملحة تحتاج الى طرح سليم ومعالجة رصينة بعيدا عن روح التعصب، والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح آنية محدودة، فإن هذه المسألة تعاني من تشويه مقصود أو غير مقصود ولا تخلو الأطروحات المتداولة بشأنها من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو دون وعي من قبل الأطراف المتنازعة التي بإمكاننا تصنيفها الى فريقين: دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت، ودعاء التحديث والتفتح على العالمية. ويتعرض النقاش "حول هذه المسألة لصعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت الى مستوى رديء في معالجة القضايا المطروحة. وقد ساهمت وسائل الإعلام بخاصة المكتوبة منها بقسط وافر في تحقيق هذه النتيجة، حيث وصل الأمر الى ممارسة حوار الطرشان الذي غذته صحافة غير مهنية وغير مسؤولة يسيطر عليها أسلوب القذف والشتم، وتبدوخطورة هذه العملية عند الإطلاع على درجة الكره والحقد الذي تغذيه في نفوس القراء البسطاء الذين يشكلون مع ذلك نخبة المجتمع والذين يقومون بدورهم بنشر وتوسيع دائرة تلك الأفكار والتصورات المشوهة.

أما الأمر الثاني الذي يرتبط بهذه القضية ، فهو المغالاة في تسييس "النقاش" حول الهوية والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) في تنوعها وتعددها بطريقة ميكافيلية سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية. لاشك أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك يشير الى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع تمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم ومعايير المجتمع التقليدي التي ترتبط بمصالح قوى إجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، الثقافة ، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لما يمثل ذلك من تهديد لوجودها وهيمنتها.(5)

3.3 – البعـد السياســي :

حظي هذا الجانب بقدر كبير من الاهتمـام مقارنـة بـالجوانب الأخرى، حيث ركزت عليـه وسائل الإعـلام، خاصـة المكتوبـة إضافـة الـى أقليـة من المثقفين الذين ساهموا في "النقاش" الذي لم ينطلق حتى الآن بصفة جدية وواسعة حول طبيعة الأزمـة وجذورها وإمكانيات معالجتها.(6). لقد ركز معظم الذين حـاولوا تشخيص البعـد السياسي للأزمة على مجموعة من العوامل أهمها: اغتصـاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة – الحزب. وتعود بوادر هذه السيطرة الى السنوات الأولـى للاستقلال، بل الـى سنوات الحرب التحريريـة. هنـالك أيضـا، خنـق الحريـات الفرديـة والعامـة والتضييـق الـى درجـة الإلغـاء لحريـة التعبـير وفرض قوالب جاهزة، ومنع المبادرة المبدعة، ونفي الإختلاف والتمايز، وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء. أضف الى ذلك التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماتـه كوسيلة للاتصـال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططـات. وقد أدى كل ذلك الـى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع.

إذا أردنا فهم هذه الوضعية المتأزمة التي يعاني منها النظام السياسي نجد أمامنـا عدة فرضيات بديلة تتنافس حول تقديم تفسير مقبول وتحليل ملائم للمســار الـذي عرفـه المجتمع.

هناك أولا ، الفكرة التي مفادها أن طبيعة النظـام السياسـي القـائم علـى الحـزب الواحـد يؤدي حتما الى طريق مسدودة لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أقليـة متعسـفة مساعدا بذلك على خلق وضـع متفجـر إن آجـلا أو عـاجلا. ويعود ذلك بالأسـاس الـى عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى إجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغـايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصـالحهـا بطريقـة منظمـة وضمن إطار شرعي وتأسيسي. البديل الوحيـد أمـام هـذه القـوى هـي المقاومـة السـلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضـات مستوى يفوق قـدرة المؤسسـات القائمة على ضبطه واحتوائه.

تشير الفرضية الثانية الى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة، والجهوية، والزبونية، وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية، كما تمنع ظهور نخبات سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية التأسيسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة، وليس نزوات فردية أو مصالح فئوية ظرفية وضيقة الأفق، يعمل هذا الكبح الذي تمارسه قوى مستفيدة من أحادية النظام وذات طبيعة وصولية لاتعتقد في صلاحية النظام وفعاليته إلا بقدر ما يحقق مصالحها وأهدافها، يعمل على إفقار الحياة السياسية والفكرية ومحاصرة النخبات، وهكذا تؤدي هذه السيرورة بطبيعتها الاقصائية الى خلق فراغ مؤسسي حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف والمناسبات. ويندفع النظام تدريجيا في مسار يعتمد أكثر فأكثر على مصادرة مختلف الحريات وينتهي الأمر عادة الى استخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه لهيئات وتنظيمات المجتمع المدني. وفي المقابل يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق، إذ نجدها حريصة على ضمان حقوقه المدنية والسياسية، وتتبارى في خدمته ونيل رضاه. بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما، بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بنفس المنطق، أي باعتباره عضوا في قبيلة، او عشيرة، أو طائفة ويستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر الى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة، وتحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما.

أما الفرضية الثالثة التي يمكن أن تساعد على تفسير الجانب السياسي للأزمة الراهنة فتتمثل في ما نطلق عليه "أزمة الأيديولوجيا الشعبوية"(7) ، وتعني بذلك أن الممارسة السياسية والحكم خضعا منذ ظهور الحركة الوطنياتية في بداية هذا القرن لضرورة تحقيق تعبئة جماهيرية واسعة، تكون شكليا بمثابة مصدر للشرعية ، وفي ذات الوقت أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية ومعيارية تلعب فيها فكرة الجماهير دورا مركزيا. وقد تميزت هذه الأيديولوجيا بمحاولة التوليف بين عناصر دينية وعلمانية، والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث وإحيائه من جهة، والانبهار بالحداثة والتوق إلى العالمية والإندماج في حركية العصرنة من جهة ثانية. لم يكن هذا التوليف سهلا على المستوى النظري بحيث كان الخطاب السياسي عاما، غامضا وغير دقيق وتوفيقي إلى أبعد الحدود. كما كانت الآثار على مستوى الواقع وخيمة على المدى البعيد. إذ ساعدت على تكوين مجتمع أشبه ما يكون بالفسيفساء في بنيته الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، تتعايش فيه أشكال متعددة ومتناقضة من الملكية، وأنماط التسيير، وفي العلاقات الاجتماعية، كما نلاحظ مثلا تمدينا بالقوة للأرياف وترييفا بالفعل للمدن، ونجد على المستوى السياسي مؤسسات وأجهزة عصرية في خدمة علاقات ومجموعات تقليدية وتخضع لعقلانية معادية للحداثة.

من طبيعة الأيديولوجيا الشعبوية استقطاب الجماهير بإستغلال مشاعرها وطموحاتها، بخاصة في وضعية مثل التي عرفها مجتمعنا الذي عاش فترات طويلة تحت القهر الأجنبي مسلوب الهوية ومحروما من ثرواته وخيراته. لعل ذلك من بين العوامل التي ساهمت في تعميق الإحساس بالظلم الاجتماعي ورفضه بشدة وتقوية الطموح الى الحداثة بكل مقوماتها الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية لدى قطاع عريض من المجتمع، وخاصة بين الشباب(8). هذه مطالب لم تستطع الأيديولوجيا الشعبوية ولا الأجهزة والمؤسسات التي أنتجتها تلبيتها في ظل نظام سياسي ذي طبيعة وراثية - جديدة تعبر عنه بصدق خصوصة الدولة واحتكار السلطة والإمتيازات المرتبطة بها.

هذا النظام الذي يعاني تناقضات جوهرية أهمها: التناقض بين طبيعته التقليدية البالية المتمثلة في انفراد الزعيم بالحكم والرأي وإخضاع الجميع بما في ذلك حاشيته، وصولا إلى استخدام العنف والتصفية الجسدية لفرض الهيمنة. ذلك ما يؤدي إلى ظهور ردود أفعال مماثلة لمقاومة الإستبداد الفردي بالسلطة. وفي المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلانية وطقوسية مثل الانتخاب والاقتراع العام، واعتماد طرق عمل بيروقراطية حديثة. أما التناقض الثاني ، فنجده بين الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية، والاعتماد في استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات وإقطاعات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته. في مقابل ذلك نجد خطابا شعبويا ينفي التمايز، ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح التي تربط مختلف القوى المكونة للمجتمع. لكنه خطاب ذو فعالية محدودة في تورية الواقع وطمس تناقضاته الحادة(9).

لقد كان بإمكان مثل هذا النظام أن يحافظ على نفسه مادامت مصادر الثروة الريعية متوفرة بالقدر الذي يسمح بشراء الذمم، وضمان الولاء لدى الحاشية كما لدى العامة. لكن، ما إن تقلصت تلك الثروة وأوشك ينبوع الريع أن يجف، وأصبح ضروريا على كل واحد أن يبذل جهدا حتى انفجرت تلك الوحدة المزعومة وتطايرت شظاياها في كل إتجاه. هكذا وصلت الأيديولوجية الشعبوية الى نهايتها الطبيعية: إفلاس النظام، وتصدع المجتمع، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان، وتفاقم أزمة الدولة بعد انكشاف الأمور على حقيقتها بكل ما فيها من تناقضات حادة وممارسات غير رشيدة. يبقى السؤال الملح الآن هو ، هل من مخرج لهذه الأزمة الحادة التي تهدد كيان المجتمع؟

II - أفكار أولية لتجاوز الأزمة :

ليس هناك بالطبع إجابة سهلة ولامباشرة عن ذلك السؤال الملح، ومع ذلك سنحاول صياغة بعض الأفكار الأولية والعامة لعلها تساعدنا في بلوغ علاج جذري لهذه الأزمة. تتدرج هذه الأفكار ضمن ثلاثة محاور أساسية هي : تحقيق التنمية الاقتصادية، تحديث المجتمع، وبناء الدولة الديمقراطية العصرية.

1.2 - التنميـة الاقتصادية:

تبرز الأوضاع السائدة اليوم في العالم مدى التدهور الذي أصاب البلدان النامية، وفي نفس الوقت درجة الإستقطاب الذي تتعرض له نتيجة التحولات العميقة في بنية العلاقات الدولية، نتج عن ذلك تكريس هيمنة البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن هذه الأوضاع التي لم تستقر على حال بعد، ينبغي أن لاتوهمنا أن الخيار الوحيد الممكن اليوم أمام البلدان النامية هو خضوعها التام والكامل للأمر الواقع الذي تمثله مقولة "النظام العالمي الجديد". بل نعتقد أن هناك هوامش عديدة ومتنوعة للمناورة والعمل المشترك بين البلدان الضعيفة للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية.

إذا أخذنا حالة الجزائر، فإن التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمة تقتضي إعادة النظر والمراجعة الجذرية لكثير من "الخيارات" السابقة حتى تتكيف مع التغيرات التي طرأت على المستويين الداخلي والخارجي، وتتجاوز الأخطاء القاتلة التي تضمنتها التجربة الماضية. إن المهمة الملحة الآن هي البحث عن مكانة مناسبة ودور مقبول في التقسيم الدولي للعمل، ويمر ذلك من خلال تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات المتوفرة والممكنة. لعل أول خطوة هي إعادة تقويم تلك الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي، واستعمال عائداتها لتطوير فروع جديدة من الصناعات وتنشيط الاستثمار. كما ينبغي مراجعة "السياسية الزراعية" التي عانت من فوضى عارمة، والعمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يزخر بموارد ضخمة

مهملة أو غير مستغلة بطرق رشيدة وفعالة (حماية الأراضي الزراعية، تشجيع الفلاحة الصحراوية، بناء السدود واستغلال المياه الجوفية، اعتماد سياسة واضحة بخصوص حق الانتفاع بالأراضي الزراعية، كذلك سياسة تمويل وقرض ملائمة ومرنة...الخ).

تتوقف درجة النجاح في مثل هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير، بخاصة في هياكل الإدارة العمومية والمؤسسات المالية وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج او التوزيع، والتسويق،. فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء اسلوب التسيير البيروقراطي واعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند الى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة ودور كل واحد، الدولة، والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية او الخاصة، وكذلك منظمات العمال وجمعيات اصحاب العمل...الخ.

تجدر الاشارة الى أن المستقبل الاقتصادي للجزائر مرتبط بموقعها الجيوستراتيجي بين دول المغرب وفي حوض البحر المتوسط. لذلك ينبغي العمل بجدية لتحويل التوصيات والقرارات السياسية الى واقع عملي ملموس في ميدان تحقيق تكامل اقتصادي في منطقة المغرب. لاشك أن هناك عوامل وجهات عديدة تعمل ضد إنجاز مثل هذا المشروع وتحاول نسفه في كل مرة تلوح فيه بوادر تحقيق نوع من التقدم في هذا الاتجاه. ذلك ما يؤكد فعلاً أنه أحد أفضل السبل لبلوغ تقدم ونمو اقتصادي في خدمة شعوب المنطقة. ولعل أفضل سياسة تأمين لإنجاز هذا المشروع بطريقة تدريجية ولكنها أكيدة هي العمل على تحديث المجتمع وبناء دولة ديمقراطية عصرية في بلدان المغرب.

2.2 – تحديث المجتمع:

يرتبط النمو الاقتصادي الى حد كبير بمدى النجاح المحقق في مجال تحديث المجتمع وإرساء قواعد نهضة ثقافية وفكرية حقيقية. وتعني عملية التحديث تجاوز البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات البالية المرتبطة بها. ويمر ذلك بالضرورة من خلال تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة والتصورات الجامدة الناتجة عن قرون من الانحطاط الفكري والتخلف الاجتماعي، لأن ذلك يفتح الطريق أمام حرية المبادرة، والتعبير الحر، والتفكير النقدي الجريء. لايعني ذلك بأي حال دعوة الى التنكر للإرث الحضاري للمجتمع والتقليد الأعمى للغرب، كما يحلو للبعض أن يردد ، لكنها دعوة الى إطلاق قوة الإبداع الكامنة لمراجعة ذلك الإرث بإخضاعه لفحص ونقد عقلي من أجل تجديده وتجاوزه الى صياغة تصورات حديثة ملائمة لمواجهة تحديات العصر بدل الهروب الى الماضي والانغلاق فيه.

إن تحديث المجتمع وبعث نهضة ثقافية تمر من خلال إعادة نظر جريئة في طريقة عمل وسير المؤسسات الاجتماعية ومضمون ما تقوم به من وظائف وأدوار. وتأتي المنظومة التربوية في مقدمة تلك المؤسسات. الشيء المؤكد اليوم هو أن هذه المنظومة تعمل على إعادة الإنتاج الموسع للجهل والرداءة في كل معانيها وتجلياتها. هناك ضرورة قصوى لإحداث تغيير جذري في البرامج شكلا ومضمونا، وكذلك طريقة التسيير والعلاقات بين مؤسسات التكوين والمحيط الاجتماعي والاقتصادي. كما ينبغي ان يشمل هذا التغيير عملية تأهيل المدرسين، وتسيير الحياة المهنية. وتبقى إحدى المهمات الملحة بهذا الصدد هي إعادة الاعتبار لقيم الجهد، والأداء، والامتياز سواء لدى المسيرين، أو المدرسين أو الطلبة. كما أن الرهان الحقيقي الذي تواجهه هذه المنظومة هو غرس أسس التفكير العقلي، وتنمية المواهب والقدرات الابداعية في كل مجالات النشاط. ولن يتحقق ذلك إلا بتحييدها وإبعادها قدر الامكان عن الصراعات العقائدية، وعن استخدامها كأداة للوصول الى السلطة أو الحفاظ عليها من خلال تحقيق هيمنة عقيدية لطرف أو لآخر.

إن شروط تحديث المجتمع لاتقف عند هذا المستوى، بل تتجاوزه إلى ضرورة مراجعة العلاقات والتصورات السائدة على مستوى العائلة، خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة ودورها. وتبرز هنا أهمية التخلص من الأفكار والأحكام البالية مهما كان مصدرها، التقاليد المتحجرة، أو الخرافة والأساطير ، والمعتقدات الدينية الخاطئة، وحتى الأحكام الفقهية الجائرة التي لاتتلاءم مع روح العصر والمهمات الملحة التي تفرضها الظروف المستجدة، والرهانات التي يواجهها المجتمع.

يمكننا الإشارة في نفس السياق إلى مشكلة جوهرية أخرى تمثل عائقا حقيقا أمام تحديث المجتمع، وهي المسألة السكانية. إذ يقف هذا العامل وراء مشكلات إجتماعية عديدة ويعمل على تفاقمهما، مثل البطالة، والأمية ، وتدهور الأوضاع الصحية، وظواهر الإنحراف بكل أنواعها، خاصة بين الأحداث والشباب. إذ بالرغم من أهميتها وخطورتها تبقى هذه المسألة أسيرة نظرة تقليدية وخرافية، وما يزال التعامل معها بطريقة جريئة وعصرية أمرا محظورا في غالب الأحيان، خاصة لدى الطبقات الشعبية التي تشكل غالبية المجتمع.إن تحديث المجتمع يرتبط في نهاية الأمر، ليس بالتطور الاقتصادي فحسب، بل ببعد جوهري آخر يتمثل في بناء دولة ديمقراطية وعصرية.

3.2 - بناء الدولة الديمقراطية:(10)

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية وكذلك مسألة تحديث المجتمع، وإعادة النظر في الأسس والقواعد التي تحكم عمل مؤسساته بقضية حيوية هي مسألة السلطة وطبيعة نظام الحكم، والمؤسسات التي يمارس من خلالها . لعل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، وتشييد الدولة العصرية هو تأكيد حق المواطنة وترسيخه، وهو يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ومعاملتهم على قدم المساواة دون تمييز على أسس العرق، الدين ، اللغة ، أو الانتماء السياسي ، ويقتضي ذلك تغييرا جذريا في أساليب تسيير وإدارة أجهزة الدولة ومراقبة الموظفين ضمانا للإحترام الكامل للقوانين وتطبيقها بصرامة.

يحقق هذا، في ذات الوقت، مصداقية الدولة وهيبتها وحماية مؤسساتها من التلاعب وتحويلها إلى أدوات طيعة في أيدي جماعات وصولية ذات مصالح خفية. إن كسب المصداقية يبدأ من احترام أجهزة الدولة وموظفيها لقوانين الجمهورية والعمل على تطبيقها على الجميع دون تمييز. ولن يتأتى ذلك إلا بمراجعة وتغيير القواعد والإجراءات التي تحكم عمليات التوظيف والترقية، والمسار المهني لأعوان الدولة في كل المستويات. الهدف من ذلك هو إحلال معايير الكفاءة ، والفعالية ، والأداء، وروح التضحية في خدمة المصلحة العامة محل المقاييس التي سادت وطغت لحد الآن وفي مقدمتها المحاباة، والمحسوبية، والعلاقات الزبونية ، وطغيان المصلحة الخاصة حيث وصل الأمر إلى خوصصة الدولة ومؤسساتها.

كما يعني بناء دولة ديمقراطية وعصرية فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مختلف مؤسساتها وأجهزتها حسب الأدوار والوظائف، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها. كل ذلك يستدعي إشراكا حقيقيا وليس طقوسيا للنخبات المثقفة والتكنوقراطية من أجل مراجعة جريئة للقوانين والتشريعات، بدءً بالقانون الأساسي الأول، أي الدستور، وقوانين الأحزاب والإنتخابات وكذلك تلك الخاصة بالإدارة العمومية، المحلية والمركزية . ينبغي أن تعبر مجمل هذه القوانين عن الرغبة الصادقة والأكيدة، التي أعلنها المجتمع مرارا، في بناء دولة حديثة بعيدا عن النزعة الإنتقائية، وأنصاف الحلول التي ميزت المحاولات السابقة. كما أن أحد الأعمدة الأساسية لهذا البناء يتمثل في الفصل بين السياسة والدين، بحيث لاتستخدم مقدسات هذه الأمة كأداة للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، وبحيث يخضع تسيير الأمور الدنيوية لقواعد وضعية تكون موضع مساومة وإتفاق بين مختلف الأطراف المشاركة في اللعبة السياسية، بينما تبقى معتقدات الناس بعيدا عن المضاربة وتصان من نزوات الأفراد والجماعات التي تعتقد أنها تمتلك "الحقيقة المطلقة" ، وأنها مؤهلة دون غيرها لتفسير النصوص المقدسة وتكييفها بما يخدم تصوراتها الضيقة ومصالحها الدنيوية الظرفية. كما ينبعي أن يكون الهدف الأول والأخير للمشاركين في اللعبة السياسية هو خدمة المصالح الإستراتيجية

للمجتمع، للأمة، والدولة، بحيث يكون التنافس على السلطة تباريا في تقديم أفضل الخدمات وأنجع الحلول للمشكلات التي يعيشها المجتمع، وليس سباقا مغشوشا نحو الإمتيازات ولتحقيق المصالح الفئوية الضيقة.

تظهر بهذا الصدد أهمية ترسيخ قواعد المنافسة السياسية المفتوحة والنزيهة بعيدا عن استخدام هوية المجتمع أو أي من عناصرها المختلفة من قبل الأطراف المشاركة بغية تحقيق مكاسب حزبية ظرفية، أو سعيا للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه.

كما يقتضي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التخلص نهائيا من النزعة الفردية القوية التي تجسدها فكرة الزعامات ، لأنها فكرة عقيمة ومرتبطة بأشكال متخلفة وبالية في طريقة الحكم، كما تعبر تلك النزعة عن ميول إستبدادية وتسلطية قوية منافية لطبيعة وجوهر النظام الديمقراطي الذي يعني إشراكا فعليا وفعالا لكل الطاقات المبدعة في المجتمع وإتاحة الفرصة أمامها لخدمة مجتمعها ووطنها بعيدا عن كل أشكال الاقصاء.

يبدو من خلال التحليل السريع للأزمة الراهنة في أبعادها المختلفة وتجلياتها المتعددة، وكذلك إمكانيات تجاوزها، أن الأمر لايتعلق بأقل من ثورة إجتماعية ، ثقافية، واقتصادية تقتلع المجتمع إقتلاعا من تحت أنقاض العلاقات والبنى القديمة البالية وركام الممارسات المشبوهة لعهد قديم، تشير كل المؤشرات إلى نهايته المحتومة، رغم ما تبديه القوى المرتبطة به، على اختلافها وتعدد مواقعها، من مقاومة عنيفة. لكن تلك النهاية لن تحصل بشكل عفوي وميكانيكي، بل من خلال تعبئة كاملة ومنظمة لطاقات كل القوى التي تطمح إلى بناء مجتمع ودولة لهما مكانة ضمن عالم الألفية الثالثة .

الهــوامـــش

1) - من أجل الاطلاع على عرض مفصل للأدبيات حول هذه النقطة انظر اطروحتنا للدكتوراه :
L. ANSER. **The Process of Working Class Formation in Algeria**. PHD. thesis, Leicester University, 1990.

2) - تشير الاحصاءات التي نشرها الديوان الوطني للاحصائيات أن عدد السكان القادرين على العمل قد بلغ سنة 1994 حوالي 6,500,000 بينما بلغ عدد المشتغلين حوالي 4,500,000 مما يجعل نسبة البطالة تبلغ 30,7 % ، كما تشير نفس الاحصاءات الى أن نسبة التضخم بلغت في اوت اغسطس 1994 (30.90 %) مقارنة بنفس الفترة من سنة 1993 (20 %) .
انظر جريدة الوطن لتاريخ 16-09-94 وجريدة الخبر لتاريخ 05-10-94.

3) - انظر ماكس فيبر حول مفهوم السلطة الوراثية والوراثية الجديدة في :
Max Weber: **The Theory of Social and Economic Organization**, Edited by T. Parsons. Free Press, New York, 1964.

4) - تجدر الاشارة هنا الى غياب سياسة جبائية فعالة، إضافة الى انعدام آليات لمراقبة استعمال الأموال العمومية من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة والنخبة البيروقراطية .
انظر تحليلا لهذه المسألة في :
Boukhobza, M, "Etat de la crise et crise de l'Etat" in **El-Watan**, 25 Juin 1994.

5) - بشأن إشكالية الحداثة في البلاد العربية عموما والجزائر بالخصوص، أنظر مثلا :
- عمار بلحسن: "الحداثة المعطوبة": **أسبوعية الوقت**، العدد 39، سبتمبر 1994 وكذلك، سامي نايـر، "الزلزال في بلاد الاسلام" ، نفس المرجع.

6) - بشأن موقف المثقفين من أزمة الجزائر، هنالك عمل سيصدر قريبا للكاتب وقد جمع فيه نصوصا ومقالات لعدد من أنشط رجال الفكر على الساحة الوطنية، أنظر: العياشي عنصر: **المثقفون والأزمة الراهنة في الجزائر : مواقف وآراء** (تحت الطبع).

7) - انظر التحليل الدقيق الذي يقوم به الأستاذ عدي لهواري للنظام السياسي في الجزائر،
- ADDI LAHOUARI, **L'impasse du populisme**, ENAL, Alger 1991.
- ALI EL-KENZ : **Au fil de la crise**, Editions Bouchene, Alger, 1989,

8) - ينبغي الاشارة الى التركيبة السكانية للجزائر حيث يمثل الشباب الذين تقل اعمارهم عن 25 سنة، حوالي 70 % من المجتمع، وبذلك فهم يشكلون قوة ضغط رهيبة على موارد البلاد، وفي نفس الوقت ذخيرة لايستهان بها وعامل دفع لأية عملية تحديث وتنمية.

9) - انظر بهذا الصدد: الفصل الأخير في هذا الكتاب: "تمثلات التمايز الاجتماعي لدى عمال الصناعة في الجزائر".

10) - انظر بشأن اشكالية بناء الدولة الديمقراطية في الوطن العربي :
Burhan Ghalioun : **Le Malaise Arabe : Etat contre Nation.** ENAG/ Editions, Alger 1991

انجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية . بن عكنون

الجزائر